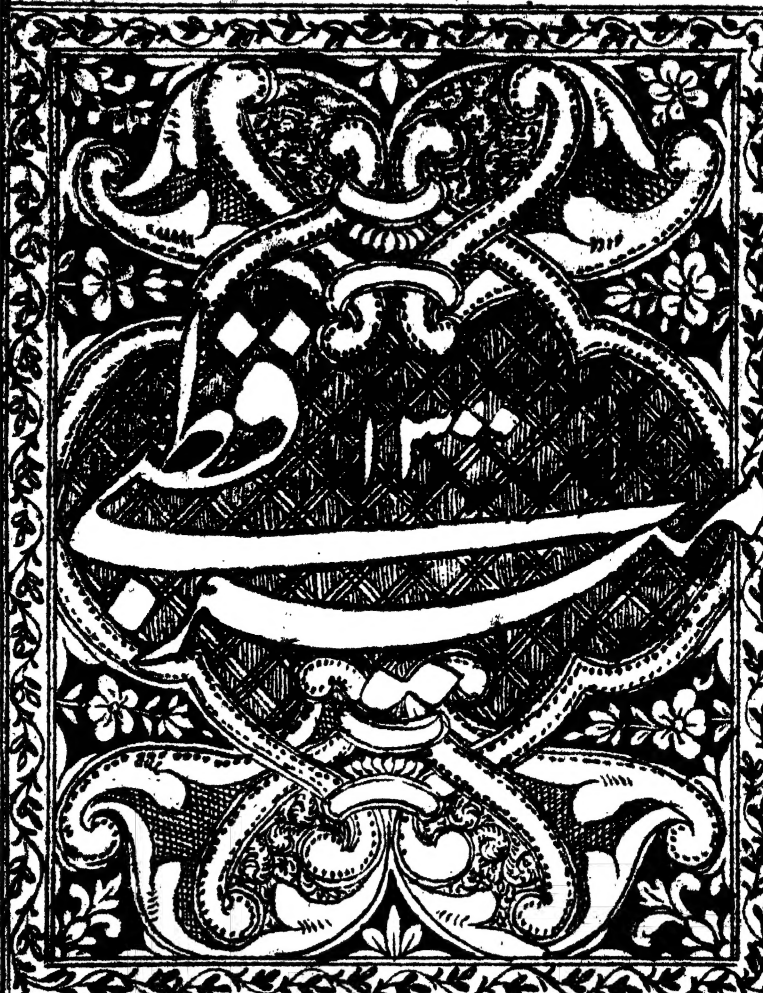


أَفْضَلُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِدْقِ الْعِبَادِ



قَدْ صَبَّحَ لِلطَّيِّعِ الْعَالَمِ الْمَغْنَمُ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ

۱۹۵۲  
 فیہ ما عن بناء لا یجوز فی کذا مستنداً  
 المستند من ان اول الایات  
 فیہ ما عن بناء لا یجوز فی کذا مستنداً  
 المستند من ان اول الایات  
 فیہ ما عن بناء لا یجوز فی کذا مستنداً  
 المستند من ان اول الایات

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله وسرته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة أقول هكذا وجد  
عبارة المتن في كثير من النسخ والصواب ان لفظ ثلث ههنا انما وقعت  
سهوا من قلم الناسخين يدل على ذلك قول المصنف فما بعد واما المقالات  
فثلث قوله فاولها في المفردات أقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل  
المتنى والجميع اعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد  
اي ليس بمضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب وسياتي في مباحث الانفاذ  
وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وهو هذا المعنى  
الاخير يتناول المركبات التقيدية ايضا والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى  
الاخير فيندرج فيها الكلمات الخمس والتعريفات ايضا لانها مركبات تقيدية  
والدليل على ذلك انه قد جعل المفردات في مقابلة القضايا حيث

سلطان المماليك المستوفين ان  
 خيرة من سعة جزر الهند وجميع  
 قلاع قوتل في سبيل الامانة عند  
 الامام اعظم الامراء وجميع  
 بكون الجزر انما فيها اهل اسلام  
 غلبت عليه وجميع اهلها  
 اهل الاسلام وجميع اهلها  
 المستوفين انما في سبيل الامانة  
 قلاع قوتل في سبيل الامانة  
 بكون الجزر انما فيها اهل اسلام  
 غلبت عليه وجميع اهلها  
 اهل الاسلام وجميع اهلها





[illegible][illegible]

واما اجزاء العلوم فاما ذكرت فيها تبعا اذ كل ما دخل اليها في الايضاح الذي هو المقصود  
 فلا يخفى في شرحها من هذا المصطلح قوله والمرد بالمقدمة ههنا اقول انما قال ههنا لان  
 المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياسي سراجا وقد تطلق ويراد بها  
 ما يتوقف حتمه الدليل عليه فتناول مقدماته كدلالة وشروطها كالتبني الصغر فعمليتها  
 وكلية الكبرى في الشكل الاول مثلا قوله فلا يتم التقريب اقول هو سوء الدليل  
 على وجه يستلزم للمطوعين اشارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى قوله  
 رسم العلم في مفتح الكلام اقول اراد به رسم المنطق حيث قال رسموه واكبر  
 بمفتاح الكلام واصل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعني الفروع فكانه قال في المقصود  
 بيان سبب ايراد رسم المنطق في ابتداء المقدمة واجاب عن هذا النظر بوجه  
 بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب لانه لما وجب التصور بوجه ما  
 ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المصنف التصور  
 برسمه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما لا بخصوصه وكون  
 غيره مستلزما لذلك الواجب لا يفتح في اختياره كمن انجبه له الطريقان الموصلان  
 الى مطلوبه فانه يختار احدهما بعينه وان كان الاخر موديا اليه ايضا وكان في خيار  
 الشرح اشارة الى ذلك حيث قال فالاولى ولم يقل للتصو قوله فالاو انما قال  
 اقول الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما امتناع الشرع مطلقا  
 بدونه وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشرع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يد  
 انه لو لم يكن الشرع مطلقا قوله وقف على جميع مسائله اجمالا اقول  
 اراد به ان من تصور الحق مثلا بانه علم باصول يعرفها احوال اخر الكلم

[illegible]

ویناں لایہ قیام الشرع  
الانوار مولوی عبدالحلیم  
مفت محمد رفیع السوال  
اشاعت خانہ قاضی علی حسین  
مسئلہ جلالہ و حقوق  
علی صبیح السوال فیض  
منعہ قاضی السوال فیض  
اشاعت خانہ قاضی علی حسین  
مسئلہ جلالہ و حقوق  
علی صبیح السوال فیض  
منعہ قاضی السوال فیض  
اشاعت خانہ قاضی علی حسین

من حيث الاحتراب البناء حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسئلة من مسائل النسخ  
مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسئلة معلنة منها تكلفه ان يعلم  
انها من النسخ ان يقول هذه مسئلة ليها مدخل في معرفة احراب الكلمة وبناء ثقت  
وكل مسئلة كذلك فهي من النسخ فذه لتلك المسئلة منه وكذا اذا تصور المنطق بانية  
الترافق بية تعصم مواعاتها الكذهن عن الخطا في الكفر حصل عنده مقدمة كلية  
وهي ان كل مسئلة منها مدخل في تلك العصة فتكفل بذلك من ان يعلم مسالة  
وعندها عن غيرها تمكنا تاما ويا لجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصة وعلم  
ان كل مسئلة منها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه مسئلة  
منه علم ان يعلم انما منه قدرة تامة فكما انه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد تصور العلم  
برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتمييز مسائله من غيرها حتى يرد عليه انه خلا  
الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسئلة منه  
توعد عليه انما منه قوله كان طلبه عبثا اقول يعني ان الشرع في العلم  
فعال اختياره فلا يكون من ان يعلم ولا ان لذلك العلم فائدة ما ولا لا يمنع  
الشرع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتد  
بها بالنظر للثبوت التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم ولا كان تفرغه  
فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفا وبذلك تفترج جدا فيه قطعاً ولا بد ان يكون  
لذلك الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لم يزال اعتقاده  
بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في نظر  
واما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبقى

من حيث الاحتراب البناء حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسئلة من مسائل النسخ  
مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسئلة معلنة منها تكلفه ان يعلم  
انها من النسخ ان يقول هذه مسئلة ليها مدخل في معرفة احراب الكلمة وبناء ثقت  
وكل مسئلة كذلك فهي من النسخ فذه لتلك المسئلة منه وكذا اذا تصور المنطق بانية  
الترافق بية تعصم مواعاتها الكذهن عن الخطا في الكفر حصل عنده مقدمة كلية  
وهي ان كل مسئلة منها مدخل في تلك العصة فتكفل بذلك من ان يعلم مسالة  
وعندها عن غيرها تمكنا تاما ويا لجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصة وعلم  
ان كل مسئلة منها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه مسئلة  
منه علم ان يعلم انما منه قدرة تامة فكما انه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد تصور العلم  
برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتمييز مسائله من غيرها حتى يرد عليه انه خلا  
الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسئلة منه  
توعد عليه انما منه قوله كان طلبه عبثا اقول يعني ان الشرع في العلم  
فعال اختياره فلا يكون من ان يعلم ولا ان لذلك العلم فائدة ما ولا لا يمنع  
الشرع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتد  
بها بالنظر للثبوت التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم ولا كان تفرغه  
فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفا وبذلك تفترج جدا فيه قطعاً ولا بد ان يكون  
لذلك الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لم يزال اعتقاده  
بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في نظر  
واما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبقى





على قدره في العلم ما فادته على معرفة احوال الافاظة الا ان المصنف اورد  
في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم  
وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى مسئلة  
اجمال هذه تسعة امور ثمانية منها متعلقة بالعلم المطم وموجبة لما يميزه  
عند الطالب ولزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته  
واستفادته اعني مباحث الافاظه والا حسن في التعليم ان يذكر كل اولا وقد  
يكفي بعضها ولا يحجر في شئ من ذلك اذا ضررته هناك الا في التصور  
بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما يتناهى ولذلك قال بعضهم لاولى ان  
يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب **قوله** ولما كان بيان  
الحاجة الى المنطق يساوي معرفة رسمه **قوله** ذلك لان بيان الحاجة الى المنطق  
ان الناس في شئ يحتاجون اليه فذلك الشئ يكون غايته وغرضه وتحصيل  
بذلك معرفة العلم بغايته وهي صورة رسمه واما بيان ماهية العلم برسمه  
فلا يستلزم بيان الحاجة لجزا ان يكون رسمه بشئ اخرون غايته  
فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك  
اوردها المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرح اولا في تقسيم العلم  
الى قسميه اعني التصور والتصديق لتوفقه عليه فان قلت لا حاجة فده الى  
هذا التقسيم بل يمكن ان يقال ان التقسيم لا يضر ونظر الى آخر المقدام فيكون ذكر التصور والتصديق مستلزما  
لحصول العلوم لا سيما الحاجة اليه بدنه قلت نعم بيا الاحتياج الى العلم للمنطق بتسميه اعني لاول  
للتصور لوصول التصديق فلو لم يقسم العلم ولا الى التصور والنقد لم يبين ان في كل واحد منهما

على قدره في العلم ما فادته على معرفة احوال الافاظة الا ان المصنف اورد  
في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم  
وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى مسئلة  
اجمال هذه تسعة امور ثمانية منها متعلقة بالعلم المطم وموجبة لما يميزه  
عند الطالب ولزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته  
واستفادته اعني مباحث الافاظه والا حسن في التعليم ان يذكر كل اولا وقد  
يكفي بعضها ولا يحجر في شئ من ذلك اذا ضررته هناك الا في التصور  
بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما يتناهى ولذلك قال بعضهم لاولى ان  
يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب **قوله** ولما كان بيان  
الحاجة الى المنطق يساوي معرفة رسمه **قوله** ذلك لان بيان الحاجة الى المنطق  
ان الناس في شئ يحتاجون اليه فذلك الشئ يكون غايته وغرضه وتحصيل  
بذلك معرفة العلم بغايته وهي صورة رسمه واما بيان ماهية العلم برسمه  
فلا يستلزم بيان الحاجة لجزا ان يكون رسمه بشئ اخرون غايته  
فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك  
اوردها المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرح اولا في تقسيم العلم  
الى قسميه اعني التصور والتصديق لتوفقه عليه فان قلت لا حاجة فده الى  
هذا التقسيم بل يمكن ان يقال ان التقسيم لا يضر ونظر الى آخر المقدام فيكون ذكر التصور والتصديق مستلزما  
لحصول العلوم لا سيما الحاجة اليه بدنه قلت نعم بيا الاحتياج الى العلم للمنطق بتسميه اعني لاول  
للتصور لوصول التصديق فلو لم يقسم العلم ولا الى التصور والنقد لم يبين ان في كل واحد منهما

على قدره في العلم ما فادته على معرفة احوال الافاظة الا ان المصنف اورد  
في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم  
وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى مسئلة  
اجمال هذه تسعة امور ثمانية منها متعلقة بالعلم المطم وموجبة لما يميزه  
عند الطالب ولزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته  
واستفادته اعني مباحث الافاظه والا حسن في التعليم ان يذكر كل اولا وقد  
يكفي بعضها ولا يحجر في شئ من ذلك اذا ضررته هناك الا في التصور  
بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما يتناهى ولذلك قال بعضهم لاولى ان  
يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب **قوله** ولما كان بيان  
الحاجة الى المنطق يساوي معرفة رسمه **قوله** ذلك لان بيان الحاجة الى المنطق  
ان الناس في شئ يحتاجون اليه فذلك الشئ يكون غايته وغرضه وتحصيل  
بذلك معرفة العلم بغايته وهي صورة رسمه واما بيان ماهية العلم برسمه  
فلا يستلزم بيان الحاجة لجزا ان يكون رسمه بشئ اخرون غايته  
فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك  
اوردها المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرح اولا في تقسيم العلم  
الى قسميه اعني التصور والتصديق لتوفقه عليه فان قلت لا حاجة فده الى  
هذا التقسيم بل يمكن ان يقال ان التقسيم لا يضر ونظر الى آخر المقدام فيكون ذكر التصور والتصديق مستلزما  
لحصول العلوم لا سيما الحاجة اليه بدنه قلت نعم بيا الاحتياج الى العلم للمنطق بتسميه اعني لاول  
للتصور لوصول التصديق فلو لم يقسم العلم ولا الى التصور والنقد لم يبين ان في كل واحد منهما

۱- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۲- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۳- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۴- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۵- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۶- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۷- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۸- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۹- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب  
 ۱۰- در این کتاب من میگویم که هر کس که در این کتاب















**قوله** فلو كان العلم كماله خيرا في تقسيم العلم  
كما بناه سابقا وما اذا اريد بالتصديق ما هو هذا الكلام اعني المجموع المركب البصور  
الثلاث والحكم فلا يظهر منه ان التصديق بهذا اللفظ قسم من التصو اذ كما يلزم منه ان يكون  
المجموع المركب من شئ واخر بحيث يصدق عليه ذلك الشئ حتى يكون قسما منه  
ومن جهة اخرى ان مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج الى  
الان يتيسر بما ذكره في التصديق بمعنى الحكم فيقال والتصديق بمعنى المجموع المركب قسم  
للتصور كما انه معنى الحكم قسم له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم لانه  
هو نفس التصور فيكون قسيم الشئ قسما منه قوله وهذا الاعتراض  
انما يريد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور قول  
من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصور معنى حاشا ملا  
للتصديق بل المراد بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة  
واراد بالتصور ادراك ما عد ذلك ولا شك ان هذين القسمين  
متقابلان ليس احدهما متنا ولا اخر اصل حتى يلزم ان يكون قسم الشئ  
قسما له وقسم الشئ قسما منه واما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو  
مراد العلم فهو معنى آخر لفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا اللفظ  
اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك المغاير للادراك المسطر  
بالحكم فلا يلزم شئ من المخد ورين او اراد بالتصديق المجموع المركب  
من الادراك والحكم والمراد بالتصور ادراك ما عد ذلك فلا مخدور  
ايضا لان التصديق قسم للتصور بالمعنى اخضع وقسم من التصور









بالدليل في أشكاله في تعريفه البدعي والنظر من التصرفات البدعي منه ما لا يتوقف  
على نظر وكسب على النظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه قسمية  
اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر كوقد يكون تصور المحكوم عليه  
او المحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدعيا كالحكم بان الملك محتاج  
الى الموت لا مكانه مع انه يصديق عليه ان يتوقف على نظر فدخل في تعريف النظر  
ويخرج عن تعريف البدعي فيبطل التعريفان طرعا وعكسا والجواب ان التصديق  
عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان نظريا داخل في تعريفه  
لانه يتوقف على نظره في ذاته واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدعيا  
داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظره هذا هو المراد بما ذكر في تعريفه  
واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا اجل التصديق عا  
عن الجميع المركب كما هو مذهب الامام فقول هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد  
اقول بل انه ليس كل واحد من التصورات بدعيا ولا كل واحد منها نظريا بل هي  
التصورات بدعي بعضها نظري فذلك ليس كل واحد من التصديقات بدعيا ولا كل واحد منها  
نظريا بل هي من ان بعضها بدعي بعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات  
اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال  
ليس جميع التصورات بدعيا ولا كما احتجنا الى نظره في تحصيل شيء من التصورات  
وهو باطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بدعيا ولا كما احتجنا في تحصيل  
من التصديقات الى نظره وايضا بط قطعاً قوله وفيه نظر اقول هذا النظر  
وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان المص قد فسرها في شرح الكشف بعدم احتياج

الاشكال في تعريفه البدعي والنظر من التصرفات البدعي منه ما لا يتوقف  
على نظر وكسب على النظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه قسمية  
اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر كوقد يكون تصور المحكوم عليه  
او المحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدعيا كالحكم بان الملك محتاج  
الى الموت لا مكانه مع انه يصديق عليه ان يتوقف على نظر فدخل في تعريف النظر  
ويخرج عن تعريف البدعي فيبطل التعريفان طرعا وعكسا والجواب ان التصديق  
عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان نظريا داخل في تعريفه  
لانه يتوقف على نظره في ذاته واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدعيا  
داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظره هذا هو المراد بما ذكر في تعريفه  
واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا اجل التصديق عا  
عن الجميع المركب كما هو مذهب الامام فقول هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد  
اقول بل انه ليس كل واحد من التصورات بدعيا ولا كل واحد منها نظريا بل هي  
التصورات بدعي بعضها نظري فذلك ليس كل واحد من التصديقات بدعيا ولا كل واحد منها  
نظريا بل هي من ان بعضها بدعي بعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات  
اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال  
ليس جميع التصورات بدعيا ولا كما احتجنا الى نظره في تحصيل شيء من التصورات  
وهو باطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بدعيا ولا كما احتجنا في تحصيل  
من التصديقات الى نظره وايضا بط قطعاً قوله وفيه نظر اقول هذا النظر  
وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان المص قد فسرها في شرح الكشف بعدم احتياج

بالدليل في أشكاله في تعريفه البدعي والنظر من التصرفات البدعي منه ما لا يتوقف  
على نظر وكسب على النظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه قسمية  
اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر كوقد يكون تصور المحكوم عليه  
او المحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدعيا كالحكم بان الملك محتاج  
الى الموت لا مكانه مع انه يصديق عليه ان يتوقف على نظر فدخل في تعريف النظر  
ويخرج عن تعريف البدعي فيبطل التعريفان طرعا وعكسا والجواب ان التصديق  
عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان نظريا داخل في تعريفه  
لانه يتوقف على نظره في ذاته واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدعيا  
داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظره هذا هو المراد بما ذكر في تعريفه  
واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا اجل التصديق عا  
عن الجميع المركب كما هو مذهب الامام فقول هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد  
اقول بل انه ليس كل واحد من التصورات بدعيا ولا كل واحد منها نظريا بل هي  
التصورات بدعي بعضها نظري فذلك ليس كل واحد من التصديقات بدعيا ولا كل واحد منها  
نظريا بل هي من ان بعضها بدعي بعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات  
اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال  
ليس جميع التصورات بدعيا ولا كما احتجنا الى نظره في تحصيل شيء من التصورات  
وهو باطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بدعيا ولا كما احتجنا في تحصيل  
من التصديقات الى نظره وايضا بط قطعاً قوله وفيه نظر اقول هذا النظر  
وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان المص قد فسرها في شرح الكشف بعدم احتياج













۲۲  
سوال نمبر ۱۱: اگر ایک شخص نے ایک عورت سے زنا کیا تو اس کے لیے کیا عذاب ہے؟  
جواب: اگر وہ عورت مسلم ہو تو اس کے لیے ۸۰ چوڑیاں یا ۸۰ جھڑپیں یا ۸۰ سال کی سزا ہے۔ اگر وہ کافر ہو تو اس کے لیے موت ہے۔  
سوال نمبر ۱۲: اگر ایک شخص نے ایک عورت سے زنا کیا تو اس کے لیے کیا عذاب ہے؟  
جواب: اگر وہ عورت مسلم ہو تو اس کے لیے ۸۰ چوڑیاں یا ۸۰ جھڑپیں یا ۸۰ سال کی سزا ہے۔ اگر وہ کافر ہو تو اس کے لیے موت ہے۔

لان حصول المظ بطريق التسلسل في متلزم ان يكون تلك الامور حاصلة له في نفسه  
 ولو كانت متعاقبة في ازمته غير متناهية واما اذا توجه الى تحصيل المظ بالنظر  
 فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو عبادي قريبة له ليتفكر من النظر واما ملاحظة ما  
 البعيدة فلا يتم يجب ان يكون قد عاين اليه قبل ذلك تلك المبادي البعيدة والافكار  
 الواقعة فيها ليتصور حصول تلك المبادي القريبة له هذا والا فلو ان يقال  
 ليس جميع التصورات والتصديات ذات نظا لان بعض التصورات كصورة الحمار والبرق  
 وامثالهما وبعض التصديقات كالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان  
 ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرها حاصلة لنا بلا نظر  
 واكتساب قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصدقات اقوال هي  
 ان التصورات اما ان يكون كلها بديهيا او كلها نظريا او يكون بعضها نظريا  
 وبعضها بديهيا وقد بطل القسمان الاولان فتعين القسم الثالث وكذلك  
 حال التصديقات لا يخلو عن هذا الاقسام الثلث فاندفع ما يقال من ان الاقسام  
 ستة حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات  
 والتصدقات امورا موجبة لم يشبه ان يشال جازان لا يكون شئ من التصورات  
 والتصدقات بديهيا ولا نظريا فان الذي يشبه في الدلالي وجاز ان لا يكون  
 شئ من التصورات والتصدقات بديهيا ولا نظريا كدليلي المبدوم فانه ليس  
 كتابا ولا كتابا قوله كان من علم لزوم امر اخر اقول او جردا لبيان على  
 اكتساب التصديقات فانه امر متحقق لا ينبغي لاحد ان يشك فيه بخلاف التصورات  
 فان اكتسابها لم يخلو عن وصمة الشبهة كيف وقد ذهبا لامام الى

[illegible][illegible]

ان التصورات كلها بدعية لا تجري فيها اكتساب في التمثيل و غير مثالا لتصور ومثالا  
للتصديق وحيثما به قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد اقول اي الاسم الذي  
هو الواحد فلا ضارة ببيانته قوله ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر  
اقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحاً ومناسب للمعنى اللغوي واما الترتيب  
فهو جعل الاشياء التعداد بحيث يعلق عليها اسم الواحد ولم يعثر  
في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب مزج بين التاليف والافتراق  
اعتبر الجاهل في مبادي المطلوب لا بد ان تكون معلومة احوال  
لتصور الاشياء فيها فذلك قال ترتيب امور معلومة واما المطلوب  
فينبغي ان لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذي يطلب من انظر تحصيله وان  
وجبه ان يكون معلوماً بوجه آخر حتى يمكن التنبه بالاشياء قوله اما المجهول  
التصور فاكشاه من الامور التصورية اقول يعني طريقاً لا يتصور  
من التصورات وطريقاً لا يتصور من التصديقات التعليلات والاشياء التي لا  
التصور من التصديقات او بالعكس فما لم يتحقق وجوده وان لم يرقم به ان  
على امتناعه قوله مشتمل على العلة لا يرد اقول كل ترتيب صادر عن علة فاعلم  
لا بد له من علة مادية وعلة صورية وهما دخلتان فيه ومن علة فاعلم  
وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد عرفت الشيء بالقياس للعلل واحاط  
او علتين او تلك علل واذا عرفت علل لا يرجح ان ذلك اكمل من باقي الاقسام وليس  
المراد من التعريف بالعلل ان يكون هي بنفسها معرفة فكلها مبانة للمحلول بل  
المراد ان يوصل للمحلول بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها وما ذكره

[illegible]







مسلك السداد فهذا الحق يتحقق ويظهر كلا معني النطق للنفس الإنسانية  
المسمّاة بالناطقة فاشتق له اسم من النطق قوله لان اثر العلة البعيدة لا يصل  
الى المحلول اقول قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعلًا عن العلة البعيدة  
فلا بد ان العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل ان تكون واسطة  
بين فاعلها ومنفعلها كما صرح به اولاً ووجه الاحتياج في اخراجها عن تعريف الآلة  
القيد الاخير بل هي خاصة بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب  
انا اذا فرضنا ان امثلاً او حديق وب او حديق فلا شك ان الله مدخل ما في  
وجوده وليس له الا كونه فاعلاً له اذ لا يمكن وجوده الا بان يصير فاعلاً  
لب لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره الى ج فليكن ج ايضاً منفعلًا له بعيداً  
فيصدق على ج انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى  
اخراجها بالقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشار لجملاً بقوله اذ علة  
علته بالواسطة فتأمل قوله والقانون امر كلي اقول اذا قلنا  
مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلي اي مفهوم لا يمنع نفس تصور عن  
وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحل هو عليها وهذه القضية  
ايضاً امر كلي اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات  
موضوعها ولها فرع هو الاحكام الواردة على خصوصيات تلك  
الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى  
غير ذلك وهذه الفرع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة  
عليها بالقرينة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة

[illegible][illegible][illegible]

٢٨  
 والضابطة اسما وهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة فيها  
 واستخرجها منها الى الفعل لئلي تقريرا وذلك بان المحل موضوعها اعني الفاعل على  
 نريد مثلا يحصل قضية ويجعل صغرى القياس في تلك القضية الكلية كبري هكذا  
 نريد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان نريدا صر فخرج بهذا العمل هذا الفرح  
 من القوة الى الفعل وقس على ذلك فقوله امر كل اي قضية كلية وقولنا منطق  
 اي مشتمل بالقوة على جزئياته اي على جميع احكام جزئيات موضوعه وقوله  
 ليتعرف احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي قرناه قوله لانه سطر  
 بين القوة والعاقلة اقول قيل عليه ان العاقلة قابلة للمطالب الكسبية لفاعله  
 لها واجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان زاد كما  
 فكونه آلة اما بناء على الظن المتبادر الى افهام المبتدئين من كون العاقلة فاعله  
 لا ذكرا كما ذكره واما بناء على انه آلة بيد العاقلة وبغير العلوم التي ترتبها  
 اب المحمولات فان الاثر الحاصل فيها يرتب العاقلة اتيها على  
 وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك  
 العلم اقول اسماء الخصوصية كالمنطق والحق والفقه وغيرها تطلق تارة على  
 المعلومات الخصوصية فيقال مثلا فلان يعلم النحو اي يعلم تلك المعلومات  
 المعينة واخرى على العلم بالمعلومات الخصوصية وهو ناطق فعله الاول حقيقة  
 كل علم مسأله كما ذكره ولا حيث قال حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم على الثاني  
 حقيقة كل علم التصديقات كما صرح به ثانيا حيث قال العلم هو التصديقات بلكل  
 واعرض عليه بان اجزاء العلوم كما سبقت ذكره في الخاتمة ثلاثة الموضوع والبياد والمسائل

واجب بان المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل واما الموضوع فاما جليح  
اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل بعضا يرتبطا ببعضها بعضا تلك المسائل الكثرة وعلما  
وكذا للمبايحا اما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل عليها فالا نسب الاول ان يعتبر ذلك  
المسائل على حدة وتسمى باسم جعل الموضوع والمبايحا من اجزاء العلوم ولعل ذلك  
منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليهما فتزك منزلة الاجزاء عنه انه يجوز ان  
يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبايحا معا  
باسم فيكونان ح من اجزاء العلوم لكن الاول ولي كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت  
تلك المسائل او لا فوضع اسم العلم بانها قول قيل عليه ان مسائل العلوم  
تتزايد يوما فوما فية فاما العلوم والصناعات اما تنكامل بتلاحق الافكار فليكن يقال ان  
المسائل قد حصلت او لا ثم وضع الاسم بانها واجب بان وضع الاسم لمصلحة يتوقف  
على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتجسيم المسائل او انها المستخرجة ودرت  
بقامها ثم سميت باسم العلم بل ايراد تلك المسائل لوحظت اجالا وسميت بذلك لانه  
وان كان بعضها مستخرجة بالفعل بعضها حاصل بالذوق فلا اشكال قوله  
دون ان يقول وحده اقول لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال هو  
ذلك القانون او قال مغرفة لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه المذكور قوله  
العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه  
بثاننا قوله ان تصو العلم المطر يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم هي التصديق  
بالمسائل اريد تصوره مجرد احتيج الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي اجزاء  
فانها تصورات تلك التصديقات باسمها فحصل تصو العلم مجرد اذ لا معنى لتصو الشيء مجرد

الذي هو الموضوع والمبايحا من اجزاء العلوم ولعل ذلك  
منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليهما فتزك منزلة الاجزاء عنه انه يجوز ان  
يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبايحا معا  
باسم فيكونان ح من اجزاء العلوم لكن الاول ولي كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت  
تلك المسائل او لا فوضع اسم العلم بانها قول قيل عليه ان مسائل العلوم  
تتزايد يوما فوما فية فاما العلوم والصناعات اما تنكامل بتلاحق الافكار فليكن يقال ان  
المسائل قد حصلت او لا ثم وضع الاسم بانها واجب بان وضع الاسم لمصلحة يتوقف  
على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتجسيم المسائل او انها المستخرجة ودرت  
بقامها ثم سميت باسم العلم بل ايراد تلك المسائل لوحظت اجالا وسميت بذلك لانه  
وان كان بعضها مستخرجة بالفعل بعضها حاصل بالذوق فلا اشكال قوله  
دون ان يقول وحده اقول لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال هو  
ذلك القانون او قال مغرفة لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه المذكور قوله  
العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه  
بثاننا قوله ان تصو العلم المطر يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم هي التصديق  
بالمسائل اريد تصوره مجرد احتيج الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي اجزاء  
فانها تصورات تلك التصديقات باسمها فحصل تصو العلم مجرد اذ لا معنى لتصو الشيء مجرد

الذي هو الموضوع والمبايحا من اجزاء العلوم ولعل ذلك  
منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليهما فتزك منزلة الاجزاء عنه انه يجوز ان  
يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبايحا معا  
باسم فيكونان ح من اجزاء العلوم لكن الاول ولي كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت  
تلك المسائل او لا فوضع اسم العلم بانها قول قيل عليه ان مسائل العلوم  
تتزايد يوما فوما فية فاما العلوم والصناعات اما تنكامل بتلاحق الافكار فليكن يقال ان  
المسائل قد حصلت او لا ثم وضع الاسم بانها واجب بان وضع الاسم لمصلحة يتوقف  
على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتجسيم المسائل او انها المستخرجة ودرت  
بقامها ثم سميت باسم العلم بل ايراد تلك المسائل لوحظت اجالا وسميت بذلك لانه  
وان كان بعضها مستخرجة بالفعل بعضها حاصل بالذوق فلا اشكال قوله  
دون ان يقول وحده اقول لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال هو  
ذلك القانون او قال مغرفة لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه المذكور قوله  
العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه  
بثاننا قوله ان تصو العلم المطر يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم هي التصديق  
بالمسائل اريد تصوره مجرد احتيج الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي اجزاء  
فانها تصورات تلك التصديقات باسمها فحصل تصو العلم مجرد اذ لا معنى لتصو الشيء مجرد





المقدمة المدالة على وجود الملزوم تستلزم ان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استلزم  
تقيض التالي وكذا الاستثنا في المنفصل بدعي لا نتاج وكثيرا من مباحث الحكماء في التناقض  
بدعي ايض فان قلت فاما كان هذه المباحث بدعية فلا حاجة الى التدرج فيها في الكتب فقلت  
في تدوينها في الكتب فاذ كان احدكما انما عسى ان يكون في بعضها من خفاء محجوج  
تنبهه وتاينهما ان يتوصلا بها الى المباحث الاخرى الكسبية قوله انما يستفاد من  
البعض البديهي اقول فان قيل استفادة البعض للكسبية لا البعض البديهي انما  
يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيعود المحذور فقلنا  
ذلك النظر ايض بدعي فالكسبية من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق  
بدعي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا قوله فاما ذكره في معرض المعارضة لانه  
انعاضه اقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرير كلام المعارض على ما وجهه  
به ولنا ان تقرره هكذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان اما بدعيا او كسبيا  
وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يستلزم الاستغناء عن تعليمه وليس كذلك  
واما الثاني فللزوم الدرس والتسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة  
على نفى الاحتياج الى المنطق نفسه ويحجب بذلك الجواب وشرح بان ابطال كون  
بدعيا او كسبيا يدل على انتفاؤه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ لا يصح  
ان يقال ليس المنطق محتاجا اليه والا لكان اما بدعيا او كسبيا وكلاهما  
باطلان فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة تيسر دحها في نفى هذا  
سواء احتج اليه او لم يحتج اليه ولنا ايض ان نقول في تقرير المعارضة ان المنطق كسبي  
فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق اما الاول فلانه

المقدمة المدالة على وجود الملزوم تستلزم ان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استلزم  
تقيض التالي وكذا الاستثنا في المنفصل بدعي لا نتاج وكثيرا من مباحث الحكماء في التناقض  
بدعي ايض فان قلت فاما كان هذه المباحث بدعية فلا حاجة الى التدرج فيها في الكتب فقلت  
في تدوينها في الكتب فاذ كان احدكما انما عسى ان يكون في بعضها من خفاء محجوج  
تنبهه وتاينهما ان يتوصلا بها الى المباحث الاخرى الكسبية قوله انما يستفاد من  
البعض البديهي اقول فان قيل استفادة البعض للكسبية لا البعض البديهي انما  
يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيعود المحذور فقلنا  
ذلك النظر ايض بدعي فالكسبية من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق  
بدعي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا قوله فاما ذكره في معرض المعارضة لانه  
انعاضه اقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرير كلام المعارض على ما وجهه  
به ولنا ان تقرره هكذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان اما بدعيا او كسبيا  
وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يستلزم الاستغناء عن تعليمه وليس كذلك  
واما الثاني فللزوم الدرس والتسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة  
على نفى الاحتياج الى المنطق نفسه ويحجب بذلك الجواب وشرح بان ابطال كون  
بدعيا او كسبيا يدل على انتفاؤه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ لا يصح  
ان يقال ليس المنطق محتاجا اليه والا لكان اما بدعيا او كسبيا وكلاهما  
باطلان فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة تيسر دحها في نفى هذا  
سواء احتج اليه او لم يحتج اليه ولنا ايض ان نقول في تقرير المعارضة ان المنطق كسبي  
فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق اما الاول فلانه

المقدمة المدالة على وجود الملزوم تستلزم ان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استلزم  
تقيض التالي وكذا الاستثنا في المنفصل بدعي لا نتاج وكثيرا من مباحث الحكماء في التناقض  
بدعي ايض فان قلت فاما كان هذه المباحث بدعية فلا حاجة الى التدرج فيها في الكتب فقلت  
في تدوينها في الكتب فاذ كان احدكما انما عسى ان يكون في بعضها من خفاء محجوج  
تنبهه وتاينهما ان يتوصلا بها الى المباحث الاخرى الكسبية قوله انما يستفاد من  
البعض البديهي اقول فان قيل استفادة البعض للكسبية لا البعض البديهي انما  
يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيعود المحذور فقلنا  
ذلك النظر ايض بدعي فالكسبية من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق  
بدعي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا قوله فاما ذكره في معرض المعارضة لانه  
انعاضه اقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرير كلام المعارض على ما وجهه  
به ولنا ان تقرره هكذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان اما بدعيا او كسبيا  
وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يستلزم الاستغناء عن تعليمه وليس كذلك  
واما الثاني فللزوم الدرس والتسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة  
على نفى الاحتياج الى المنطق نفسه ويحجب بذلك الجواب وشرح بان ابطال كون  
بدعيا او كسبيا يدل على انتفاؤه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ لا يصح  
ان يقال ليس المنطق محتاجا اليه والا لكان اما بدعيا او كسبيا وكلاهما  
باطلان فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة تيسر دحها في نفى هذا  
سواء احتج اليه او لم يحتج اليه ولنا ايض ان نقول في تقرير المعارضة ان المنطق كسبي  
فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق اما الاول فلانه



۳۳  
معرفتات باطنی و معانی  
خارجی و سراسر عالم

مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران

پہلے پڑھیں

بسم الله الرحمن الرحيم

میں نے اس سے پہلے اس کی طرف سے کوئی خط نہیں دیکھا تھا۔

مجلس شورای اسلامی

النفوس

○

انجمن

الحمد لله والصلوة والسلام

...

**THE**

10

Figure 6

بأن يغفرهم إلى آخره

وثانيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص كلاهما متعديان لمجئتهما في النزاع واجب  
عن ذلك بان الخاص منسلا عنه موضوع المنطق مقيد العام اعني موضوع العلم  
ولا يتصور معرفة المقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى ما قيد به وتجر هذا الجواب  
بان المظ هنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتصور قفاه على مفهوم مفهوم  
الموضوع بل المظ معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوما التصديق  
والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسقط ما ذكره بل الحق انه لما كان المقصود  
التصديقي بان الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد معرفة  
مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في هذا التصديق ففسر اوله والحاصل ان المظ  
في هذا المقام لو كان تصورا ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق لم يحجب  
الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه عارض له لا ذاتي له واما اذا كان المظ  
التصديق بالموضوعية احتيج الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق  
موضوعا وقيل موضوع المنطق هو هذا او جعل محولا وقيل هذا موضوع  
المنطق قوله تلحق الشيء لما هو هو اقول لفظها موصولة واحد  
الضميرين راجع الى ما والاخر الى الشيء اى تلحق الشيء للامر الذي هو ذاتي له  
الامر هو اى ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته قوله كالنجم اللاحق  
لذات الانسان اقول فان قلت لما عارض للشيء محولا عليه وخاصا  
عنه والنجم ليس محولا على الانسان واجيب بانهم يتسامحون في العبارة كما في قوله  
مبدأ المحمول كالتعجب والنظر والضحك والكناية وغيرها ويريدون بما المحمول اشتقاق  
منها واعلم ان العارض الذي تلحق الاشياء لذاته لا يكون بيدها وبذلك لا يشاء

[illegible][illegible]







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



[illegible]

جل الحكم عني لا يقع ادراكها كما هو مذهب الاوائل ومثله تصورات افان كل  
تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصورات الحكم عليه وتصورات الحكم به والتصورات  
هو الحكم فلا نقيم ما ذكره الشارح في عبارة المختص اي لا نقل مذهب الامام في اللفظ  
فصل الاول في هذا وجان يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة العلمية لا اللفظية ولا  
ولا زاد اجزاء التصديق على اربعة والمثاني في دفع فان يقال لا يصح ان يكون له  
والحكم معطوفا على تصورات الحكم عليه والاوجب ان يقول لا امتناع الحكم مع جعل احد  
هذين الاخرين الحكم عليه والمحكوم به ولو حمل الامر على معنى الامرين كما في تعريفنا  
هذا الفن لظهر الفساد من وجه اخر وهو عدم الطابق الدليل على المدعى لا الدليل  
لا يثبت الامرين والمدعى مركب من امرين ثلاثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في قوله لا  
له فيما هو المقصود ههنا من تقدم التصور على التصديق طبعا قوله لا يشغل للنطق  
مرجئ هو منطق اقول انما اعتبر هذه المحيثة لان المنطق ان كان غنيا ايضا فانه شغل اللفظ  
لكن لا مرجئ من منطق بل مرجئ انه نحو قوله ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على  
الالفاظ اقول فالمنطق ان اراد ان يعلم غير محجوز تصويها وتصديقها بالقول الشارح وبما  
فلا بد له ههنا من الالفاظ ليكنه ذلك واما اذا اراد ان يحل هو لنفسه احد  
المجهولين باحد الطرفين فليس الالفاظ ههنا كاصراض ورياء يمكنه تعقل  
المعاني محجوزة عن الالفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد تعقبت بملاحظة  
المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تعقل المعاني وتلاحظها بتخييل الالفاظ  
تنقل منها الى المعاني ولو ارادت ان تعقل المعاني صرفا صعب عليها  
ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان

المتفكرين  
 ورد الدين على الدنيا  
 سنة العبد ١٢  
 قوله لو كان قيل للامانة  
 لا يخلق الله بها كماله  
 اراد الحكم عليه  
 قوله لو كان قيل للامانة  
 من قوله لو كان قيل للامانة  
 هذا اذا لم يكن  
 قوله لو كان قيل للامانة  
 الحكم في قوله  
 من اجل ان التقدير لا يمتنع  
 من اجل ان التقدير لا يمتنع  
 قوله لو كان قيل للامانة  
 الا غير من الذي قيل عليه  
 الحكم اذا كان في الامانة  
 في المدعي كانه في الامانة  
 على النسخ هو المدعي  
 قوله لو كان قيل للامانة  
 مقتضى مقتضى مقتضى  
 كل نصيب لا بد من مقتضى  
 الحكم لا بد من مقتضى

[illegible]

بل نقول من الرد استفادة المنطق من غير اوافاداه اياه احتياج الى اللفاظ وكذا الحكم  
في سائر العلوم فلذلك علمت مباحث اللفاظ مقدمة للشرح في العلم كما اشرنا اليه  
ان المنطق يجب عن اللفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات ليكون هذا البحث  
مناسبة للمباحث المنطقية فانها موقوفة نونية متناهية لجميع المضامين ورتبها  
على الندره احوال مخصوصه باللغة التي دون بها هذا الفن لزيادة الاعتناء  
بها قوله من العلم به العلم الخ اقول يريد بالعلم الادراك اعم من  
ان يكون تصوريا او تصديقا يقينيا او غيره قوله كذا لانه الخط والعقد  
اقول وكذلك دلالة الضبط والاشادات وهذه الدلالات غير لفظية لكنها  
وضعية وقد يكون دلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الاشارة على الموضح  
قوله والوضع جعل للفظ بانرا المعنى اقول هذا تعريف وضع اللفظ  
واما تعريف الوضع المطلق المتناول للمعنى فيقول شي بانرا شي اخبرنا اذ انهم لا يفهم  
المعنى في قوله كذا لانه اقول هو يقع الهمزة والفاء المعجمة واما اح اقول  
او ضمها والحاء المهملة فدا على جمع الصديق يقال الخ الرجل فاحا اذا سئل قوله  
فان طبع اللفظ يقتضي اللفظ به عنه عرض المعنى اقول ولهذا لا يقتضاء  
صاحب اللفظ ذلك المعنى اعني الوجه فيكون الدلالة منسقة الى الطبع  
كما اوضحه وسر اللفظ منسوب الى الطبع اي قوله من وسر الجدار اقول انما  
هذا القيد يظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فان المسموع من المشاهدة  
يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بد لانه اللفظ عليه عقلا واما المسموع من الجدار  
فلا يعلم وجود اللفظ لا بد لانه اللفظ عليه عقلا فاحصا الدلالة في اللفظية

کتابخانه خاندان سلطنتی  
مجلس شورای ملی

۳۰

علاء قزوین مؤلف غنی است  
الربیع الاول والایام

لا اله الا الله و کذا الحاکم  
العالم الشریف الیه

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







[illegible]

[illegible]

تابع مرجح فان اردت ان التضمين نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة  
 كان كاذبا قطعاً لان التضمين قد مر افراد التابع لا نفس مفهومه وان اردت معنى  
 اخر فلا بد من صورة حتى يتكلم عليه قوله ولكن ان يجاب عنه بان الحيثية في  
 الكبرى ليست قيداً للاسطة بل للحكم فيها اقول يعني ان قولنا من حيث هو تابع  
 في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكموم به  
 اخذ لا يوجد لا بالحكموم عليه الذي هو تابع حتى يلزم عدم تكرار واسطة فيصير  
 الكلام هكذا التضمين تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة مرجح  
 تابع مرجح التضمين لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة مرجح هو تابع ولا يخفى  
 سلباً فان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز ان يكون بقية الحكموم عليه لانه اذا قلت التابع  
 من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً  
 بالتابع فان اردت بالتابع مرجح هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان  
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبعية  
 فلا يصح كبرى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى يحصل وان اردت به تعليل  
 اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيثية او تفقيدها بها كالتعليل  
 او تفقيدها للشئ بنفسه وهو فاسد ايضا فعين الحيثية متعلقة بالحكموم به  
 فيكون المعنى ان كاتابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع  
 فلا يخرج التابع الا هم فانه لا يوجد المتبوع موصوفاً بالتبعية له لكن  
 يتجه ما ذكره التزم من الدلائل ان التضمين كالاتزام  
 لا يوجد بان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة

دوم قولنا ان التضمين كالاتزام لان التضمين نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة  
 كان كاذبا قطعاً لان التضمين قد مر افراد التابع لا نفس مفهومه وان اردت معنى  
 اخر فلا بد من صورة حتى يتكلم عليه قوله ولكن ان يجاب عنه بان الحيثية في  
 الكبرى ليست قيداً للاسطة بل للحكم فيها اقول يعني ان قولنا من حيث هو تابع  
 في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكموم به  
 اخذ لا يوجد لا بالحكموم عليه الذي هو تابع حتى يلزم عدم تكرار واسطة فيصير  
 الكلام هكذا التضمين تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة مرجح  
 تابع مرجح التضمين لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة مرجح هو تابع ولا يخفى  
 سلباً فان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز ان يكون بقية الحكموم عليه لانه اذا قلت التابع  
 من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً  
 بالتابع فان اردت بالتابع مرجح هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان  
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبعية  
 فلا يصح كبرى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى يحصل وان اردت به تعليل  
 اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيثية او تفقيدها بها كالتعليل  
 او تفقيدها للشئ بنفسه وهو فاسد ايضا فعين الحيثية متعلقة بالحكموم به  
 فيكون المعنى ان كاتابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع  
 فلا يخرج التابع الا هم فانه لا يوجد المتبوع موصوفاً بالتبعية له لكن  
 يتجه ما ذكره التزم من الدلائل ان التضمين كالاتزام  
 لا يوجد بان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة



قوله لا يحدان بدو منها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعية  
لازمة لما هيته التصريح والالتزام فاذا لم يوجد بدو هذه الصفة لم يوجد مطلقاً  
فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلوبة والاولى في بيان استلزامها المطلقة  
ان يقال هي استلزامان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزم انهما قطعاً وله مجموع  
المعنيين معنى امي الحجارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ  
عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان  
هناك وضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو اوضاع متعددة  
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع  
لمعنى الجزء الثاني موضوع لمعنى آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معاً كان مجموع  
اللفظ موضوعاً للمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه لاجزاء  
والمطابقة نعم القبيلتين معاً قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود  
الى الذات الشخصية اقول وذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة  
وليست داخل فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك  
المعنى اي جزء للذات الشخصية وهو ظاهرنا بما قال كعبدا لله علماً لانه اذا لم يكن  
علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً  
كان مركباً تفصيدياً من الموصوف والصفة قوله وهو جزء معنى اللفظ  
المقصود اقول انه الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوماً  
اخيرون اي جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء قوله وانما اعتبر المقسم لفظاً  
اقول ان اعتبار المقسم المطابقة وحدها ولا يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها المقسم

قوله لا يحدان بدو منها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعية  
لازمة لما هيته التصريح والالتزام فاذا لم يوجد بدو هذه الصفة لم يوجد مطلقاً  
فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلوبة والاولى في بيان استلزامها المطلقة  
ان يقال هي استلزامان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزم انهما قطعاً وله مجموع  
المعنيين معنى امي الحجارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ  
عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان  
هناك وضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو اوضاع متعددة  
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع  
لمعنى الجزء الثاني موضوع لمعنى آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معاً كان مجموع  
اللفظ موضوعاً للمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه لاجزاء  
والمطابقة نعم القبيلتين معاً قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود  
الى الذات الشخصية اقول وذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة  
وليست داخل فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك  
المعنى اي جزء للذات الشخصية وهو ظاهرنا بما قال كعبدا لله علماً لانه اذا لم يكن  
علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً  
كان مركباً تفصيدياً من الموصوف والصفة قوله وهو جزء معنى اللفظ  
المقصود اقول انه الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوماً  
اخيرون اي جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء قوله وانما اعتبر المقسم لفظاً  
اقول ان اعتبار المقسم المطابقة وحدها ولا يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها المقسم

قوله لا يحدان بدو منها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعية  
لازمة لما هيته التصريح والالتزام فاذا لم يوجد بدو هذه الصفة لم يوجد مطلقاً  
فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلوبة والاولى في بيان استلزامها المطلقة  
ان يقال هي استلزامان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزم انهما قطعاً وله مجموع  
المعنيين معنى امي الحجارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ  
عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان  
هناك وضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو اوضاع متعددة  
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع  
لمعنى الجزء الثاني موضوع لمعنى آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معاً كان مجموع  
اللفظ موضوعاً للمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه لاجزاء  
والمطابقة نعم القبيلتين معاً قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود  
الى الذات الشخصية اقول وذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة  
وليست داخل فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك  
المعنى اي جزء للذات الشخصية وهو ظاهرنا بما قال كعبدا لله علماً لانه اذا لم يكن  
علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً  
كان مركباً تفصيدياً من الموصوف والصفة قوله وهو جزء معنى اللفظ  
المقصود اقول انه الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوماً  
اخيرون اي جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء قوله وانما اعتبر المقسم لفظاً  
اقول ان اعتبار المقسم المطابقة وحدها ولا يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها المقسم

دلالة

الم  
سنة ثمانين لا في سبيل قضا  
الفرع: من عبد الاسلام بغير  
سنة ثمانين لا في سبيل قضا  
المقصود

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

داعية بنسبها وحرکتها

الذکر و ما عداہ فی حقہ منی کان ذلک  
عسباً بعتہ

کتابخانه جامعہ اسلامیہ  
بازار کلاں، لاہور

والالتزام أيضا واما اعتبار التضمن في الالتزام بدون المطابقة فمما لا يذهب اليه وهم  
تم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب كانه جزء اللفظ على نحو معناه  
المطابق بجزء معناه التضمني وجزء معناه الالتزامي جميعا حتى اذا قصد بلفظ  
الدلالة على جزء معانيه الثلاثة كان مركبا واذا انتفى الدلالة بالقياس الى  
اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفردا واما ان يكتفى في التركيب  
بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وحيث يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة  
وحدها وبالنظر الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق افراد بالنظر الى كل واحدة  
من الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظر الى التضمن  
مثلا كان هناك فرد نظر اليه والاول مستبعد جدا فلذلك لم يتعرض له بين  
ان الثاني يستلزم كون اللفظ مفردا ومركبا معا فنظر الى داليتين وتعرض عليه  
بانه لا محذور في ذلك بل هذا الاولى بالجواز ما جوزه من تركيب اللفظ واقره نظرا  
الى معنيين مطابقين وقد عتد نحن ذلك بان التركيب كالفرد في عبد الله فما  
كانا في حالتين وبحسب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام  
بخلاف ما نحن فيه فان التركيب كالفرد فيه وان كانا باعتبار داليتين لكنهما  
في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام بزيادة التباس قوله ولاد  
ان يقال افراد والتركيب بالنسبة الى اخرى اقول ذكر الافراد ههنا على  
ما وقع في بعض النسخ استطراد ولا يحجج تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار  
المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق واما  
الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار

[illegible][illegible]





Q.

[illegible]

مطلقاً بالاحصول في الدال فلا بد ان يكون لفظة في جزء من الخبرية في المعنى كما ان  
لا في زيد لا خبرية عن خارج الخبرية فلا فرق وهذا كلامه ولكن الشئ نظر الى جانب اللفظ  
فوجد الرفع الذي هو حق الخبرية في هذا التركيب اصلاً في الجزء الآخر المقدّر قبل كل من في  
فحكم ان الخبرية قد تم قبلها ووجد الرفع في لا خبرية حاصل بعد ان جعله جزء من الخبرية  
حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية وغير زمانية اقول يعني ان القوم في ادوات  
القضايا اذكروا ان الرابط بين الموضع والمحل اداة وقسموا الربطة الى غير زمانية  
وهي ما لا يدل على زمان اصلاً كهو في قولك زيد هو قائم والى زمانية تدل على  
مكان في زيد كان قائماً فدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة ادوات قوله  
ونظر الفاعل فيها من حيث اللفظ نفسه اقول لان مقصودهم تصحيح الانفاذ  
فما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال المسماة  
بالنامة لتأتمها مع فاعلها كل ما في كثير من العلامات والاحوال اللفظية  
جعلوها افعالاً واما القوم فقد وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات  
في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها اذ جرحها في الادوات وان كانت متمازجة  
سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سماها بعضهم كلمات وجوهية لانها  
تدل على الثبوت ومن ثم قيل الاولى ان يربح القسمة ويقال للفظ المقدّر اما ان  
يكون معناه غير تام اي لا يصلح ان يخبر به وحده ولا عنه واما ان يكون معناه تاماً  
اي يصلح لاحدهما او لهما معاً فالاول اعني الغير التام اما ان لا يدل على نهان اصلاً فهو  
لا اداة اما ان يدل عليه وهو الافعال الناقصة والثاني يعني ان لم يدل على نهان  
مهيئة فهو لا اسم بل دل عليه فهو الكلمة وقد يقال ايضا الاسماء الموصولة لا تصلح لان خبرها

[illegible]

Labels



۵۱  
تذکره سادات و اولاد سادات

ایمان  
عالم الاصلیہ عالم ذریعہ  
انجام تصدیق لان تجزیہ و جدما  
قالت لاجل دلیل

صلواتہ علیہ اجمعین

فولہ کا نام اولیٰ اللہ الوجود

پیشوا صاحبزادہ شاہ راجہ علی علی

وحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب ان تكون ادوات<sup>١</sup> ويجاب بانها عندئذ  
 تكون لا بها بل تحتاج الى صلة<sup>٢</sup> تنبئها فالحكم به والحكم عليه هو الموصول الصلة  
 عنه مبني له قوله وان صلح<sup>٣</sup> من خبر به وحده<sup>٤</sup> ثم اقول هذا القسم يكون مفهوما  
 وجوديا كان اولى بالتقديم من القسم الذي قدمه<sup>٥</sup> يكون مفهوما عدميا لكن هذا  
 القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم<sup>٦</sup> فاما ان يقسم<sup>٧</sup> الى قسمين ولا يتم يذكر ما هو قسم  
 فيلزم تباعد القسمين وذلك<sup>٨</sup> يوجب<sup>٩</sup> لا انتشارا في الفهم واما ان يذكر ما هو قسم  
 في عقبه<sup>١٠</sup> ثم يعاد الى تقسيمه ثانيا وذلك<sup>١١</sup> يوجب<sup>١٢</sup> تكرارا في ذكر القسم الوجودي  
 كما في عبارة الكافية في تقسيم الكلمة الى اقسامها فاخترت ههنا تقديم العدمي  
 احترازا عن المحذرين واما في تقسيم القسم الثاني اعني تقسيم ما يصلح<sup>١٣</sup> لا يخبر  
 وحده الى قسميه فقد عني تقديم الوجودي اعني الكلمة على العدمي اعني الاسم ذ  
 لا محذور ههنا قوله كضرب يضرب اقول وكلاول مثال لما يدل بهيته على  
 الزمان الماضي والثاني لما يدل بهيته على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبلي  
 لكونه مشتركا بينهما قل<sup>١٤</sup> بل حسب جوهر<sup>١٥</sup> ومادته كالزمان الخ اقول لم يرد ذلك  
 ازاجه<sup>١٦</sup> من دال على ذلك كزمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون تعالى<sup>١٧</sup>  
 الزمان باسرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل قطعا بل اراد ان الجوهر  
 له مدخل ما في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مستقلة  
 بالدلالة على الزمان كما سلك<sup>١٨</sup> واعترض<sup>١٩</sup> عليه بان دلالة الكلمة على الزمان باصف  
 ان صحت<sup>٢٠</sup> فاما فهم في لغة العرب دون لغة العجم فان قولك امد وايد متحذان  
 في الصيغة ومختلفان بالزمان وقد تقدم ان نظر الفن في الالفاظ على وجه

[illegible]

مستحقون بعبادت الان لان ذاك المبدأ  
المادة فيقولون ان تلك المادة فيها  
مع عدم اختلاف الزمان وان كانت  
بمختلف وقت وقامت حيث شئت  
الامر الزمان وان شئت المادة والمادة  
فرد مختلفان لان المادة هي  
شأنه وان شئت المادة والمادة  
كلها فحسب ما يراه العقل  
مستحقين بعبادت الان لان ذاك المبدأ  
المادة فيقولون ان تلك المادة فيها  
مع عدم اختلاف الزمان وان كانت  
بمختلف وقت وقامت حيث شئت  
الامر الزمان وان شئت المادة والمادة  
فرد مختلفان لان المادة هي  
شأنه وان شئت المادة والمادة  
كلها فحسب ما يراه العقل



[illegible]

وجرد بين قوله سموة اقول اي مربة في الجمع بان يسمع بعضها قبل بعضها  
بعد قوله وفي الفاظ وحروف اقول المراد بالافاظ ما يتركب من الحروف كزيد قائم  
وبالحروف ما يقابلها كقولك بك فانه مركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد  
ولو اكد في الافاظ الكفاة لتناولها للحرف ايضا قوله ليست بهذه المثابة اقول  
وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان معا قوله اشار الى تقسيم الاسم  
بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام  
اللفظ الى الجزئي والاعلى ناهي بحسب تصانف معناه بالجزئية والكليية ومعنى  
من حيث هو معناه معنى مستقل صائح للانقسام بهما فان معنى زيد مرجح  
هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معنى  
الانسان يصلح ان يحكم عليه بالكليية واما الحرف فان معناه مرجح هو معناه  
ليس معنى مستقلا صالحا ان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معنى من  
مثلا هو ابتداء مخصوص ملحوظ بغير السبيل والبصر مثلا على وجه يكون  
حوالة للاختصاص وصرارة لتعريف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا  
تصدا فلا يصلح ان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه  
وكذا الفعل التام كضرب مثلا ليشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مختصة  
بنيه وبين فاعله فتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للاختصاص  
قياس معنى الحرف وهذا المجمع اعلى الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار  
غير مستقل بالضرورة فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ ثم جزء اعلى الحدث وحده  
ما عرفت في مفهوم الفعل علته مستند الاشياء الحرف فاعلها باعتبار جزء معناه محكوما به

[illegible]

البركة والرحمة  
والخير والفضل  
والعز والكرامه  
والجود والسخاء  
والكرم والجوده  
والفهم والحكمه  
والعلم والادب  
والنبل والشرف  
والقوة والبركه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

وقد يكون حقيقة كفى إذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازاً كفى بمعنى على  
والشرع جريان هذه الانقسامات في الألفاظ كلها أن الاشتراك والتقل والحقيقة والمجاز  
كلها صفات لألفاظ بالقيام إلى معانيها وجميع الألفاظ متساوية الأقدام في صحة الحكم  
عليها وأنها إما الكلية والخبرية المحترقان في التقسيم الأول فهما بالحقيقة من صفات  
معاني الألفاظ كما سيأتي وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة لا يصلح أن يكون يوصفاً  
بشيء فإن قلت المشترك ونظائره وإن كانت من صفات الألفاظ حقيقة لكنها  
تتضمن صفات أخرى للمعاني فإن اللفظ إذا كان مشتركاً بين المعاني كانت  
تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً فيلزم من جريان هذه الأقسام في الكلمة والأداة  
اتصاف معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك قلت  
التفسير يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بما على موصوفاً  
وأما الصفات الضمنية فمنها لا يلفتت إليها حال التقسيم وإذا اريد أن اللفظ  
اليها والحكم على معنى الكلمة والأداة غيرهما كما يلفظهما بل بلفظ آخر كما التفت  
إليه فلا محذور **قوله** من غير نظر إلى المعنى الأول **قول** يعنى المتعبر  
لاشتراك أن كلاً في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد أو  
موضع كان بينهما مناسبتاً **قوله** الخ أن القوائم كالحريم أقول قيل إلى الفرع  
وأعلم أن الخبري يقابل الكل فلا يجمع شيئاً من أقسامه وإن المتواطىء المشكك قبله  
لا يجمع شيئاً في شيء وأما المشترك فقد يكون جريماً بحسب الاستعينة كزيد إذا سمى به شخصاً  
وقد يكون كلياً بحسبها كالعين وقد يكون كلياً بحسب أحد معنييه خبرياً بحسب الآخر  
تلفظ الأشخاص إذا جعل علماً لشخصاً أيضاً وإذا اعتبر معنى الكل فامساكاً

[illegible]



قول الله تعالى وقس على ذلك حال المنقول فانما يجوز جريا هذه  
 الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنيان المنقول عنه والمنقول اليه جنسين او كليين  
 واحدا جازيا والاخر كليان نعم المنقول المشترك متقابلان فلا يحتاجان وكذا  
 الحال بغير الحقيقة المجاز قوله فانما سم الحركة في السكارة قوله لا في انقال  
 للحركة حول الشيء قوله الى ترتيبها لا تزل على ماله صلوح العلية اقول كترتيبها  
 على شيها سبقونا وترتيبها حركة على اسرار قوله واما الحقيقة فلا تها آخر  
 اقول جمل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول ما خودا من حق المنقول  
 باحد المعنيين ورجح يجب ان يجعل التاء لنقل من الوصفية الى الاسمية كما  
 الذميمة ونطرتها او يحل لفظ الحق في لاجل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور  
 كما في قولك صرت قبيلة بني فلان ايجازات يؤخذ من قولهم صرنا قبيلة بني فلان  
 فلا تكال في التاء قوله في شيء مثبت في مقامه اقول هذا اشارة الى المعنى الاول  
 معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني قوله فقد جاز مكانه اقول فعلة هذا يكون  
 المجاز مصدر ميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور قد جاز  
 بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى آخر فهو محل الجواز قوله ومن  
 الناس اقول فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصيح  
 فالصاحبة صفة للنطق فمنها اختلافان في المعنى وان صدق على ذات واحدة مع صدق  
 الناطق على ذات اخرى بدون الفصيح وكذا السيف فان السيف موصوف بالبصير  
 بمعنى القاطم صفة له مع السيف اعم منه فيبعد عن الترادف فحذين المثالين فاعيد  
 منهما مظهر الترادف فيما بين مشيئين بينهما عموم من وجه كالحديد والابيض اما المثالين

الى ان يفتقر الى ما يفتقر اليه فيكون حقيقة فيهما وفي  
 بعض الاحوال يكون حقيقة فيهما وفي  
 في الحقيقة العلية وقيل الحركة في السكارة  
 المعنى السوفى في معنى السوفى بين فرد  
 وعلى ان تسمى لفظية بين ففهم  
 في الحقيقة العلية وقيل الحركة في السكارة  
 المعنى السوفى في معنى السوفى بين فرد  
 وعلى ان تسمى لفظية بين ففهم  
 في الحقيقة العلية وقيل الحركة في السكارة  
 المعنى السوفى في معنى السوفى بين فرد  
 وعلى ان تسمى لفظية بين ففهم

في الحقيقة العلية

قول الله تعالى وقس على ذلك حال المنقول فانما يجوز جريا هذه  
 الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنيان المنقول عنه والمنقول اليه جنسين او كليين  
 واحدا جازيا والاخر كليان نعم المنقول المشترك متقابلان فلا يحتاجان وكذا  
 الحال بغير الحقيقة المجاز قوله فانما سم الحركة في السكارة قوله لا في انقال  
 للحركة حول الشيء قوله الى ترتيبها لا تزل على ماله صلوح العلية اقول كترتيبها  
 على شيها سبقونا وترتيبها حركة على اسرار قوله واما الحقيقة فلا تها آخر  
 اقول جمل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول ما خودا من حق المنقول  
 باحد المعنيين ورجح يجب ان يجعل التاء لنقل من الوصفية الى الاسمية كما  
 الذميمة ونطرتها او يحل لفظ الحق في لاجل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور  
 كما في قولك صرت قبيلة بني فلان ايجازات يؤخذ من قولهم صرنا قبيلة بني فلان  
 فلا تكال في التاء قوله في شيء مثبت في مقامه اقول هذا اشارة الى المعنى الاول  
 معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني قوله فقد جاز مكانه اقول فعلة هذا يكون  
 المجاز مصدر ميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور قد جاز  
 بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى آخر فهو محل الجواز قوله ومن  
 الناس اقول فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصيح  
 فالصاحبة صفة للنطق فمنها اختلافان في المعنى وان صدق على ذات واحدة مع صدق  
 الناطق على ذات اخرى بدون الفصيح وكذا السيف فان السيف موصوف بالبصير  
 بمعنى القاطم صفة له مع السيف اعم منه فيبعد عن الترادف فحذين المثالين فاعيد  
 منهما مظهر الترادف فيما بين مشيئين بينهما عموم من وجه كالحديد والابيض اما المثالين



لا بد من خبره من البرهان  
أي الأخبار البرهانية التي تشرع  
موقفاً لا بد منها خصوصية النظر  
لاستلزامها عند قطع النظر  
فإن خصوصية الخبر كان في  
منه كذا كان في خصوصية الخبر  
منه كذا كان في خصوصية الخبر  
منه كذا كان في خصوصية الخبر

المراد بالاعتبار لا شك أنه لا بد من خبره من البرهان  
أي الأخبار البرهانية التي تشرع  
موقفاً لا بد منها خصوصية النظر  
لاستلزامها عند قطع النظر  
فإن خصوصية الخبر كان في  
منه كذا كان في خصوصية الخبر  
منه كذا كان في خصوصية الخبر  
منه كذا كان في خصوصية الخبر

المفهوم وينظر إلى محصل مفهومه وما هيته كان عند العقل محتملاً للصدق والكذب  
فلا يرد أن خبر الله تعالى كذا خبر رسول الله لا يحتمل الكذب لأننا إذا قطعنا النظر  
عن خصوصية المتكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه أماً ثابت  
شئ شئ أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل فكذلك لا يرد  
أن مثل قولنا الكل أعظم من الجزء وغيره من البديهيات التي يحزم العقل بها عند  
تصوّلها فيها مع النسبة لا يحتمل عند الكذب بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتنان  
كذبه قطعاً لأننا إذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا  
إلى محصل مفهوماتها وما هياتها وجدنا أماً ثابت شئ شئ أو سلبه عنه وذلك  
يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر ما يحتمل  
الصدق والكذب عند العقل نظر إلى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما  
حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر فمفهومه فلا إشكال في أن الأخبار بآسرها  
محتمل للصدق والكذب وهمنا سؤال مستهين وهو أن تعريف الخبر باحتمال  
الصدق والكذب يستلزم الدور لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع  
والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب أن ذلك لا ينافي ما مر من  
الصدق والكذب بما ذكرتم وما إذا فسر الصدق بمطابقة النسبة لا يقاومية  
والاكتزاعية للواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا ينافي أصله  
قوله احتراز عن الأخبار للدلالة على طلب الفعل أقول اعترض عليه  
بأن الكلام في تقسيم الانشاء فلا يكون تلك الأخبار داخلية في مورد التقسيم  
فكيف يخرج تقييد الدلالة بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بأن الملوك الاحتراز

بأن الكلام في تقسيم الانشاء فلا يكون تلك الأخبار داخلية في مورد التقسيم  
فكيف يخرج تقييد الدلالة بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بأن الملوك الاحتراز



**قوله** والآخر في ذلك سهل **قوله** والنهي تحت الآخر بناء على ان الترك هو كلف النفس قول  
ذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المبدأ بل العلم  
لان عدمه مستتر من الاخرى الى الابد فلا يكون مقدراً للعبد ولا حاصلًا بتحصيله  
بل المظم هو كلف النفس عن الفعل وچ يشترك النهي الآخر في ان المطلب بهما هو الفعل  
الا ان المطلوب بالنهي فعل مخصوص هو الكلف عن فعل آخر وچ يمكن ادراجه في الكلام  
كما ذكرنا ويمكن اخراجه عنه بان يقتل الادبانه طلب فعل غير كلف كما فعله  
بعضهم وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو  
مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول الستمرة وعدمه وله  
**ان لا يفعل** فيستمر **قوله** ولو اردنا قول جعل التشرع طلب شيء اعم من طلب  
الفعل لانه جعله متناولاً لطلب الفهم رطلت غيره اعني طلب الفعل وطلب  
تركه وقد عرفت ان الاستفهام ايضا يدل على طلب الفعل كيف لا والمطم  
من الغير اما فعله فقط على راسه واما فعل مع عدله على راسه اي آخر وليس المطلوب  
بالاستفهام هو العدم فتعين ان يكون هو الفعل اذ لا مقدور غيرهما اتفاقا فالاولى  
ان يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل لانه وضعته فاما ان يكون المقصود  
حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام اما  
ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج او عدم حصوله فيه فالاولى الاستفهام  
اصح والثاني مع الاستعلاء نفى الخ واما قيد الاستفهام بالحيثية لعلا  
يعترضني علمي فهمضي فان المقصود هنا حصول التعليم والتفهيم في الخارج  
لان خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا الفرق

[illegible]







في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكما لا موجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق وتقيضه على شئ اصلا لكنه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على لا يمتنع العقل بجمع حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها في حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبارها في التقسيم الى الكل والجزئي المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و نقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان المقصود هو التوصل الى بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبارها لجمالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن ههنا يعلم اقول ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي تحققها كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد الكليات الفرضية عتنت صدقها في نفس الامر على شئ واحد فضلا عما هو اكثر منه فاما اعتبارها في افراد الكليات مكان فرض صدقها في افرادها المتبادر تحقيق كلياته وتكون تلك الافراد افراد له محققة في نفس الامر

في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكما لا موجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق وتقيضه على شئ اصلا لكنه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على لا يمتنع العقل بجمع حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها في حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبارها في التقسيم الى الكل والجزئي المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و نقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان المقصود هو التوصل الى بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبارها لجمالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن ههنا يعلم اقول ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي تحققها كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد الكليات الفرضية عتنت صدقها في نفس الامر على شئ واحد فضلا عما هو اكثر منه فاما اعتبارها في افراد الكليات مكان فرض صدقها في افرادها المتبادر تحقيق كلياته وتكون تلك الافراد افراد له محققة في نفس الامر

المعلومات الى بعض الاشياء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي تحققها كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد الكليات الفرضية عتنت صدقها في نفس الامر على شئ واحد فضلا عما هو اكثر منه فاما اعتبارها في افراد الكليات مكان فرض صدقها في افرادها المتبادر تحقيق كلياته وتكون تلك الافراد افراد له محققة في نفس الامر

42

۶۴

وہی ہے جو ہمیں بتاتا ہے کہ ہم کون ہیں اور کون سے کام ہیں۔

چشمه شام گلستان

والنفس والنوع وال...

مجلس قضاة خان بابا جنس  
برہمہ المومعہ مشفقین

الشيخ  
مفتي الديار  
الشيخ  
مفتي الديار

ایکون فلینسٹون کون

4

غير لازم للكلية نعم ما كان فرد الكل في نفس الامر فليد ان يصدق عليه خلية الكل في  
الامر وامكن صدقه عليه فيها وستظهر فائدة هذه النكتة التي علمت ههنا في مباحث  
تحقيق مفهومات القضايا المحصورة قول المحلوم يعتبر نفس التصو قول متعلق  
يقوله لان من الكليات ما يمنع الشك في القول له خالبا اقول اشارة الى ان بعض  
الكليات ليس جزءا لجزئياتها كالتخاصة والعرض العام واما الثلاثة الباقية فهي  
جزئياتها فان الجنس والفصل جزآن للماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو  
شخص وان كان تمام ماهيته قوله وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئ التي لم اقول  
لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكل بالقياس الى الجزئ الاضافي فان كل واحد منهما  
متضايان للاخر اذ معنى الجزئ الاضافي هو المتدبر تحت شيء ذلك الشيء يكون متبنا ولا  
لذلك الجزئ وبغيره فالكلية والجزئية اضافية ومفهومان متضايان لا يعقل احدهما  
الامر الاخر كالنوع والنبوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل الملكة  
فان الجزئية منه فرض لا اشتراك بالصدق على كثيرين والكلية علم المنع لا ولي  
ان يذكر وجه التسمية في الكل والجزئ الاضافي ثم يقال وانما سمى الحقيقة اين جزئيا  
اخضر من الجزئ الاضافي فاطلق اسم العام على الخاص وقيد بالحقيقة لما سيذكره  
قوله وهي لا تقتض بالجزئيات اقول وذلك لان الجزئيات انما تدرك بالاحساس  
اعابا الحواس الظاهرة او الباطنة وليس الاحساس مما يوصى بالنظر الى احساس اخر  
بان يحس به سيات متعذرة وتزب على وجه يودي الى الاحساس بحسوس اخر  
لا بد من الحسوس الاخر من احساس اخر ابتداء وذلك نظرا لمن يرجع الى وجدانه وذلك  
يشعر بحسوس موزنا الى ادراك الكل وذلك ان الجزئيات مما لا يقع فيها نظرا فكر اصل

[illegible][illegible]







لا يفتقر عنده لان دلالة المقول على الصالح لان يقال على كثير التزم كدلالة  
 الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لان المقول يرد بالمقول على كثيرين في تعريفات الكليات  
 الالتزام لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به المقول بالالفعل لم يخرج عن تعريف الكليات  
 مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة  
 بالفعل بل بالصلاحية فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكل فيغني عنه قوله  
 في التخصيص بالانواع الخارج اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة والحقيقة  
 الالوجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالانواع الخارج قطعا قلت ما هو سؤال عن الوجودية  
 وهي اعم من ان تكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالانواع الخارج  
 مع وجود انحصار الكل في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها  
 التي هي تمام ماهيتها كالاعتناء مثلا لا يندرج في غير النوع قطعا فلم يخرج عنه  
 لم يحصر الكل في الاقسام الخمسة ولا يجوز ان يقال المعتبر في الكل ان يكون موجودا في  
 الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكل يتناول الموجود والمعدوم  
 والممكن والمتعدي وسياق تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام الخمسة  
 المقصود الاصل معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يقتد به في معرفة احوال الموجودات  
 الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدوماتها كانت وموجوداتها كانت  
 او ممتنعة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقية  
 وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج الى  
 في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لو لا الاعتبارات لم تملك الحكمة  
 قوله وبين نوع اخر اقول وهذا القدر اعني كون المجموع تمام المشترك

لا يفتقر عنده لان دلالة المقول على الصالح لان يقال على كثير التزم كدلالة  
 الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لان المقول يرد بالمقول على كثيرين في تعريفات الكليات  
 الالتزام لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به المقول بالالفعل لم يخرج عن تعريف الكليات  
 مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة  
 بالفعل بل بالصلاحية فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكل فيغني عنه قوله  
 في التخصيص بالانواع الخارج اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة والحقيقة  
 الالوجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالانواع الخارج قطعا قلت ما هو سؤال عن الوجودية  
 وهي اعم من ان تكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالانواع الخارج  
 مع وجود انحصار الكل في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها  
 التي هي تمام ماهيتها كالاعتناء مثلا لا يندرج في غير النوع قطعا فلم يخرج عنه  
 لم يحصر الكل في الاقسام الخمسة ولا يجوز ان يقال المعتبر في الكل ان يكون موجودا في  
 الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكل يتناول الموجود والمعدوم  
 والممكن والمتعدي وسياق تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام الخمسة  
 المقصود الاصل معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يقتد به في معرفة احوال الموجودات  
 الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدوماتها كانت وموجوداتها كانت  
 او ممتنعة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقية  
 وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج الى  
 في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لو لا الاعتبارات لم تملك الحكمة  
 قوله وبين نوع اخر اقول وهذا القدر اعني كون المجموع تمام المشترك

من الكلام السابق في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج الى  
 في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لو لا الاعتبارات لم تملك الحكمة  
 قوله وبين نوع اخر اقول وهذا القدر اعني كون المجموع تمام المشترك

[illegible]

بين الماهية وبين نوع آخر كانت في كونها جنساً فإنه اذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنساً قريباً لها واذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين نوعين آخرين او انواع اخرى كان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين او الانواع الاخرى أيضاً جنساً قريباً للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين احد النوعين او الانواع الاخرى كان جنساً بعيداً لها فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع اخر سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشترك الماهية في ذلك الجنس او لا وستطلع عن قريب على هذا المعنى فقوله او لا يكون معناه ان الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع اصلاً **قول** اي جزء مشترك **اقول** تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وارجع مشترك بينهما قوله وهذا الكلام وقع في البين **اقول** يعني قوله وربما يقال واما تفسير تمام المشترك بما ذكره او لا فمما لا بد منه قطعا **قوله** لا مقول على نحو يقال هذا زيد **اقول** كون الجزء الحقيقي مقولاً على واحد انما هو بحسب الظن واما بحسب الحقيقة فالجزء الحقيقي لا يكون مقولاً على شيء اصلاً بل يقال يحل عليه المفهومات الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا يحمل على نفسه لا يتصور قطعا اذا لا بد في الحمل الذي هو النسبة ان يكون بين امرين متغايرين وحمل على غيره ايجاباً متبعضاً **اي** علم واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل لان هذا الاشارة الى الشخص المعين فلا يلزم زيد ذلك الشخص والاف لا حمل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم مسمى زيد او صاحباً اسم زيد وهذا المفهوم

[illegible]

۶۹  
ملک نور سلطان سیوریہ  
فردول الانواع کوئی ملحق فیض  
الانجاس کا محاسن ان فیض  
کوئی فیض الانواع کا محاسن  
اور فیض الانجاس

مجلس عالی تعلیم و تربیت  
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه  
تاسیس ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

تجربہ و تحقیق

ان کی پرورش

مجلس

علاء الدین علی بن ابی طالب

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

كل وان فرض انحصاره في شخص واحد فالمجمل عن القول على غير ذلك ان يكون الاكليا قوله  
ويقولنا مختلفين بالحقا ثم يخرج النوع قول ويخرج به ايضا فصول الانواع وخواصها لكن  
القيد الاخير عني في جوابها هو يخرج الفصول والخواص مطلقا فاذللك اسند الحجة  
اليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير قوله القوم رتبوا الكليات  
اقول لا يخفى عليك ان القواعد الكلية لا تنقسم عند المبتدئ الا بالامثلة ثم  
فلذلك ترى كتب القوم مشحونة بالامثلة لتسهيل على المتعلم المبتدئ فاصحاب  
هذا الفن ذكروا في مباحثه امثلة جارية تسهيلا فاذللك روافي مباحث الكليات  
امثلة من الكليات المخصوصة وفي ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة  
مرتبة كتابته قوله فنقول الجنس ما قريب او بعيد اقول قد عرفت ان  
الجنس يجب ان يكون تمام المشتركين اليه الماهية وبين غيرهما  
فاما ان يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك للماهية فيه  
او لا فالاول لا بد ان يكون جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركا فيها  
فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا فيها هو الجواب عنها  
وعن جميع ما يشترك فيها وهذا يسمى جذا قريبا والثاني اعني ما لا يشترك  
تمام المشترك بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية  
وعن بعض مشاركا فيها دون بعض اخر فيكون الجواب عن الماهية وعن  
بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا يسمى  
جذا بعيدا والضابطة في معرفة مراتب البعد ان يلتزم  
عددا لا جوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فما لم يمتنع

[illegible][illegible]

ॐ



٤١  
 قوله تعالى يصرفنكم  
 الى صراط الحق على الجبروتى فدايد  
 ان عدم الفقدية لا تقوى  
 الصفة

پیشگی حدیث

از خود را میسر می نماید

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

منه العبد المذنب  
الذليل البائس  
أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفتی محمد رفیع الرحمن

فيكون له فردان واما تام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فردا  
 لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخصر واجب  
 باننا نقدر الكلام هكذا الجزع الماهية اما ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع  
 من الانواع المبينة لها ولا اول هو الجنس والثاني اما ان لا يكون  
 مشتركا اصلا بينهما وبين نوع اخر مباين لها فيكون فضلا للماهية عينا  
 عن جميع المبانيات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين نوع اخر مباين لها  
 لا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما كما انه خلاف المقدر بل لابد ان يكون بعضا من  
 تمام المشترك بينهما فهناك تمام مشترك هو بعضه وجزء فهذا البعض اما ان  
 لا يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع مباين له او يكون مشتركا فالاول لا  
 يميز التام المشترك عن جميع الماهيات المبينة له فيكون فضلا لجنس الماهية  
 هو تمام المشترك فيكون فضلا للماهية في الجملة والثاني اعني ما يكون مشتركا  
 بين تمام المشترك وبين نوع ما مباين له لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين  
 الماهية وذلك النوع المباين لتام المشترك والا كان جنسا داخل في القسم  
 الاول ان ذلك النوع مباين للماهية ايضا فلا بد ان يكون بعضه مشترك  
 بينهما فهما تمام مشترك اخر ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا  
 النوع الذي هو بازاء تمام المشترك مباين له فلو وجد فيه لكان محققا عليه لا لا  
 في الاجزاء المحقق فلا يكون مباين له فاذ دفع بذلك كون تمام المشترك الثاني  
 بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي  
 كلامنا فيه اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع

[illegible][illegible]



تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر قوله او ينتهي الى ما ينتهي اليه ام المشترك ما  
له اقول الظاهر في العبارة ان يقال وينتهي الى تمام مشترك بساوية  
تمام المشترك قوله وان لم يكن لها نفس اقول وديك يا تدب الماهية  
شذوذا من اصناف متساوية للماهية فيكون كل واحد منهما متساويا لهما فانفصل  
اجزاء الماهية في الجنس الفصلان يكون بعضهما اجزاء بعضها فلا يكون كل  
فصولهما شيئا من هذه الماهية قوله السلام في الاجزاء المفردة اقول قد  
يناقش في انه كيف بعد الجمل الثاني من الاجزاء ان ينتج كذا كذا قوله ان  
السلل باي شيء هو انما يطلب ان يميز في اجزاء اقول انما سئل عن انسان باي شيء  
هو كان الماهية في السمة سواء من غير ما عداها او من جنسها ولو  
سيرة قديمة اذا تميزت في اجزاء اقول انما سئل عن انسان او بعيدا  
كالناطق والحساس الناطق قابل للعباد وان تميزت بالخاصة ايضا واذا قيل  
اي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة بل بالنصول المذكورة كلها  
وكذا اذا قيل اي جوهر في ذاته صح الجواب بجميع تلك النصول اما اذا قيل اي جسم  
في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا تعاقب الابعاد الثلاث واما اذا قيل اي جسم  
هو في ذاته لم يصح الجواب بالتعاقب للابعاد واما في غيره واذا قيل اي حيوان هو في  
ذاته فحينئذ الناطق للجواب قوله كما هي الماهية الجنس العالي الفصل الاخير قول ما  
مثل جميعا لا تمنع تركها من الجنس الفصل معاركة الماهية الجنس العالي  
ولا الفصل الاخير فضلا اخر اذا فرض تركها من اجزاء وجب ان يكون ذلك الاجزاء متساوية  
قوله وانما اعتبر الفرق البعد اقول اعترض عليه بان قواعد الفن عامة شاملة

تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر قوله **اوليته** هي ان في النوع تام المشترك ما  
 له اقول الظاهر في العبارة ان يقال **اوليته** هي ان تمام المشترك يساوية  
 تمام المشترك قوله وان لم يكن لها بنفس قول وذلك بان تدب الماهية  
 مثلا من امرين متساويين للماهية فيكون كل واحد منهما متساويا لهما فافترقا  
 اجزاء الماهية في الجنس الفصلان يكون بعضهما اجزاء وبعضهما متساويا او يكون  
 فصولهما شيئا ذكر هذه الماهية قوله **السلام** في الاجزاء المفردة اقول قد  
 يناقش في انه كيف بعد الجمل النائي من الاجزاء ان في كنهه كنه قوله ان  
 السؤل باي شيء هو انما يطلب ان يميز بين شي في اجزاء اقول انما سئل على ان يبين  
 هو كان المظهر ما يميز في الاستمالة سوسو ومخبر من يتبع معاداة او عن جوبه و  
 مميزة قيمته اذا تبارك فيه فخير من تعجب **ابا** انما سئل ان يبين انما او بعيدا  
 كالنطاق والحساس الدائم قابل له بقاء وانما تعجب بالخاصة ايضا واذا قيل  
 اي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة بل بالمتصل المذكور كلها  
 وكذا اذا قيل اي جوهر في ذاته صح الجواب بجميع تلك المتصل اما اذا قيل اي جسم  
 في ذاته لم يصح الجواب كما بما عدل تعاليل الابعاد والذات واما اذا قيل اي جسم  
 هو في ذاته لم يصح الجواب بالتعالي للابعاد واما في ذاته واذا قيل اي جوهر هو في  
 ذاته تعين الناطق للجواب قوله كما هاية الجنس العالي الفصل الاخير قوله **اما**  
 مثل جميعا لا يمنع تركيبها من الجنس الفصل معاراة لانه يمكن الجنس العا جنسا عاليا  
 ولا الفصل الاخير فضلا اخر انما افترض تركيبها من اجزاء وجب ان يكون تلك الاجزاء متساوية  
 قوله وانما اعتبر القرب البعد اقول اعترض عليه بان قواعد الفن عامة شاملة







[illegible]

بقوله يمتنع كان العنصران اللازم ما يمتنع في الجبره انفكاكه عن الماهية وهر يدخل  
في اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لشيئته للماهية من علته فاذا اعتبرت تلك  
العلية كان ذلك العرض مستتباً لانفكاكه عن الماهية في تلك الحالة وان كان  
متعلقاً بالماهية على ما تهم لم يكن له معنى املا لان يقال المراد به الماهية من  
غير تقييد بشئ فيكون الماهية غير تقييد بشئ هي الماهية من حيث هي فكيف  
التقديم الى الماهية الجبره والى الماهية من حيث هي فالاولى ان يقال المراد  
بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الماهية  
الموجودة وما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهيتين  
حيث هي ولا فالاخرى لان الماهية هي واللازم فيها مطلقا في الذي عن الخارج معاد الى  
لازم الوجود لا يلزم للماهية الموجودة اي شيء خارج او في الذي هو محققا ومقدرا قوله ولو قال  
اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء فهو قولنا انما هو العقل المص ذلك لانه قسم الكل الى اقسام  
الماهية افرده لثلاثة اقسام اما ان يكون العقل نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون خارجا  
وثالثها ما يكون خارجا عنها اقسام جزئية الماهية بالنسبة اليها الى جبره فصل المراد ان  
يقسم الكل الى الخارج غمها باعتبارها اليها الى لازم وغيره فان ذلك هو مقتضى سواد الكلام  
قوله فهو الذي يكفي نفسه مع تصور ملزوما في جبره العقل للزوم بينهما اقول ان بدني الجبر  
من تصور النسبة بينهما انطعا فاما ان يقال المراد ان تصور مع تصور ملزومه وتصور النسبة  
بينهما كان في الجبر واما ان يقال تصورهما يقتضي تصور النسبة والجبر معا قوله  
كشاد الروايات قول اذا وقع خطه مستقيم على مثله بحيث يحدث عن  
جنبه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]



مستند

٤٤

20

2

—

—

—

2.

557

1

19

10

5

五

فصل من الخبز شبهتها الماهية المثلث فليس كل ما يكون حاصلًا للماهية المثلثة  
في الدهن يجب ان يكون مدركًا فان كون الماهية مدركة صفة حاصلتها  
هناك مع انه لا يجب الشعور به والا لزوم من ادراك اسر واحد ذلك امور  
غير متناهية بل يجوز ان يكون لادام الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم  
باللزم بينهما وان لا يكون كذلك فصيح لا تقسام الى البين بالمعنى لا عم وغير  
البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور الملزوم الى الماهية تصور فيكون بينهما  
بالمعنى الاخر وان لا يكون بهذا الحشية قوله والمعنى الاول اعم اقول عترض عليه  
بان المستبرنى الاول هو كون تصورهما كافيين في الجزم باللزوم والمعتبر  
في الثاني هو كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وبهذا المقدار يتبين  
كون الاول اعم اذ ربما كان تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون  
التصوران معا كافيين في الجزم باللزوم فلا يدل لنفي ذلك من دليل نعم فلو  
البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملازم كافيا في تصور اللازم مع انه باللزوم  
كان المعنى الثاني اخص من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التقسيم كلامهم قوله  
فقد انا فقط يخرج الجنس والعرض العام اقول كذا يخرج فصول الاجناس كالحسن  
وما فوته لكن القيد لا يخرج من الفصول مطلقا اعني فصول الانواع والاجناس فلذلك  
اسند اخرج الفصول اليه قوله وغيرها يخرج النوع والفصل اقول خروج النوع  
بهذا القيد مما استبهة فيه وكذا خروج فصول النوع كالناطق واما فصول الاجناس  
الفصول البعيدة للانواع فيخرج بالقيد الاخير قوله وانما كانت هذه التعريفات  
للكليات اقول الماهيات الحقيقية هي مجردة في الاعيان واما اعتبارية هي محدثة في الالفاظ

[illegible]

و اما اعتبارية و غير متعلقه  
باعتبار احوال و الامتناع  
الاصناف اقلية بانفسها  
لانه موجوده  
و اما اعتبارية و غير متعلقه  
باعتبار احوال و الامتناع  
الاصناف اقلية بانفسها  
لانه موجوده





21

٢١  
 ١- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٢- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٣- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٤- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٥- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٦- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٧- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٨- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ٩- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 ١٠- قَوْلُهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ

في كل واحد من اقسامه فاللازم اذ قسم الى خاصية وعرض عام فالقسم  
هنا اللازم الذي هو خاصية واللازم الذي هو عرض علم المفاوق اذ قسم  
اليهما كالقسم المفاوق للخاصة والمفاوق للعرض عام فالخاصة والعرض العام  
الذاتان وقعا ضمنين لللازم غير الخاصية العرض العام اللذين توأمتين للمفاوق فافهم  
الكل الخارج من الماهية بوجه على مقتضى تقسيمه من الراد حصر في قسمين عليه ان  
يقسمه ولا الى الخاصة والعرض العام ثم بقية واحد منهما الى اللازم والمفاوق فيظهر  
الخصا والكل في خمسة اقسام وقد عتد المصنف باللازم تقسم الى الخاصة والعرض العام  
باعتبار الاختصاص بجهة واحدة وعدم الاختصاص بها المفاوق بقية اليها هذا الاعتبار  
ايضا فعلم ان مفهوم الخاصية في اللازم والمفاوق ما يقتصر بجهة واحدة وان مفهوم  
عام فيها ما لا يختص بها بل بعينها غير مقتضى حصول التصادم نتيجة الى معنى طليقة  
يوجد كل منهما في اللازم والمفاوق وهو ان الخارج عن الماهية فخصها فيها كذا او من  
ظاهر التقسيم ان اقسامه اربعة وان لو خصصها لكانت اقسام حجب اثنين من الماهية نظر  
الى انظارهم بعد صحة التفسير والمصداق نظرا في نزول الامتياز في المال للماهية على  
تقسيمه الاختصاص في خمسة قوله في مباحث الكل والخبر اقول ذلك الخبر ههنا  
على سبيل التبعية اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعارف بالخبرين فثبت انه  
احوال الخبرين لكنه صوم مفهومه اعني الحقيقة الامضية الاضداد في سائر دواوين النسب متعين  
تتماثل للتصوير وتماثلين النسبة بين الاضداد والكل ايضا توضيح التصدير قوله اما ان يابو  
عنتم الوجوه في الخارج او ممكن الوجوه فيه اقول هذا الامتناع لا يمكن ان يمتنع انما هو  
فيقابل الممتنع كما ذكره ويتناول الواكها سيد كذا اعني قوله والاول البار تعالى فلا ينبغي ان

[illegible][illegible]

[illegible]



[illegible]

الباقيين اذ هنالك تطويل الحكم لا ينفع فانه لك استحسان بل هو الاول وتترك  
 الاخيرين قوله فان لم يصدق على شيء احد منهما متباينان اقول اخترت فيه  
 بان الاول متين والآخر ممكن بالامكان العام لان صدقاً كان على شيء من كلتي الخارجين  
 في الزمان فان جعل متباينين لكان ذلك من بين تقيضيهم انبائاً جزئياً على  
 سياقي وهو باطل لان الشيء والممكن العام متساويان وان لم يجعلهما من المتباينين  
 فقد دخل في تعريفهما ما ليس منهما واجبت تخصيص الدعوى بالكلية الصادقة  
 في نفس الامر على شيء او اشياء او ان يمكن صدقها كذلك فيخرج الكلّيات الفرضية  
 التي عتبت صدقها في انفس الامر على شيء من الاشياء خارجاً وهذا كانه قيل الكلّيات  
 اللذان يصدق كل منهما على شيء بحسب نفس الامر فيحصلان في الاقسام الاربع  
 وتعميم القواعد بما يجب بحسب لطاقة البنية وبحسب الاغراض المطلوبة من  
 الفن ولا يخرج لهم في الكلّيات الفرضية بل في كلّيات الوجود اصالاً والصادقة  
 في نفس الامر على شيء تبعاً ولا يمكن ايضاً ادراجها في هذه الاقسام مع رعاية  
 تلك الاحكام قوله فان صدقهما متساويان اقول المعبر بهما صدق  
 كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق معا في زمان واحد  
 فان التام والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد  
 وربما يقال للتساوي انما هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فالتام في  
 حال نومه يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ  
 حال النوم وكذلك المستيقظ يصدق عليه في حال ليقظ انه نائم في الجملة فالتساويان  
 يصدق كانهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق والمعتبر

[illegible][illegible]





24

٢٤ قوله فليكون الاعلى قطيعة  
نونات المتكثرة على

نہایت اہم

ان صدق المصدق  
لا يفتنكم

الواعظ المعين

مصدقہ

فان نفس تصور  
ق حیات

قادر علی

فیه الامور  
تطبیقات  
انتم تعلم

المباري  
الاسم  
الاسم

مع امتناع  
عن السالبة الم  
فيكون

مسألة قوله ان

الحمد لله الذي جعلنا من  
العلماء من

بی جہانم

المؤيد

وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة  
يصدق كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكررة فلا يكون مانعا من جنس  
اشترائه بين كثيرين فلا يكون اكلها قطعاً وامثال هذه الاساليب تخييلات يتعظم  
بها عند العامة ويفتح بها عند الخاصة نعوذ بالله من شرور افئسنا ومن سببها  
اعمالنا قولك والامكان بعض الانسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الانسان  
ناطقاً قولك او رجليه ان صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق  
بعض الانسان ناطق كما سياتي من ان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة  
المحصلة المحمول الا ترى ان صدق قولك ليس يد يد كاتب لا يستلزم صدق  
قواك زيد كاتب بجواز ان يكون زيدا معدوماً فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً والسرف  
ذلك ان الاجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبت مفهوم وجوده  
او عدمه شئ يستلزم وجود ذلك الشئ مضبوط السليفاً قلت اذا كان الموضوع  
موجوداً فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متناقضان كما سياتي والحال فيما عرفت  
لذلك لان الالفاظ صادقة على موجودات محققة كالقبر وغيره قلت ذلك  
لا يجذبك لنعاً ان السليفاً لا يخصص هذا المثال بل في نقيضه المتساويين مطلقاً  
فاذا لم يصدق نقيضها على شئ اصلاً فهناك لا يتم البرهان قطعاً لنقيض الشئ  
والممكن العام فان الشئ والممكن العام لما وجب صدقهما على كل مفهوم محجب نفسه  
امتنع صدق الا لشئ واللا ممكن بحسبها على مفهوم من المفهوم ما فاذا قلت لو لم يصدق  
كل شئ لا ممكن يصدق نقيضه وهو بعض الا لشئ ليس بان ممكن فيكون بعض الا لشئ ممكن  
لمنع المذكور فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللا ممكن فاذا لم يصدق احدهما على شئ وجب

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ان يصدق عليه الآخر والاخر ترفع النقيضان معا وهو محال بدحيته فان ارد عليه  
المنع كان مكابرة غير مسبوقة قلت هذان المفهومان متناقضان اذا اعتبر في  
انفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء  
حصل هناك قضيتان موجبتان احدهما موجبة صدقها والاخر موجبة نفيها  
لقولك نريد منك وبذلك لا يمكن ولا تناقض بينهما لان نقيض صدق المحكم على شيء سلبه  
عليه لا صدق سلبه عليه ولا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شيء اذ جاز  
التساوي الى موجبتين كليتين والاطراف القضاء اعتبر فيها الصدق على ذات الموضوع  
فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبر صدقهما على افرادهما وكذلك  
اذا قلت كل انسان لاطق فقد اعتبر صدق اللاناطق على ذات الانسان فاذا اخذ  
نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا صدق  
بعض الانسان ليس لاطق لا صدق الناطق عليه لان الناطق نقيض اللاناطق  
في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لاني حالة اعتبار صدق عليه فقد  
اشتبه عليك نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار الصدق فوضعت  
مكان الآخر فالمنع متجه بلا مكابرة والخصص يقال اننا اخذ نقيض المتساويين باعتبار  
الصدق على شيء فيكون نقيضهما سلبين هكذا كل ما ليس بشيء فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق  
فهو ليس بشيء فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين والموجبة السالبة  
الطرفين لا يقيضن وجود الموضوع بخلاف الموجبة المعدلة للطرفين وقد  
حققت لك في موضعه ولنا ايضا ان نخلص البحث بما اذا لم يكن المتساويان  
شاملين لجميع الاشياء وهذا خارجا فان نقيضهما مباح يصدقان على موجود

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱











۹۲

۱۰ قولہ فان قلنت منہا لہ  
۱۱ عدم الفرق بین مصروفہ و المصروف  
۱۲ الامور التي لا من حيث التغير  
۱۳ قولہ فان قلنت منہا لہ  
۱۴ لا تخلان في محلي ان  
۱۵ ولا في السعي اعتبارا لثبوت  
۱۶ الحقيقة في الحقيقة  
۱۷ لا يفتقر الى العلم  
۱۸ لا يفتقر الى العلم  
۱۹ لا يفتقر الى العلم  
۲۰ لا يفتقر الى العلم  
۲۱ لا يفتقر الى العلم  
۲۲ لا يفتقر الى العلم  
۲۳ لا يفتقر الى العلم  
۲۴ لا يفتقر الى العلم  
۲۵ لا يفتقر الى العلم  
۲۶ لا يفتقر الى العلم  
۲۷ لا يفتقر الى العلم  
۲۸ لا يفتقر الى العلم  
۲۹ لا يفتقر الى العلم  
۳۰ لا يفتقر الى العلم  
۳۱ لا يفتقر الى العلم  
۳۲ لا يفتقر الى العلم  
۳۳ لا يفتقر الى العلم  
۳۴ لا يفتقر الى العلم  
۳۵ لا يفتقر الى العلم  
۳۶ لا يفتقر الى العلم  
۳۷ لا يفتقر الى العلم  
۳۸ لا يفتقر الى العلم  
۳۹ لا يفتقر الى العلم  
۴۰ لا يفتقر الى العلم  
۴۱ لا يفتقر الى العلم  
۴۲ لا يفتقر الى العلم  
۴۳ لا يفتقر الى العلم  
۴۴ لا يفتقر الى العلم  
۴۵ لا يفتقر الى العلم  
۴۶ لا يفتقر الى العلم  
۴۷ لا يفتقر الى العلم  
۴۸ لا يفتقر الى العلم  
۴۹ لا يفتقر الى العلم  
۵۰ لا يفتقر الى العلم  
۵۱ لا يفتقر الى العلم  
۵۲ لا يفتقر الى العلم  
۵۳ لا يفتقر الى العلم  
۵۴ لا يفتقر الى العلم  
۵۵ لا يفتقر الى العلم  
۵۶ لا يفتقر الى العلم  
۵۷ لا يفتقر الى العلم  
۵۸ لا يفتقر الى العلم  
۵۹ لا يفتقر الى العلم  
۶۰ لا يفتقر الى العلم  
۶۱ لا يفتقر الى العلم  
۶۲ لا يفتقر الى العلم  
۶۳ لا يفتقر الى العلم  
۶۴ لا يفتقر الى العلم  
۶۵ لا يفتقر الى العلم  
۶۶ لا يفتقر الى العلم  
۶۷ لا يفتقر الى العلم  
۶۸ لا يفتقر الى العلم  
۶۹ لا يفتقر الى العلم  
۷۰ لا يفتقر الى العلم  
۷۱ لا يفتقر الى العلم  
۷۲ لا يفتقر الى العلم  
۷۳ لا يفتقر الى العلم  
۷۴ لا يفتقر الى العلم  
۷۵ لا يفتقر الى العلم  
۷۶ لا يفتقر الى العلم  
۷۷ لا يفتقر الى العلم  
۷۸ لا يفتقر الى العلم  
۷۹ لا يفتقر الى العلم  
۸۰ لا يفتقر الى العلم  
۸۱ لا يفتقر الى العلم  
۸۲ لا يفتقر الى العلم  
۸۳ لا يفتقر الى العلم  
۸۴ لا يفتقر الى العلم  
۸۵ لا يفتقر الى العلم  
۸۶ لا يفتقر الى العلم  
۸۷ لا يفتقر الى العلم  
۸۸ لا يفتقر الى العلم  
۸۹ لا يفتقر الى العلم  
۹۰ لا يفتقر الى العلم  
۹۱ لا يفتقر الى العلم  
۹۲ لا يفتقر الى العلم  
۹۳ لا يفتقر الى العلم  
۹۴ لا يفتقر الى العلم  
۹۵ لا يفتقر الى العلم  
۹۶ لا يفتقر الى العلم  
۹۷ لا يفتقر الى العلم  
۹۸ لا يفتقر الى العلم  
۹۹ لا يفتقر الى العلم  
۱۰۰ لا يفتقر الى العلم

المبينة الكلية وفي بعضها ضمن العموم من وجه فالنسبة بآين نقيض المتباينين  
التباين الجزئي مجرد أعرض صفة كل من فرد به وهو المطلق وهذا الكلام لا شبهة فيه <sup>له</sup>  
وبإثباته الكل الحقيقي وقوله بإثباته الكل الإضافي في الخاقول فإن قلت المتبادر مما ذكره  
أن الكل ايض له معنيان مختلفان احدهما حقيقي والاخر إضافي على قياس الجزئي وفيه محت  
لأن الامتياز بين معني الجزئيين وكون احدهما حقيقيا والاخر اضافيا امر مكشوف  
على ما بينه واما الكل فليس نظيره معنيا قما نران كذلك فإن مغناه المتفاضل <sup>في</sup> الله  
سماه همنا كليا حقيقيا هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين <sup>في</sup> ولا ينافي الله <sup>في</sup> نفسه  
لا يعقل عروضة الشيء كالألقيا إلى كثيرين فإن الرد الكل الإضافي <sup>في</sup> الدين <sup>في</sup> الدين  
اذن معنيان وإن المراد به معنى آخر فلم يبيته قاتل <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
وهو العم من شئ ومعناه أنه الدين <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
عجز الفرض حتى يرجع إلى المعنى <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
الدين <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
ما اندرج تحته شئ آخر في نفس المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
الكل الحقيقي قد لا يكون اندرج شئ تحته كما في الكليات الفرضية <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
الثانية أن الكل الحقيقي بها أمكن اندرج شئ تحته وإن لم يندرج بها الفعل <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
لاخارجا لا يد في الإضافي من الاندراج <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
أن الإضافة فيه الظهر من الإضافة <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
جزئي الحقيقي عل أن صاحبة فرض الاشتراك <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه  
أننا نعلم <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه <sup>في</sup> المراد به <sup>في</sup> معناه

[illegible][illegible]









[illegible]

واحدة من تينك الماهيتين المندرجتين تحته موصوفة بان يقال عليها  
وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذا الصفة ثابتة لهما بالقياس الى الجنس الذي  
اندجحت فيه كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحته من  
الماهيات التي هو انواع له فالجنس النوع المندرج تحته متضاداً كالأب والابن  
قوله لانه جنس الكلليات فلا يتم حدوها لا بد ذكره اقول هذا اشار الى ما سبق  
من ان المذكور في تعريف الكلليات حدود اسمية لها لا رسوم كما توهم اذ  
كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر فلا بدح من ذكر الجنس عنى الكلى ههنا  
الطريقة القوية في تعريف الكلليات واذا اعتبر الكل في مفهوم النوع الاضافي  
كانت فيه اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحته من افراد لكونه كليا و  
الاخرى بالقياس الى الجنس الذي فوقيه كما بينا لا والنوع الحقيقي فيه اضافة  
واحدة بالقياس الى ما تحته فقط كما عرفت قوله فان الجنس لا يقال عليها  
وعلى غيرها في جواب ما هو اقول الجنس كالحیوان مثلا وان كان مقولا ومجولا  
على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالضاحك وعلى العرض العام كالماشي  
لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتا لهذه الثلاثة  
فاكل واحد منها وان كان ماهية كلية يقال عليه وعلى غيره بجنس  
لكن لا في جواب ما هو فيخرج عن حد النوع الاضافي بهذا القيد قوله وهو النوع  
المقيد بالشخص اقول اى الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما ينتم عن وقوع  
الشركة فيه ففي زيد مثلا الماهية الانسانية وامر له بخر به صار زيد مانعا  
عن وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعينا وتخصا قوله يكون حمل العالى عليه

[illegible]

بادشاہ تعالیٰ  
 انوش کا انبیا علیہ السلام  
 قاضی اندوہ صوفی خدیوہ النور  
 السید صوفی علیہ السلام  
 جس گنگ و ہم اعلیٰ حکیم  
 فوہ درام آفرینہ ایار علیہ السلام  
 اور آخرت سبب دیکھ لاہم صدار  
 اسخ ۱۱ مولوی محمد عبدالحی خان  
 اندلس علیہ السلام











[illegible]

فوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون فوعا اضافيا وقد يناقش في كلام الكليات  
يكون الجوهر جنسا لما فتحه وبكونهما مختلفا لاخراد في الحقيقة قوله **والجواب** واللفظ  
**اقول** هذا ايضا انما يصح اذا كان كل منهما تاما ماهية افردها ولم يندرج تحت جنس  
اصلا وقد يناقش في الموضوعين ايضا قوله **المقول** في جواب ماهو الدال على الماهية  
المسئول عنها الخ **اقول** يعني اذا سئل عن الماهية بما هي يحاب بلفظ الدال عليها  
مطابقة ولا يجوز ان يحاب بما يدل عليها تضمنا فلا يقال الهندي في جواب  
ما زيد لا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط  
في الجواب عن السؤال بما هو اذ عنهما ينتقل الذهن عن الدال بالتضمن على الماهية  
الى الخبر عا لاخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقص وكذا سريما ينتقل الذهن  
من الدال بالالتزام عليها الى لاخر من اخر له فيفوت المقص ولا يعتمد في فهم المقص  
على القرينة بخلافه على السامع وهذا المقدار كاف باعنا على الاصطلاح  
ان لا يذكر الماهية في جواب ماهو لا بلفظ الدال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب  
ما هو فذلك لا يتصور الا اذا كانت الماهية المسئول عنها مكسبة فيجوز ان يدل عليه  
مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضمنا ولا يخفى رفيه لان جميع الاجزاء مقصورة  
ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز انتقال من ذلك الدال على خبر بالالتزام الى لاخر خبر  
ولا يعتمد على القرينة مما عرفت لان المطابقة معتبرة في جزأها هو كذا وجزءه وان التضمين  
كذا ومعتبر جزؤه وان الالتزام مهجور كذا وجزءه هذا في جواب ما هو اما الاحتياط فيقال ان  
مهجور فيها ايضا كما في جواب ما هو ذلك ايضا للاحتياط فيها والاولى جوابا فيها مع طهر القرينة  
المعينة للمقصود قوله **انما سأل** اقول تخصيص الواقع في الطريق بالجنس المدلول عليه مطابقة

[illegible][illegible]



على قوله اذا تقرر ان  
فصل الفصل الاول في  
مقدمة الفصل الثاني  
في مقدمة الفصل الثالث  
في مقدمة الفصل الرابع  
في مقدمة الفصل الخامس  
في مقدمة الفصل السادس  
في مقدمة الفصل السابع  
في مقدمة الفصل الثامن  
في مقدمة الفصل التاسع  
في مقدمة الفصل العاشر  
في مقدمة الفصل الحادي عشر  
في مقدمة الفصل الثاني عشر  
في مقدمة الفصل الثالث عشر  
في مقدمة الفصل الرابع عشر  
في مقدمة الفصل الخامس عشر  
في مقدمة الفصل السادس عشر  
في مقدمة الفصل السابع عشر  
في مقدمة الفصل الثامن عشر  
في مقدمة الفصل التاسع عشر  
في مقدمة الفصل العشرون

مشتركة اتحاد السافل العالي ماهية شرا ليس في الانسان واما الجوهر لا حضور مقوم  
للانسان ومقدمة للجوهر هي قابل الاله او الثامنة والثامى والحساس والمخبر او بالكلية  
والناطق وكذا ليس في الانسان واما الجسم لا حضور مقوم للانسان ومقدمة  
للبسم الثلثة الاخيرة وليس في الانسان واما الجسم الناعم لا حضور مقوم  
له ومقدمان للجسم الناعم وهما الاخيرة والامس بياض واما الحيوان لا حضور  
هو الناطق فانه اذا ترتب الاجناس كان الذى تحت العالي مركبا منه ومفضل  
وهكذا فلا يميز السافل عن الذى فوقه الا بما هو فصل مقوم له فاذا فرض كونه  
مشركا لم يبق بدينه ما فرق اصله قول له فالقول شارح هو المحرر وهو ما يستلزم  
السخ اقول اعنى ما يكون بصورة بطريق النظم وهذا الى تصور الشئ ومباداة  
عن جميع ما عدل وهذا القيد يفهم اعتباره مما تقدم من ان المجهول بالنظر الى التصو  
يسمى قولنا شاعرا وكيف لا يكون معتبرا اذا المقدم من الفن بيان طرق التفتا للتصو  
والتصديقات ومع هذا القيد لا يفتن بان تصور المعروف يستلزم ايضا تصور غير  
فيه تنقص للمعروف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها المبتدئة المتعبرة  
في دلالة الالتزام اذ ليس شئ من هذين الاستارامين بطريق النظر والاكتساب  
قوله وليس المراد بتصور الشئ السخ اقول قد يتبين ان تصور الشئ المكتسب  
من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الجدل التام وقد يكون بغير الكنه كما  
في غير الجدل التام واما تصور المعروف الكاسب فان كان حلا تاما فلا يدل ان يكون  
بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان  
غير الجدل التام في ازان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الجدل التام يحصل

والعالي حاصل التعليل ان كان  
بالتصنيف الفصل الاول في  
مقدمة الفصل الثاني  
في مقدمة الفصل الثالث  
في مقدمة الفصل الرابع  
في مقدمة الفصل الخامس  
في مقدمة الفصل السادس  
في مقدمة الفصل السابع  
في مقدمة الفصل الثامن  
في مقدمة الفصل التاسع  
في مقدمة الفصل العاشر  
في مقدمة الفصل الحادي عشر  
في مقدمة الفصل الثاني عشر  
في مقدمة الفصل الثالث عشر  
في مقدمة الفصل الرابع عشر  
في مقدمة الفصل الخامس عشر  
في مقدمة الفصل السادس عشر  
في مقدمة الفصل السابع عشر  
في مقدمة الفصل الثامن عشر  
في مقدمة الفصل التاسع عشر  
في مقدمة الفصل العشرون

فصل الفصل الاول في  
مقدمة الفصل الثاني  
في مقدمة الفصل الثالث  
في مقدمة الفصل الرابع  
في مقدمة الفصل الخامس  
في مقدمة الفصل السادس  
في مقدمة الفصل السابع  
في مقدمة الفصل الثامن  
في مقدمة الفصل التاسع  
في مقدمة الفصل العاشر  
في مقدمة الفصل الحادي عشر  
في مقدمة الفصل الثاني عشر  
في مقدمة الفصل الثالث عشر  
في مقدمة الفصل الرابع عشر  
في مقدمة الفصل الخامس عشر  
في مقدمة الفصل السادس عشر  
في مقدمة الفصل السابع عشر  
في مقدمة الفصل الثامن عشر  
في مقدمة الفصل التاسع عشر  
في مقدمة الفصل العشرون









۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴

على ان لا ينزح ان لا يكون العرض العام صغراً لا ان لا يكون جزء من المعرفة  
وايضاً قد يكون الاطلاق على الشيء بما هو عرضي له مطلوباً وان كان هذا الاطلاق  
عليه دون الاطلاق عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجود متناهية  
بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة سيم ناهي  
لكنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص  
لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد  
ناقص وهو اكمل من المركب من العرض العام والفصل واما قوله فلا حاجة  
الى انضمام الخاصة اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل فيهما معاً اقوى من التمييز  
الحاصل بالفصل وحده نأذا السريد هذا التمييز الاقرب احتجب الى ضم الخاصة  
الى الفصل قوله كتحريف الحركة بما ليس بسكون فاعلمنا في مرتبة واحدة من العلم  
واجعل اقول اى الحركة والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة  
عرف السكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون متباركة مع العلم  
الحركة والا لكان السكون اخفى من الحركة لا مساوياً لها فاذا امتنع تعريف  
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو اخفى من ذلك  
قوله ويسمى دوراً مصححاً اقول وذلك لظهور الدور فيه واذا كان دوراً على  
واحدة استدل الدور هناك فلذلك يسمى دوراً مضمر وفساد الدور اذا كان دوراً  
اذ في الدور الصحيح يلزم تقدم الشيء على نفسه بما يتبين من ذلك لظهور دور  
مكانه الفتح قوله اسطقس اقول حاصله ان المركبات ذاتية  
العناصر الاربعة اسطقسات لانها اصول المركبات من الجوانب

[illegible][illegible]

والتبائن والمعادن وأعلم أن استعمال الألفاظ المجازية إدر على ما ذكره الذين  
 منها إلى غير المعاني المقصودة كولا القرينية وفي الاشتراك تردد بين المقصود وبين  
 ما ليس بمقصود لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون إدر من  
 استعمال الألفاظ العربية إذ لا يفهم هناك شيء أصلا فاخلل فيه هو الاحتياج  
 إلى الاستفسار في طول المسافة بلاطائل قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا  
 أقول كما أن للقول الشارح مبادئ يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي حيث  
 الكليات الخمس لتركيب المعروف منها كذلك للحجة مبادئ تركيب منها وتوقف معرفتها  
 على معرفة تلك المبادئ هي مباحث القضايا فلذلك قدمها قولها ما المقدمة ففي  
 تعريف القضية وأقسامها الأولية أقول أما التعريف فلا بد من تقديمه وأما التقسيم  
 الأول فم كالأولية فكانه من تفرقة إذ بذلك التقسيم ينكشف المعنى زيادة التفتيش والتعيين  
 أقسامه كحسب التي يرد بها أحوالها قوله في القضية الملقطة أقول يعنى القضية  
 تطلق أرو على الملقطة وتناظر على العقول أما بالاشتراك والحقيقة والمجاز والثالث أن  
 المعبر هو القضية المعقولة وأما الملقطة فأما اعتبرت لكانتها على العقول فسميت قضية  
 تسمية الدال باسم المدلول وكذلك لفظ القول يطلق على الملقط والعقول فالقول الملقط  
 جنس للقضية الملقطة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هو  
 المفهوم العقل المركب من الحكم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها هذه  
 المعلوم من حيث أنها حاصلة في الذهن تصح قضية معقولة والعلم بها تنتمي تصدقها عند  
 الأتمام وأما عند الأول فالصدق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة أو لا وقوعها كما  
 وقد يطلق الصديق بمعنى المصدق به على القضية لأن العلم التصديقي لا يتعلق كإبها



الادوات قدالة الحمار والفرس  
الادوية في شرح الراد  
قضية من لاق كلاما ان نسبة  
عنه في شرح الراد  
قضية من لاق كلاما ان نسبة  
قضية من لاق كلاما ان نسبة  
قضية من لاق كلاما ان نسبة

بطلت بعض التفتيش المذكورة  
كما لا يخفى على من لا يفتقر الى الادلة  
المعروفة بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم  
بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
مطلقا فتكون مطلقا سواء كانت  
تكون من الادلة التفتيشية او من الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم  
بطلت بعض التفتيش المذكورة  
كما لا يخفى على من لا يفتقر الى الادلة  
المعروفة بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم  
بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
مطلقا فتكون مطلقا سواء كانت  
تكون من الادلة التفتيشية او من الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم

بقي الشمس طالع النهار موجود بل لك المحنة الذي كان عليه حال الارتباط فانه  
بهذا المحنة كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم اليه الحكم وحي لا يكون  
ذلك تحليلا الى قضية بل تحليلا الى اجزائه فممن شئ آخر اليها ممن نزع علم به الاخذت الادوات  
فقد وجد الحكم في الاطراف فقد اخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان  
شريد حمارا كان ناهقا مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية يقال الادوات  
كانت مانعة عن الحكم فاذا زالت عاد الحكم لان نزع ال مانع كما يكفي في وجود شئ  
بلا بد من وجود القضية ونزع ال مانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور  
وان اخرجت تفصيلا يضم به عليك الحال فاستمع لما نقول القضية الزهري  
في شئ من طرفها نسبة فهي حلية كقولك الاكسان حيون وان وجدت فان كان  
مركبا نعم ان تكون تامة كان تكون نسبة تقييدية فهي ايضا حلية كقولنا الجمال  
الناطح جسم ضاحك وان كانت مما يجمع ان تكون تامة فاما ان يوجد في احد طرفيها  
فليكون القضية ايضا حلية كقولك شريد ابنة قائم واما ان يوجد فيهما معا فاما  
ان تكون ملحوظة اجمالا فتكون ايضا حلية كقولك شريد قائم ينافيه شريد ليس قائما  
واما ان تكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالع  
فالنهار موجود فطر ان الطرفين الحلية اما مفردة بالفعل وبالقوة فالشغل  
على النسبة التقييدية مطلقا وهكذا المشتمل على النسبة الخجيرية اذا كانت  
ملحوظة اجمالا كما يمكن ان يوضع موضعه مفردة دلالة اجمالية وان اطر  
الشرطية كما يمكن ان يوضع المفردات في مواضعها كما يمكن ان يستفاد من المفرد  
ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها

بطلت بعض التفتيش المذكورة  
كما لا يخفى على من لا يفتقر الى الادلة  
المعروفة بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم  
بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
مطلقا فتكون مطلقا سواء كانت  
تكون من الادلة التفتيشية او من الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم  
بطلت بعض التفتيش المذكورة  
كما لا يخفى على من لا يفتقر الى الادلة  
المعروفة بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم  
بالادلة التي لا يفتقر الى الادلة  
مطلقا فتكون مطلقا سواء كانت  
تكون من الادلة التفتيشية او من الادلة  
النسبة التفتيشية في القضية لان الم







الى المحلثة والتشريطية حصص عقلية واما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس  
 كذلك لان الشرطية طرقها فاضلتان بالقوة الضربية من الفعل والنسبة  
 بين الفرضيتين لا يمكن ان تكون بحمل احد محساة الاخرى بل لا بد ان  
 يكون هناك نسبة غير خارج ولا يتردد ان يكون النسبة التي هي غير الحمل مضمرة  
 في الاتصال ولا انفصال بخلاف ان تكون بوجه اخر فهذا القسم استقرائية  
 اذ لم توجد في العلوم ومتاخر من اللغة نسبة بوجه اخر معتبرين لاطراف القضايا  
**قوله** واما قد هما على استرليات لبساطتها **اقول** فان المحلثة وان كانت  
 مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها اى  
 تكون اقل اجزاء منها كمنعنى ان المحلثة بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد عرفت  
 ان اطراف الشرطيات كالحكم فيها بل معنى ان المحلثة اذا كانت قضيتها بالقوة الضربية  
 من الفعل الى المحلثة فاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزءا منها فكيفها  
 بما جازع منها فاستحققت ان تقدم مباحثها على مباحث الشرطيات **قوله**  
 وسيعى موضوعا **اقول** هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضا فان زيدا في قال  
 زيد موضوع وقال يحمل لان محصل معناه زيد قائم اذ قد عرفت في الزمان الماخذ  
**قوله** والحاصل ان اجزاء المحلثة اربعة **اقول** هي المحكوم عليه وربه  
 والنسبة بينهما ووقتها اذ وتوحيها وهن هذه الاربعة معلومات وادراك  
 الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح  
 وادراك الاخير احدا يدرك وقوع النسبة اذ وتوحيها هو المسمى بالقصديق الله  
 مرشاه ان يكتسب بالحجج وسيعى هذا ادراك حكما وقد يسمى هذا المادور اعني قوع النسبة ولا

من الاربعة المذكورة في قوله لا بد ان يكون نسبة غير خارج ولا يتردد ان يكون النسبة التي هي غير الحمل مضمرة في الاتصال ولا انفصال بخلاف ان تكون بوجه اخر فهذا القسم استقرائية اذ لم توجد في العلوم ومتاخر من اللغة نسبة بوجه اخر معتبرين لاطراف القضايا قوله واما قد هما على استرليات لبساطتها اقول فان المحلثة وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها اى تكون اقل اجزاء منها كمنعنى ان المحلثة بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات كالحكم فيها بل معنى ان المحلثة اذا كانت قضيتها بالقوة الضربية من الفعل الى المحلثة فاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزءا منها فكيفها بما جازع منها فاستحققت ان تقدم مباحثها على مباحث الشرطيات قوله وسيعى موضوعا اقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضا فان زيدا في قال زيد موضوع وقال يحمل لان محصل معناه زيد قائم اذ قد عرفت في الزمان الماخذ قوله والحاصل ان اجزاء المحلثة اربعة اقول هي المحكوم عليه وربه والنسبة بينهما ووقتها اذ وتوحيها وهن هذه الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير احدا يدرك وقوع النسبة اذ وتوحيها هو المسمى بالقصديق الله مرشاه ان يكتسب بالحجج وسيعى هذا ادراك حكما وقد يسمى هذا المادور اعني قوع النسبة ولا

ان المحلثة والتشريطية حصص عقلية واما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرقها فاضلتان بالقوة الضربية من الفعل والنسبة بين الفرضيتين لا يمكن ان تكون بحمل احد محساة الاخرى بل لا بد ان يكون هناك نسبة غير خارج ولا يتردد ان يكون النسبة التي هي غير الحمل مضمرة في الاتصال ولا انفصال بخلاف ان تكون بوجه اخر فهذا القسم استقرائية اذ لم توجد في العلوم ومتاخر من اللغة نسبة بوجه اخر معتبرين لاطراف القضايا قوله واما قد هما على استرليات لبساطتها اقول فان المحلثة وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها اى تكون اقل اجزاء منها كمنعنى ان المحلثة بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات كالحكم فيها بل معنى ان المحلثة اذا كانت قضيتها بالقوة الضربية من الفعل الى المحلثة فاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزءا منها فكيفها بما جازع منها فاستحققت ان تقدم مباحثها على مباحث الشرطيات قوله وسيعى موضوعا اقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضا فان زيدا في قال زيد موضوع وقال يحمل لان محصل معناه زيد قائم اذ قد عرفت في الزمان الماخذ قوله والحاصل ان اجزاء المحلثة اربعة اقول هي المحكوم عليه وربه والنسبة بينهما ووقتها اذ وتوحيها وهن هذه الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير احدا يدرك وقوع النسبة اذ وتوحيها هو المسمى بالقصديق الله مرشاه ان يكتسب بالحجج وسيعى هذا ادراك حكما وقد يسمى هذا المادور اعني قوع النسبة ولا



[illegible][illegible][illegible]



لما قرأنا في بعض منها أحكاماً جبرئيلاً قولاً في غير معناه ارمضهم مع مفهوم  
ب اقول قد تبين فيما ستر ان لفظة كل و سائر كسائر افراد فاقا قيل  
كل ج علم المراد ما صدق عليه ج من افراد ج مفهوم ج كقولنا كل من  
كل كلمة كالكلمة فيها الا ان يراد منها معنى الكل فيجوز كل ج اي كل من ج وهو  
مستبعد جيد ان الاول ان يقال اذا قلنا ج ب فذلك يعني ان مفهوم ج مفهوم  
ب والا لو كان هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا معنى به ايضا ان مفهوم  
ج ما صدق عليه مفهوم ب الا كانت قضية طبيعية غير متعلقة بالعلم  
بل المعنى ان ما صدق عليه ج من افراد ج يصدق عليه ب اذا قرأ ج ب فذلك  
كل من المعنى كل ما يصدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب قولنا كل من  
كما ان ج ا اقول قد عرفت ان كل كلمة مفهوم وما صدق عليه من افراد  
فلذلك احدث ج ب مفهوم وما صدق عليه من الافراد في تصور ج ب  
مع ان اربعة الاول ارمضهم مع مفهوم ب وقد عرفت بطلانه والثاني ان  
ما صدق عليه ج من الافراد ثبت له مفهوم ب وهو المراد والثالث ان  
ما صدق عليه ج من الافراد هو ما صدق عليه ب وهو ايضا باطل اذ  
ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء المحمول كان  
عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم يخصه اذ اتحاد ما صدق عليه  
كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقاً فانياً فيخصه التصدياقي  
الضرورية فان قلت على تقدير اعادة الافراد منها معا ينبغي ان لا يكون القضية  
حمل بحسب المعنى لا اتحاد الموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال خلدون ثبوت الشيء

ب اقول قد تبين فيما ستر ان لفظة كل و سائر كسائر افراد فاقا قيل  
كل ج علم المراد ما صدق عليه ج من افراد ج مفهوم ج كقولنا كل من  
كل كلمة كالكلمة فيها الا ان يراد منها معنى الكل فيجوز كل ج اي كل من ج وهو  
مستبعد جيد ان الاول ان يقال اذا قلنا ج ب فذلك يعني ان مفهوم ج مفهوم  
ب والا لو كان هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا معنى به ايضا ان مفهوم  
ج ما صدق عليه مفهوم ب الا كانت قضية طبيعية غير متعلقة بالعلم  
بل المعنى ان ما صدق عليه ج من افراد ج يصدق عليه ب اذا قرأ ج ب فذلك  
كل من المعنى كل ما يصدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب قولنا كل من  
كما ان ج ا اقول قد عرفت ان كل كلمة مفهوم وما صدق عليه من افراد  
فلذلك احدث ج ب مفهوم وما صدق عليه من الافراد في تصور ج ب  
مع ان اربعة الاول ارمضهم مع مفهوم ب وقد عرفت بطلانه والثاني ان  
ما صدق عليه ج من الافراد ثبت له مفهوم ب وهو المراد والثالث ان  
ما صدق عليه ج من الافراد هو ما صدق عليه ب وهو ايضا باطل اذ  
ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء المحمول كان  
عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم يخصه اذ اتحاد ما صدق عليه  
كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقاً فانياً فيخصه التصدياقي  
الضرورية فان قلت على تقدير اعادة الافراد منها معا ينبغي ان لا يكون القضية  
حمل بحسب المعنى لا اتحاد الموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال خلدون ثبوت الشيء

ب اقول قد تبين فيما ستر ان لفظة كل و سائر كسائر افراد فاقا قيل  
كل ج علم المراد ما صدق عليه ج من افراد ج مفهوم ج كقولنا كل من  
كل كلمة كالكلمة فيها الا ان يراد منها معنى الكل فيجوز كل ج اي كل من ج وهو  
مستبعد جيد ان الاول ان يقال اذا قلنا ج ب فذلك يعني ان مفهوم ج مفهوم  
ب والا لو كان هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا معنى به ايضا ان مفهوم  
ج ما صدق عليه مفهوم ب الا كانت قضية طبيعية غير متعلقة بالعلم  
بل المعنى ان ما صدق عليه ج من افراد ج يصدق عليه ب اذا قرأ ج ب فذلك  
كل من المعنى كل ما يصدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب قولنا كل من  
كما ان ج ا اقول قد عرفت ان كل كلمة مفهوم وما صدق عليه من افراد  
فلذلك احدث ج ب مفهوم وما صدق عليه من الافراد في تصور ج ب  
مع ان اربعة الاول ارمضهم مع مفهوم ب وقد عرفت بطلانه والثاني ان  
ما صدق عليه ج من الافراد ثبت له مفهوم ب وهو المراد والثالث ان  
ما صدق عليه ج من الافراد هو ما صدق عليه ب وهو ايضا باطل اذ  
ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء المحمول كان  
عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم يخصه اذ اتحاد ما صدق عليه  
كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقاً فانياً فيخصه التصدياقي  
الضرورية فان قلت على تقدير اعادة الافراد منها معا ينبغي ان لا يكون القضية  
حمل بحسب المعنى لا اتحاد الموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال خلدون ثبوت الشيء



منه وادعاء جوابية في مفهوم  
بكونه من غير الاستناد في مفهوم  
وكونه من غير الاستناد في مفهوم  
منه وادعاء جوابية في مفهوم  
بكونه من غير الاستناد في مفهوم  
وكونه من غير الاستناد في مفهوم

الاعتناء في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف

لنفسه قلت هما وان اتحد حقيقة لكذا مختلفا من جهة الاختلاف اعتبار في  
جانب الموضوع من حيث انها يصدق عليها حاج وفي المحول من حيث انها يصدق  
عليها حاج وهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كاي في صحة الحمل بحسب ما  
اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بلفظين فغير ملتفت اليه  
فلذلك فاهناك بعدم الحمل دون انحصار القضايا في الضرورية الأربع ان  
مفهوم حاج ما صدق عليه ب و هو ايضا ليس من القضايا المعتبرة كما عرفت  
من ان الحكم على الافراد في الطبيعة والحاصل ان الاعتبار في جانب الموضوع  
هو الافراد في جانب المحول هو المفهوم هذا في القضايا المعتبرة في العلوم اذ المقصود  
كما عرفت اجراء الاحكام على الدورات المتصلة في الوجود بالحوال والذوات المتصلة  
هي الافراد والحوال هي المفهومات قلنا لاننا نقول هذا شبهة يتسلسل  
في ابطال الحمل قوله يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا لقول انه لا يجب  
الاعتناء بحسب الدلالة على قوله لانه يجب اقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة  
تقريب ما ان مدعاكم هو قولكم الحمل ح باطل لانه مشتمل على صحة الحمل اذ قلتم  
الحال في الحمل فيكون منكم المبرر مبطل لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ  
لو كان حقا لكان باطلا معا وهو قبح وشر الشارح هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان  
مدعى الخصم موجبة واما اذا كان مدعا سالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان  
مفهوم حاج وب متغايران ولا نفى بحمل ب عشر حجج ان مفهوم حاج هو  
عين مفهوم ب فيلزم الحكم باتحاد المتغايرين بل نفى كما تقدم ان  
ما صدق عليه مفهوم حاج من الافراد يصدق عليه مفهوم ب وما صدق

الاعتناء في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف

الاعتناء في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف  
في مفهوم واحد لا اختلاف





مستشفى قضاة وکات فی ہذا کتاب  
تکلیف نمودن آن کس کو کات  
محققان اقتصاد یا مستوفی فی معلوم  
القول کہ اما کات ان مقصود فی ہذا معلوم  
ما مقصود است بافضل  
کاربرد آن در علوم دیگر  
محققان تاریخ  
مستوفی و کات فی ہذا کتاب  
تکلیف نمودن آن کس کو کات  
محققان اقتصاد یا مستوفی فی معلوم  
القول کہ اما کات ان مقصود فی ہذا معلوم  
ما مقصود است بافضل  
کاربرد آن در علوم دیگر  
محققان تاریخ





















قوله لا يقال قد يكون  
المتافاة بين المفهومين في نفس  
الشيء من خلال السؤال المطبق ولا  
الشيء من نفس الشيء  
في الجملة ومفهومه الجواب في نفسه  
باعتقاده في الجملة في نفسه  
باعتقاده ان الكلام فيها صحيح  
باعتقاده ان ادوات المتافاة  
قوله فان ادوات المتافاة

منه وادواته احدى اقسام  
المتافاة المستفادة من  
الشيء في نفسه  
باعتقاده ان الكلام فيها صحيح  
باعتقاده ان ادوات المتافاة  
قوله لا يقال قد يكون  
المتافاة بين المفهومين في نفس  
الشيء من خلال السؤال المطبق ولا  
الشيء من نفس الشيء  
في الجملة ومفهومه الجواب في نفسه  
باعتقاده في الجملة في نفسه  
باعتقاده ان الكلام فيها صحيح  
باعتقاده ان ادوات المتافاة  
قوله فان ادوات المتافاة

في نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدقه في نفس الامر كقولك ان كان زيد فسر  
فالكسرة ناهق قوله بل ليس من ادهم بالمتافاة في الجميع لعدم اجتماع في الوجود او  
يعني في الصدق والتحقق لا في الحمل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لا شبهة فيه  
لا يقال قد يكون المتافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين في  
الواحد والكثير لا نقول لانزع في ذلك لان القضية المشتقة على هذا المتافاة  
ليست بمنفصلة بل هي حلية شبيهة بالمنفصلة فان قلت هذا اما واحد واما  
فان ادت المتافاة بين هذا واحد هذا الكثير فالفقضية منفصلة مركبة من قضيتين  
ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما قلنا وان ادت المتافاة  
بين مفهومى الواحد والكثير في الصدق والحمل على هذا فالفقضية حلية مركبة من  
موضوع واحد لانه قد رُفِى في مجموعها فصارت شبيهة بالمنفصلة فالتسارع لم يقل  
بان لا يمنع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع باعتبار في المنفصلة  
انما هو مجسب الوجود لا الحمل وقد يكون بين مفهومين متافاة في الوجود في محل واحد  
كالسواد والبياض فان عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون السواد موجودا في  
هذا المحل ويكون البياض موجودا فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنها  
بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سوادا واما بياضا كانت القضية حلية شبيهة  
بالمنفصلة وبالحل كما ان الحلية قد تشارك المتصلة فيما هو حاصل المعنى وماله  
كما في قولك طلوع الشمس من مرمى لوجود النهار ولا بد ان تكون مخالفتها في صريح  
المفهوم منها كذلك الحلية قد تشارك المنفصلة في محصول المعنى وماله وان كان  
المفهوم الصريح متخالف فيه والمتافاة قد تعتبر في القضايا وهي المنفصلات





[illegible]

[illegible]

فلا بد ان نتحل بالآخرة الى المحليات المتحلة الى المفردات اذ لو لم تتحل الجزاء الشرطية  
او جزء جزؤها الى المحليات لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالمحلية  
اما جزء الشرطية او جزء جزءها وهكذا الى ان ينتهي **قوله** وهراختلاف  
القضيتين **اقول** ان قلت التناقض قد يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر  
في مباحث النسب الا ربع من نقيض المتساويين وغيرهما كما سياتي في عكس النقيض فلا يصح  
تخصيصه بالقضايا قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها  
واما تناقض المفردات الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقايضة فلا حاجة الى  
ادراجها في تعريف التناقض ههنا **قوله** ذكرها القدماء لتحقق التناقض **اقول** يعني  
لا بد منها في التناقض ان لم تكن كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة  
في جميع القضايا الموجبة ومن الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة كما سياتي  
**قوله** فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط الخ **اقول** قيل تخصيص  
بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج  
تحت وحدة المحمول تحكم فان القضية اذا انعكست صارت الوحدات  
المندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة المحمول  
لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في العكس وصارت الوحدات المندرجة  
في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول  
موضوعا فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في محدد في الموضوع والمحمول  
مطلقا من غير تعيين وهذا الخ لان المخصص كانه ارعى هو الظم من  
ان رجوع وحدة الشروط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع

علم ان التناقض الذي يجري في المصداق هو ان  
 كل امرين سواء كانا مفردين وقيسدين معا  
 ففدان الامر ان رفع الامر لا يوافقهما  
 منهما فقيس الامر فقيس ان يكون كل امر  
 والرفع فقيس المرفوع فقيس المرفوع  
 بل كون الامر من دمن فواي من  
 ففما فقيس ان اذا كان احداهما رفع الامر  
 التناقض من انهما المتناقضان ان  
 مقولهما انهما المتناقضان انهما  
 الاضا فانه لا يوافق ولا يوافقهما  
 والبعد والافادة والنبوة انهما  
 ان فقيس كون التناقض من انهما  
 على كل من الرفع والرفع فقيس  
 فكم كونه مناهضة فقيس من انهما  
 على جواب دون انهما فقيس من انهما  
 بل كونه على انهما فقيس من انهما  
 فان كون الشيء مخالفا فقيس من انهما  
 يكون الامر فواي كونه مرفوعا لا يوافق  
 يكون ان يكون الشيء مخالفا لكون الامر  
 المرفوع فقيس انهما فقيس من انهما  
 فواي كونه فقيس من انهما فقيس من انهما  
 بل كونه فقيس من انهما فقيس من انهما  
 على فواي كونه فقيس من انهما

[illegible]















نفقضا الجزئين الاولين منهما فيكونان اخص من احدى المفومات الثلاثة التي  
هي نفقضا الخاصتين اعني للمنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفي لاعت  
اخص من اخص نفقضا الخاصتين قوله واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نفقضا  
عكسها سالبة دائمة عكسها اخص من نقاضها اقول عكس السالبة الدائمة  
سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نفقضا الجزع الاول من الوقتية  
واخص من الممكنة الدائمة التي هي نفقضا الجزع الاول من المنتشرة فتكون اخص  
من لا اخص اما في الوجوديتين وهي نفقضا الجزع الاول منهما فيكون اخص من  
نفقضا مما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا ايضا  
ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العاصم على ما هو مذهب الفارابي  
يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفقضا وانعكاس الموجبة الممكنة الجزئية ممكنة  
عامة فيكون الممكنة منتجة في صغر الاول الثالث بلا استثناء ويكون نفقضا  
بالمثال المفروض متدفعاً اذا لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد  
فليس بالضروري واذا اعتبرنا انصافه بالفعل الخارجى كما هو مذهب الشيخ  
بزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فيوقف المصريح في  
في الممكنتين لاحصاء القول قال قد ما المنطقين عكس النفقضا قول المستعمل  
في العلوم هو عكس النفقضا بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتستعمل  
فيها قوله قال المتأخرون لانهم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس آ  
غاية ما في الباب اقول قد وقع ذلك لاننا اخذ نفقضا الطرفين بمعنى السلب  
بمعنى العدم وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحول مساوية للسالبة فتكون

نفقضا الجزئين الاولين منهما فيكونان اخص من احدى المفومات الثلاثة التي هي نفقضا الخاصتين اعني للمنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفي لاعت  
اخص من اخص نفقضا الخاصتين قوله واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نفقضا عكسها سالبة دائمة عكسها اخص من نقاضها اقول عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة  
وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نفقضا الجزع الاول من الوقتية واخص من الممكنة الدائمة التي هي نفقضا الجزع الاول من المنتشرة فتكون اخص من لا اخص  
اما في الوجوديتين وهي نفقضا الجزع الاول منهما فيكون اخص من نفقضا مما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا ايضا ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العاصم على ما هو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفقضا وانعكاس الموجبة الممكنة الجزئية ممكنة عامة  
فيكون الممكنة منتجة في صغر الاول الثالث بلا استثناء ويكون نفقضا بالمثال المفروض متدفعاً اذا لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد فليس بالضروري  
واذا اعتبرنا انصافه بالفعل الخارجى كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فيوقف المصريح في في الممكنتين لاحصاء القول قال قد ما المنطقين عكس النفقضا قول المستعمل في العلوم هو عكس النفقضا بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتستعمل فيها قوله قال المتأخرون لانهم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس آ غاية ما في الباب اقول قد وقع ذلك لاننا اخذ نفقضا الطرفين بمعنى السلب بمعنى العدم وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحول مساوية للسالبة فتكون



م ۱  
 ۱۲۸  
 وذلک لان کتیبہ الموبیہ المذکورہ  
 اے علیہ السلام یہ ہے کہ  
 لہذا الموضع او لہذا الموضع  
 المجرول والا علی بال لہذا  
 انتقار و لہذا الموضع ان یکن  
 فی قوتہ السابغہ فتنین ان یکن  
 بالامتیاز فی الموضع لہذا  
 لہذا علیہ السلام

[illegible]

كل ما ليس بـهـو ليس حج موجهة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود  
الموضوع فاذا لم يصدق العكس صدق ليس اجزاء ما ليس بـهـو ليس حج فكان مغاها  
سلب سلب حج عن بعض ما صدق عليه سلب بـهـو فلا بد ان يصدق على ذلك البعض حج  
ويتم الدليل في السالبة المعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن  
السالبة السالبة المحمول ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على  
انعكاس الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة  
جزئية لا بد انهما على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولذلك انتهى في الرد على  
القدح في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فانه قدح في الدليلين معا هذا حج  
في انعكاس الحملات واما القدح في انعكاس الشطيات فهو ان يقال لانتم ان انتفاء  
اللازم يستلزم انتفاء اللازم وانما يستلزم ذلك اذا كان اللازم باقيا  
على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لمر لا يجوز ان يكون انتفاء اللازم  
محالا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق اللازم معه فان المحم جاز ان يستلزم  
المحال قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول  
اقول اي من العكس نقبض اللفظا فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون ان  
يقول نأخذ نقبض الجزء الثاني من الاصل ونجعله الجزء الاول من العكس لان  
المفعول الاول للمجعل هو المبتداء الذي يرد به الدالات والمفعول الثاني هو الخبر  
الذي يرد به الوصف فمفهوم عبارة المص هو ان يجعل الجزء الاول من انعكاس  
موصوفا بكونه نقبض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يوصف الجزء  
الثاني من الاصل لتعيين نقبضه فيجعل الجزء الاول من انعكاس موصوفا بهذا

ان کے لئے ارادہ  
ان کی مثال جبل کو جو دریاؤں میں  
ان کے لئے جو کچھ کہہ دیا میں  
ان کے لئے جو کچھ کہہ دیا میں  
ان کے لئے جو کچھ کہہ دیا میں

ان يكون وجوده على خلاف ما يكون  
الوجود فيها بحيث لا يكون له  
المشقة من انشاء الله تعالى

[illegible]

تصدقات نامقصو في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية واما الادراكات  
التصورية فانما تطلب فيها كونا ووسائل تلك التصديقات والسر في ذلك ان  
التصدقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذا يمكن تحصيلها بالانظار  
الصحيحة في المبادئ القطعية فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من  
التصورات ما وصل الى كنه الحقيقة وذلك متعسر بل متعذر فلم تطلب التصورات  
في العلوم الحقيقية الا لتكون وسائل الى التصديقات المطلوبة وهذا هو المقترح  
في التصورات بالتدوين وان امكن ذلك بخلاف تدوين التصديقات مجردة عن التصورات  
فانه هم وايضا التصديقات ادراكات تامة تقع النفس بها دون التصورات  
فلذلك صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات فاذا كان المقصود اعملي  
هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه ادخل في المقصد بالقياس  
الى البحث عن الموصل الى التصور لان حال الموصولين في هذا الفن كحال الموصل اليهما  
في العلوم الحكيمية ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قسمين قياس واستقراء  
وتمثيل لكن العدم منها والمفيد للعلم اليقيني هو القياس فصدا الكلام فيه مقصود  
اقصه ومطلبا اعلم في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصور بالقياس  
الى سائر ما يوصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس  
وتابعه قلنا فاقول اقول يعني ان القياس ما معقول وهو مركب من القضايا المتعقبات  
واما مسموع وهو مركب من القضايا المبسوطة والاول هو القياس حقيقة والثاني  
فما يصحق سالدالانه على الاول هذا الذي يمكن ان يجعل حدا لكل واحد منهما فان  
جعل هذا القياس المعقول ميراديا نقول والقضايا الامور المعقولة وان جعل حدا

[illegible]

١٢٥  
الحق قول: على القديسين كتابا  
المعقولون فانها لازمت القول  
المعقول وهو فاسد  
اشفاقا على بلذم  
الاول

[illegible]

لا يجوز بيع ما لا يملكه ولا يملكه إلا بالملك

للسمع يراد بهما الامور المملوطة وعلى التقديرين يراد بالقول الآخر الذي  
 هو النتيجة القول المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول  
 ولا للسمع قوله ليندرج في الحد الصادق المقدمات وكاذبها قول  
 يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لترم عنها لاذبحها قول اخر لتبادر اليوم  
 الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها مع ما يلزم منها من النتيجة فيخرج على  
 القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت ليتنا ولها جميعا فان اذاع الشر  
 يتناول المحقق والمقدر قوله لا فانقول المراد بذلك اقول هذا هو التحقيق  
 لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة بعينها في القياس اعلم ان تكون عين  
 احد المقدمتين وان تكون جزء من احد ههما والا كان العلم بالنتيجة مقدما  
 على العلم بالقياس بمرتبته او بمرتبتين وكذلك نفقيضها لا يمكن ان يكون بعينه  
 مذكورا في القياس والا كان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس مع  
 التصديق بنقيضها لا يتصور التصديق بها قوله وكل ما سرحل لا بد فيه من  
 مقدمتين الى اخره اقول كل قياير قلنا لا بد فيه من قضيتين وذلك لان  
 القياس لا بد ان يشتمل على امر مناسب اما لمجموع المطلوب اما الاجزائه فالاول  
 هو القياس الاستثنائي كما سياتي فلا بد فيه ايض من مقدمتين والثاني هو لا  
 فلا بد فيه ايض من امر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطر فيحصل مقدما  
 قطعاً سواء كانتا حمليتين ام لا قوله فهو موضوع المطر يسمى اصغرا لانه يكون  
 في اغلبها قول اشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها  
 اخص من محمولها في اغلب ما ان جازان يكون مساويا له ايض قوله

قوله تعالى ان الله يفتيكم في الدين  
 انما يفتيكم في الدين ما كان عليه  
 من قبل ان يبعث فيكم رسولا  
 من الله فلو كنتم توفقون لكان  
 الدين قد اختلف في كل قوم  
 ولما كان الله لا يفتيكم في  
 الدين الا بما كان عليه من قبل  
 ان يبعث فيكم رسولا من الله  
 فلو كنتم توفقون لكان الدين  
 قد اختلف في كل قوم ولما كان  
 الله لا يفتيكم في الدين الا بما  
 كان عليه من قبل ان يبعث فيكم  
 رسولا من الله فلو كنتم توفقون  
 لكان الدين قد اختلف في كل قوم

[illegible]







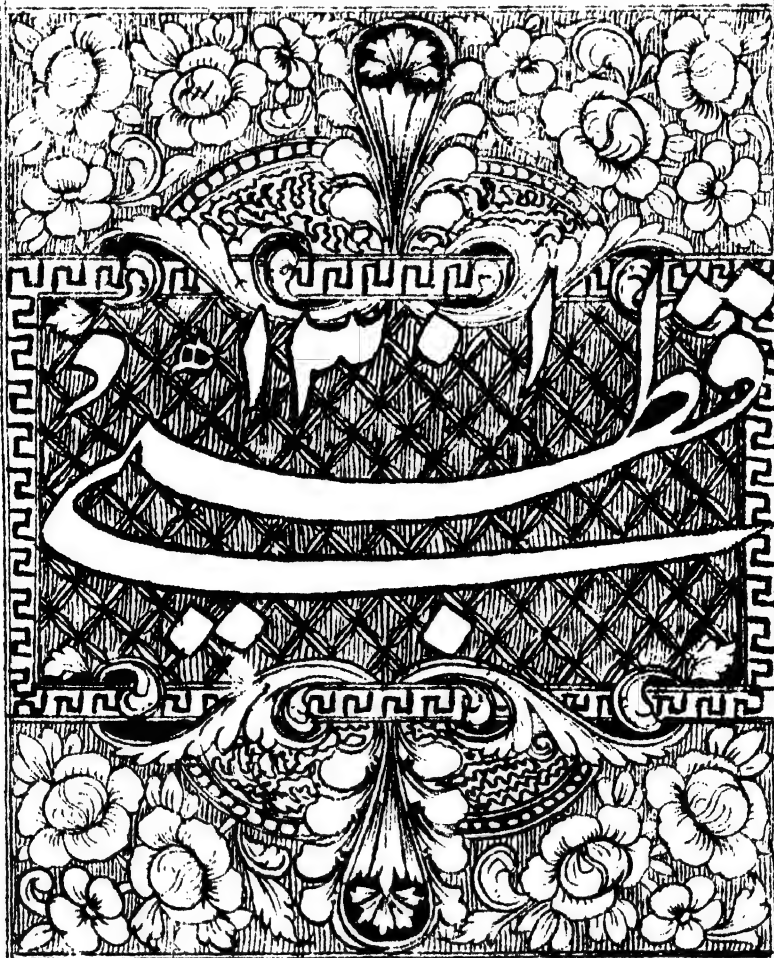
باب ج بالفعول فتعلم صدقة فحصل المظن بطريق الخلف من قياسين اقترنا  
 واستثنائي كما ذكره وقس على ما اوضحناه قياس الخلف في ثبات النتائج قوله  
 والحدس هو سرعة الانتقال اقول فيه مساهلة في العبارة موافقة للمتن فان  
 السهولة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بان الحركة  
 في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تساهل فجعل كون الانتقال  
 دفعة سرعة والاثنين قوله وفي كون الموضوع جزء من العلم  
 على هذا نظر اقول قد اجيب عن النظر بمنع المحصر هو ان لا يريد كون الموضوع  
 جزءا من تصور جزء من العلم حتى يندرج في المبادئ الثمورية ولا  
 ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء منه ليرد ان هذا التصديق  
 خارج عن العلم فكيف يعد جزء منه بل يريد بكونه جزءا من العلم ان  
 التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ  
 الرئيس قد صرح في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ  
 التصديقية فلا يكون اي جزء على حدة بل مندرجا في المبادئ التصديقية

# حائز الظفر

قد استتب طبع الحاشية العجيبة بعون الله تعالى اخذ المشهور بالمير قاضي  
المعزة الى السيد السند على شرح الشفعية للعلامة قطب الدين الرازي  
قدس سرهما بتصحيح جيد في الطبع العالي المشهور للنسب الى منشي نوكاشي  
لازال بالفرح الموفور الواقع ببلد كهنو في شهر شوال سنة الهجرة المطابقة لسنه ١٢٨٥

[illegible]

أَفْضَلُكُمْ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ



طَبْعُ الْمَطْبَعِ الْكَلْبُ الْمَغْرِبِيُّ إِلَى الْمَشْرِقِ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]





الحق وقال الى جناب الداعي والقاضي وافهم بتابعة الطبع والعاشق هو المولى الصدور  
الفاضل العالم الفاضل القبول النعم الحسن المنسب المنان المعاشرة المنة  
والدين والاسلام والمسلمين فداوة الاكابر ولا مثالا لما كان الصدور الفاضل قطب  
فان المحامي من المولى الصدور العظيم النفا الاعظم دستور الافاق آصف الزمان ملك  
وراء الشرف والفرح صاحب ان الممالك بماء الحى والدين وقويد علماء الاسلام  
والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد ادم الله ظلالهما وضاعف جلالهما الله  
مع من انتم منه فان بالعبادات الابدية والكرامات السريانية واختص بالفضائل  
الحسنة والخصال الحميدة بتجويد كتاب المنطق جامع لقواعد حاشي الاصوله وهو رابط  
ببادهن الى مقتضى الشكر قد وشرعت في ثبته وكتابت به مسترمان  
الاخلاق شتى عتيد من القواعد والضوابط مع زيادات شريفة ذلك لطيف  
عندى غيرهم لا حد من التملق بل الى الصريح الذى لا ياتيه الداعل من بين يديه  
ولا من خلفه وسعته الرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية ورتبه  
على مقدمة ثلاث مقالات وجامعة معهما مجمل الترفيق من اهاب العقل وموكله  
على مودة الفيض والحدود الخيرة وفق ومعين اما القيمة ففيها عجائب  
الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه **اقول** الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث  
مقالات خاتمة اما المقدمة فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعها المقالات  
ثلاثة فاولها فى المراتب الثانية فى القضايا واحكامها والثالثة فى القياس اما الخاتمة  
ففى مواد الفلسفة ونحو العلوم انما ربها عليها ان يجب ان يعلم المنطق اما ان يتقدم  
فيه عليه ولا فان كان الاور فهو مقدمه وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفرد فهو

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰





[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

الاستاذة



على قول المعدل بعد  
بأنه لا يجوز الاستعداد والاستعداد  
على الفعل فلو توقف الفعل على  
عدم وجوده وقد نظر في الحكمة  
أن الفكر الصريح عند انقضاء العلم  
من البعد قال لا يلزم الاستعداد  
المطلوب كذا البعد في حصول  
المطلوب بل واصلها مطلوب بعض  
وإحدى من وجه والمطلوب  
لا يلزم إتمامها في وجود  
الآن لا يلزم بل واصلها مع بعض  
الآن لا يلزم بل واصلها مع بعض  
الآن لا يلزم بل واصلها مع بعض

المتناهية دفعة واحدة فلا تم انه لو كان الاشياء بطريق التسلسل الزم توصيل  
العلم المطلوب بحصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامر الغير المتناهية بعد الحصول  
المطلوب المعد ليس من لوازمها ان يتجمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معد الوجود  
اللاحق وان غنيمته انه يتوقف على استحضارها في ازمته غير متناهية فسلم ولكن لان  
الاستحضار لا امر الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية ثم وانما يستحيل ذلك لو كان  
الانفس حادثة فاما اذا كانت قد عتية تكون موجودة في ازمته غير متناهية فجاز ان يحصل  
علوم غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية فتقول هذا الدليل مبني على حد والنفوس قد  
برهن عليه في فن الحكمة قال بل البعض من كل منهما يدعي البعض الآخر نظر بحصول  
بالفكر وهو ترتيبا هو معلومة للتأدي الى محقق وذلك الترتيب ليس بصوابا لما لنا تقصير  
بعض العقلاء ببعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد ينافي نفسه في وقتين  
فتمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرات من المضمرة بالاحاطة  
بالصحيح والفاقد من الفكر الواقم فيها وهو المنطق ودرسمه بانه القانونية تعظم مراعاتها  
الذهن عن الخطا في الفكر اقول لا يخلو اما ان يكون جميع التصورات والتصدقات بديهياد  
ليكون جميع التصورات والتصدقات نظريا او يكون بعض التصورات والتصدقات بديهياد والبعض  
الاخر منهما نظريا ولا تسام مضمرة فيها ولما بطل القسمان الاولان تغير القسم الثالث وهو  
ان يكون البعض من كل منهما بديهياد والبعض الآخر نظريا والمظهر على تحصيله بطريق الفكر  
من البديهي لان من علم لزوم امر لاخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين السابقين هما  
العلم بالملامحة والعلم بوجود الملزوم العلم بوجود الملامحة بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظر  
بطريق القول يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لا يحصل بطريق الفكر والفكر

[illegible][illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

من الأمور التصديقية ومطابق هذا التعريف مشتمل على العلة الأربع فالترتيب إشارة إلى  
 الصورة بالمطابقة فان صورة الفكرة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات  
 كالحقيقة الحاصلة لاجراء السري في اجتماعها وترتيبها إلى العلة الفاعلية فلا لزوم اذ لا بد  
 ترتيب من مرتبة هي القوة العاقلة كالنجار للسرد أو معلومة اشارة إلى العلة المادية  
 كقطع الخشب للسرد وللتأدي إلى مجهول شارة إلى علة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب  
 ليس ان ينادى الذهن إلى المظهر المجبول كجلوس السلطان مثلا المسرد بذلك الترتيب الفكري  
 بصنواذ ايمان بعض العقلاء بياقن بعضا في مقضى أفكارهم فيكون تبادلا فكله إلى التصديق  
 بحدوث العالم ومن احوال التصديق يقدم به بل الإنسان الواحد بياقن نفسه بحسب وقتين  
 فقد يفكر ويؤيد فكله إلى التصديق يقدم العالم ثم يفكر وينساق فكله إلى التصديق يقدم  
 فالفكر ليس بصوابين ولا كرم لاجتماع القيصين فلا يكون كل كونهما فالحاجة إلى فائدة  
 يفيد معرفة طرق الكسب الطريقتان التصورية والتصديقية فمخرجا بينهما ولا حاجة لافكار  
 والفاصل الواقعة فيها في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري بأي طريق يليك وأي  
 فكل صحيح وأي فكر فاسد ذلك القانون هو المنطق وانما سمي به لان ظهور القوة النطقية بمقتضى  
 ورسومه بانه الا قانونية تعصم مراعاتها الذي عن الخطأ في الفكرة فانه هي الوساطة بين  
 الفاعل ومنفعل في وصول اثره اليه كالمنشأ والتجارات واسطة بينه وبين الخشب صورته  
 فالقيد الاخر لاخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلها اذ علة عامة  
 الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان اذا كان علة اشياء علة لم يكن علة لهم ولكن  
 بالواسطة لانها ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة اليه حيث ان العلة لان اثر  
 العلة البعيد لا يصل إلى المعلول فصار على ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه

فان كان كان يقال ان واسطة بين الفاعل والمنفعل هي القوة العقلية

من الأمور التصديقية ومطابق هذا التعريف مشتمل على العلة الأربع فالترتيب إشارة إلى  
 الصورة بالمطابقة فان صورة الفكرة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات  
 كالحقيقة الحاصلة لاجراء السري في اجتماعها وترتيبها إلى العلة الفاعلية فلا لزوم اذ لا بد  
 ترتيب من مرتبة هي القوة العاقلة كالنجار للسرد أو معلومة اشارة إلى العلة المادية  
 كقطع الخشب للسرد وللتأدي إلى مجهول شارة إلى علة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب  
 ليس ان ينادى الذهن إلى المظهر المجبول كجلوس السلطان مثلا المسرد بذلك الترتيب الفكري  
 بصنواذ ايمان بعض العقلاء بياقن بعضا في مقضى أفكارهم فيكون تبادلا فكله إلى التصديق  
 بحدوث العالم ومن احوال التصديق يقدم به بل الإنسان الواحد بياقن نفسه بحسب وقتين  
 فقد يفكر ويؤيد فكله إلى التصديق يقدم العالم ثم يفكر وينساق فكله إلى التصديق يقدم  
 فالفكر ليس بصوابين ولا كرم لاجتماع القيصين فلا يكون كل كونهما فالحاجة إلى فائدة  
 يفيد معرفة طرق الكسب الطريقتان التصورية والتصديقية فمخرجا بينهما ولا حاجة لافكار  
 والفاصل الواقعة فيها في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري بأي طريق يليك وأي  
 فكل صحيح وأي فكر فاسد ذلك القانون هو المنطق وانما سمي به لان ظهور القوة النطقية بمقتضى  
 ورسومه بانه الا قانونية تعصم مراعاتها الذي عن الخطأ في الفكرة فانه هي الوساطة بين  
 الفاعل ومنفعل في وصول اثره اليه كالمنشأ والتجارات واسطة بينه وبين الخشب صورته  
 فالقيد الاخر لاخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلها اذ علة عامة  
 الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان اذا كان علة اشياء علة لم يكن علة لهم ولكن  
 بالواسطة لانها ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة اليه حيث ان العلة لان اثر  
 العلة البعيد لا يصل إلى المعلول فصار على ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه

فان كان كان يقال ان واسطة بين الفاعل والمنفعل هي القوة العقلية  
 فكل صحيح وأي فكر فاسد ذلك القانون هو المنطق وانما سمي به لان ظهور القوة النطقية بمقتضى  
 ورسومه بانه الا قانونية تعصم مراعاتها الذي عن الخطأ في الفكرة فانه هي الوساطة بين  
 الفاعل ومنفعل في وصول اثره اليه كالمنشأ والتجارات واسطة بينه وبين الخشب صورته  
 فالقيد الاخر لاخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلها اذ علة عامة  
 الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان اذا كان علة اشياء علة لم يكن علة لهم ولكن  
 بالواسطة لانها ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة اليه حيث ان العلة لان اثر  
 العلة البعيد لا يصل إلى المعلول فصار على ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه



۱۔ قولہ کہان کہیں  
 ۲۔ قولہ کہان کہیں  
 ۳۔ قولہ کہان کہیں  
 ۴۔ قولہ کہان کہیں  
 ۵۔ قولہ کہان کہیں  
 ۶۔ قولہ کہان کہیں  
 ۷۔ قولہ کہان کہیں  
 ۸۔ قولہ کہان کہیں  
 ۹۔ قولہ کہان کہیں  
 ۱۰۔ قولہ کہان کہیں

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الحمد لله  
آقامه الدليل على خلاف آقامه الدليل عليه

7-10

50.11.2

۱۰۲

[illegible]

ومجيت انما يتوقف عليها الموصول الى المصور لكونها كلية جزئية ذاتية وعرضية وجنسا وفهله  
وعرضا وخاصة ومجيت انما يتوقف عليها الموصول الى التصديق لما توافقا قويا لكونها  
قضيه وعكس قضيه ونقيض قضيه واما توافقا بعيدا لكونها موضوعا وموضوعا  
قد سمعت ان العلم لا يتصور عند العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخص  
مطلق الموضوع والعلم بالخاص سببا بالعلم بالعام وجب ولا ينفك مطلق موضوع العلم يحصل  
موضوع علم المنطق فهو متوحد كل علم ما يبيح في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كذا ان العلم  
الطبي فانه يبيح فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحوي فانه يبيح فيه عن اجزائها  
من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو وان انة كالتلحق اللاحق  
لذات الانسان وتلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة حواسه  
وبواسطة افعال خارج عنه مساو له كالصحة والعارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل ههنا  
ان العوارض تست لان ما يربط الشيء امان يكون عيوضه لذاته او لجزئه ولام خارج عنه  
والامر الخارج عن العارض اما مساو له او اعم منه واخص منه اذ يبين له فالله الاول  
العارض لذات المعروض والعارض لجزئه والعارض للمساوي شيئا اخر اذ اتيه لاستناها  
ذات المعروض اما العارض للذات فقط واما العارض للجزء فالن الجزء اخفى للذات والسنة  
ما هو في الذات مستند الى الذات الجملة واما العارض للمساوي فالن المساوي  
يكون مستندا الى ذات المعروض العارض مستندا الى المساوي والمستند الى المستند  
الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستندا الى الذات والمثله الاخيرة  
وهي العارض لغيره اعم من المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة جسمه اعم من الابيض  
والعارض للخارج الاخص كالصحة العارض للجو ان بواسطة انساني هو اخص من الجو ان

فقط ١٧

خارج من العلوم الا ان العلم لا يتصور عند العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخص مطلق الموضوع والعلم بالخاص سببا بالعلم بالعام وجب ولا ينفك مطلق موضوع العلم يحصل موضوع علم المنطق فهو متوحد كل علم ما يبيح في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كذا ان العلم الطبي فانه يبيح فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحوي فانه يبيح فيه عن اجزائها من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو وان انة كالتلحق اللاحق لذات الانسان وتلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة حواسه وبواسطة افعال خارج عنه مساو له كالصحة والعارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل ههنا ان العوارض تست لان ما يربط الشيء امان يكون عيوضه لذاته او لجزئه ولام خارج عنه والامر الخارج عن العارض اما مساو له او اعم منه واخص منه اذ يبين له فالله الاول العارض لذات المعروض والعارض لجزئه والعارض للمساوي شيئا اخر اذ اتيه لاستناها ذات المعروض اما العارض للذات فقط واما العارض للجزء فالن الجزء اخفى للذات والسنة ما هو في الذات مستند الى الذات الجملة واما العارض للمساوي فالن المساوي يكون مستندا الى ذات المعروض العارض مستندا الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستندا الى الذات والمثله الاخيرة وهي العارض لغيره اعم من المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة جسمه اعم من الابيض والعارض للخارج الاخص كالصحة العارض للجو ان بواسطة انساني هو اخص من الجو ان



والعارض بسبب السبب كالحركة العارضة للماء بسبب النار وهو مكنية للتأثير في العارضية لما فيها من الغرابة بالقياس الى ذات العرَض والعلوم لا يبحث فيها الا عن اعراض الذاتية وضوابطها فها قد عرِض عارضه التي تلحقه ما هو الماشية الى الاعراض الذاتية وقامة للحد مقام الحد وهو اذا فهمت فنقول لموضوع المنطق العلوم النظرية والتقصيد ببقية لان المنطق يبحث عن اعراض الذاتية وما يبحث في العلم عن عارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون العلوم النظرية والتقصيد ببقية موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث عن اعراض الذاتية للعلوم النظرية والتقصيد لان موضوع المنطق من حيث انها توصل الى مجهول تصور او مجهول تقصيد كما يبحث عن الجنس كالحجر والفضل كالنار وهما معلوما تصورهما بحيث انهما كيف يربكان ليوصل المجموع الى مجهول تصور كالانسان والحيوان في القضايا المتصلة كقولنا العالم متغير في كل متغير محلات وهما معلوما تقصيد في كل من حيث انهما يؤلفان فيصير المجموع قياسا موصلا الى مجهول تصديق كقولنا العالم محلات وكل ذلك يبحث عنها من حيث انها يتوقف عليها الموصول الى التصديق ككون العلوم النظرية كلية وجوئية وذاتية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث ان يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما توقفا فربما به بلا واسطة ككون العلوم النظرية قضية او عكس قضية او نقض قضية واما توقفا بعيدا بواسطة ككونها موضوعا ومحمولات فان الموصول الى التصديق يتوقف على القضايا بالان للتركيب منها والقضايا موفرة على الموضوعات والمحمولات فيكون للموصل الى التصديق موفرا على القضايا بالذات على الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها وبها الجملة المنطقية يبحث عن احوال العلوم النظرية والتقصيد التي هي ما تنقسم الى احوال المجهولات والاحوال التي عليها الاتصال هذه الاحوال عارضة للعلوم النظرية والتقصيد لان ذاتها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لها قال قد جرت العادة بان يسمي الموصول الى التصديق احوالا والموصول

[illegible]





5-19

هذه الاحكام ثمانية ايمان الحكم فيها بينهم قول بالاشتراك على معينين احدهما التسمية لاجلها التسمية  
 التصديقين شيين ثانيا ايمان تلك النسبة لاجلها ايمانها اذ اذ كان التصديق بالاشتراك حيث بان في التصديق  
 في قول الحكم النسبة لاجلها التسمية حيث قال لا امتناع الحكم من جعل ابقاء النسبة لا يتصور على ظاهر  
 في الحكم ولا فان كان المراد به النسبة لاجلها في الموضوعين لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جعل احد  
 الامور معنى او ابقاء النسبة غير ما يقتضيه استنداء التصديق لبقاء النسبة لاجلها اذ اذ كان  
 النسبة واقعة او لم تكن يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على تصور ذلك الامور انما قلت  
 هذا انما اذا كان الحكم ادراكا اذا كان فعلا فالصدق يستند في تصور الحكم لانه فعل موكف  
 الاختيارية للنفس في افعال الاختيارية انما تصدق على ما يقع بها من افعالها تصدق لاجلها الحكم  
 موقوف على تصور حصول التصديق موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان  
 التصديق في شرحه للمخصص به وجعله شرطا لاجزاء التصديق حيث لا بد من اجزاء التصديق على اربعة فيقول  
 قوله لان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق  
 فلو كان المراد به ابقاء النسبة في الموضوعين لكان اجزاء التصديق على اربعة وهو مصحح بخلافه  
 قال الامام في المخصص كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه به والحكم فيلحق  
 ما بين قوله وقول المص ههنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور لا محالة فما قاله للمص فانه  
 يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه به لا يكون تصورا كانه قال ولا بد  
 في التصديق من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه به  
 يكون تصور اذ فيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه به ولا يكون  
 الحكم التصديق لانه يقول لا امتناع الحكم من جعل احد هذين الامورين ولو صح جعل قوله احد هذين  
 الامور على هذا الظاهر الفاسد من وجه اخر وهو ان اللزوم من ذلك استنداء التصديق

[illegible]

[illegible]





قوله لا يخرج عن المعنى الموضوع له ولا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا دلالة له على الخارج  
من شرط وهو اللزوم الذي هي اى كون الامر الخارج لا ينافي اللفظ بحيث يلزم من تصور المستعم  
فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لمتنع فهم الامر الخارج من اللفظ فلم يكن له عليه ذلك لان دلالة  
اللفظ على المعنى حسب الوضوح لاحد الامور اما لاجل انه موضوع بارائه او لاجل انه يلزم من فهم  
المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس موضوع للامر الخارج فلم يكن بحيث يلزم من تصور المستعم  
تصوره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه ولا يشترط في اللزوم الخارجى هو كون  
الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني هو  
كون الامر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في ذهن تحققه في ذهن شرط لانه  
لو كان اللزوم الخارجى شرط لم يتحقق دلالة الالتزام بدنه والادوم باطل فلو لم يكن له اما الملا  
فانه متناع تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللزوم فانه عدم كالمعنى على  
الملكة كالبرهان لانه التزامية لانه عدم البصر عما يشانه ان يكون بصيرا مع المعاني بينهما  
في الخارج فان قلت البصر مفهوم العمى فلا يكون لانه عليه بالالتزام بان التضمن فيقول العمى  
عدم البصر لعدم البصر عدم المضى الى البصر يكون البصر خارجا عنه ولا يجمع في العمى البصر عد  
قال المطابقة لاستلزام التضمن في البسائط واما استلزامها لالتزام غير متيقن لان  
وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها فتصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية  
يستلزم تصور انها ليست غير ما فمنوع ومن هذا تبين عدم استلزام النصف الالتزام واما  
هما فلا يوجد ان الامم المطابقة لاستلزام وجود التاميم من حيث انه تابع بدون المتبوع  
**اقول** او ادمه بيان لنسب الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام  
وعدمه فالمطابقة لاستلزام النصف ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن بجواز

او ادمه بيان لنسب الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام  
وعدمه فالمطابقة لاستلزام النصف ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن بجواز  
قوله لا يخرج عن المعنى الموضوع له ولا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا دلالة له على الخارج  
من شرط وهو اللزوم الذي هي اى كون الامر الخارج لا ينافي اللفظ بحيث يلزم من تصور المستعم  
فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لمتنع فهم الامر الخارج من اللفظ فلم يكن له عليه ذلك لان دلالة  
اللفظ على المعنى حسب الوضوح لاحد الامور اما لاجل انه موضوع بارائه او لاجل انه يلزم من فهم  
المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس موضوع للامر الخارج فلم يكن بحيث يلزم من تصور المستعم  
تصوره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه ولا يشترط في اللزوم الخارجى هو كون  
الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني هو  
كون الامر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في ذهن تحققه في ذهن شرط لانه  
لو كان اللزوم الخارجى شرط لم يتحقق دلالة الالتزام بدنه والادوم باطل فلو لم يكن له اما الملا  
فانه متناع تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللزوم فانه عدم كالمعنى على  
الملكة كالبرهان لانه التزامية لانه عدم البصر عما يشانه ان يكون بصيرا مع المعاني بينهما  
في الخارج فان قلت البصر مفهوم العمى فلا يكون لانه عليه بالالتزام بان التضمن فيقول العمى  
عدم البصر لعدم البصر عدم المضى الى البصر يكون البصر خارجا عنه ولا يجمع في العمى البصر عد  
قال المطابقة لاستلزام التضمن في البسائط واما استلزامها لالتزام غير متيقن لان  
وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها فتصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية  
يستلزم تصور انها ليست غير ما فمنوع ومن هذا تبين عدم استلزام النصف الالتزام واما  
هما فلا يوجد ان الامم المطابقة لاستلزام وجود التاميم من حيث انه تابع بدون المتبوع  
**اقول** او ادمه بيان لنسب الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام  
وعدمه فالمطابقة لاستلزام النصف ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن بجواز

قوله لا يخرج عن المعنى الموضوع له ولا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا دلالة له على الخارج  
من شرط وهو اللزوم الذي هي اى كون الامر الخارج لا ينافي اللفظ بحيث يلزم من تصور المستعم  
فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لمتنع فهم الامر الخارج من اللفظ فلم يكن له عليه ذلك لان دلالة  
اللفظ على المعنى حسب الوضوح لاحد الامور اما لاجل انه موضوع بارائه او لاجل انه يلزم من فهم  
المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس موضوع للامر الخارج فلم يكن بحيث يلزم من تصور المستعم  
تصوره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه ولا يشترط في اللزوم الخارجى هو كون  
الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني هو  
كون الامر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في ذهن تحققه في ذهن شرط لانه  
لو كان اللزوم الخارجى شرط لم يتحقق دلالة الالتزام بدنه والادوم باطل فلو لم يكن له اما الملا  
فانه متناع تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللزوم فانه عدم كالمعنى على  
الملكة كالبرهان لانه التزامية لانه عدم البصر عما يشانه ان يكون بصيرا مع المعاني بينهما  
في الخارج فان قلت البصر مفهوم العمى فلا يكون لانه عليه بالالتزام بان التضمن فيقول العمى  
عدم البصر لعدم البصر عدم المضى الى البصر يكون البصر خارجا عنه ولا يجمع في العمى البصر عد  
قال المطابقة لاستلزام التضمن في البسائط واما استلزامها لالتزام غير متيقن لان  
وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها فتصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية  
يستلزم تصور انها ليست غير ما فمنوع ومن هذا تبين عدم استلزام النصف الالتزام واما  
هما فلا يوجد ان الامم المطابقة لاستلزام وجود التاميم من حيث انه تابع بدون المتبوع  
**اقول** او ادمه بيان لنسب الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام  
وعدمه فالمطابقة لاستلزام النصف ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن بجواز



[illegible]

ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط فيكون دلالة على مطابقة ولا تنضم اليه معن كان المعنى البسيط  
لا جوده واما استلزام المطابقة لا التزام فغيره فيكون لا التزام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظ لا يحتمل  
يلزم من تصور المعنى تصور كون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم بخلاف ان يكون  
من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالة على  
مطابقة ولا التزام لاستفاء شرطه وهو اللزوم الذي في زعم الامام ان المطابقة مستلزمة  
للا التزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصورا لم من لوازمها واقلها انما ليست ها واللفظ اذا دل  
على اللزوم بالمطابقة دل على اللزوم في التصور بالا التزام وجوابه اننا لان تصور كل ماهية نستلزم  
تصور انما ليست ها فكثيرا ما نتصور ما هي الاشياء ولم نحطرب بالذات غير هان فضلا عن انما ليست ها  
ومن هذا ينشأ عدم استلزام التضمن في التزام لانه كما يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة  
لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة بخلاف ان يكون الماهية المركبة على ان يكون له لازم في اللفظ  
للموضوع باوانه دل على اجزائه بالتضمن دون الالتزام وفي عبارة المصنف فان اللزوم مما ذكره  
ليس بين عدم استلزام التضمن في التزام بل عدم تبيين استلزام التضمن في التزام والفرق بينهما  
ظاهر واما هي اي التضمن في التزام فمستلزمان للمطابقة لانها لا يوجد ان الامعاء كلها  
تابع لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالحيشة احتراز عن  
التابع الاعمال كالحركة للنار وانما تابعة للنار وقد توجد في زعمها في الشمس والحركة اما حيث  
انها تابعة للنار فلا نوجب لامعاء في هذا البيان نظرا لان التابع في الضم <sup>في</sup> قيد بالحيشة  
منعناها وان لم يقيد بقالم ينكر الحد وسط فلم ينكح المط <sup>في</sup> ويمكن ان يجاب عنه بالحشيم  
في الكبر ليس في الحد وسط بل الحكم فيه فبكر الحد وسط <sup>في</sup> الامم من المقدمتين <sup>في</sup> التضمن  
من حيث انه تابع لا يوجد بل من المطابقة وهو غير المط <sup>في</sup> المط <sup>في</sup> التضمن <sup>في</sup> المط <sup>في</sup> لا يوجد

[illegible]

[illegible][illegible]



[illegible]

بِهَذَا اسْمُهُ ذُو الرِّجَالِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِيْكُمْ يَذَكَّرُونَ



[illegible]





[illegible]

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو اپنی طرف سے لے کر آئے ہیں۔



[illegible][illegible]

五

انواع من خواصه في شخص واحد كالشخص كان مقولا في جواب ما هو بحسب صفة المحضة السائل بان هو  
ذلك الشخص يطلب ان تمام الماهية المحضة به اذ لا في داخله في الخارج حتى يتبين  
ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالبا لتمام الماهية المشتركة واذا علمت النوم ان هذا الشخص  
في الخارج كان مقولا على كثيرين في جواب ما هو كالا انسان ان لم يتعد كان مقولا على واحد في  
جواب ما هو فهو اذن كل مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكل  
جنس قولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشياء قولنا او على كثيرين  
ليدخل النوع المتعدد الاشياء قولنا متفقين بالحقائق ليجرح الجنس مقول على كثيرين مختلفين  
بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليجرح الثلاثة الباقية اعني الفصل الخاصة والعرض العام لانها يقال  
جواب ما هو هناك ونظروا ان احد الامرين لازم اما اشتراك التعريف على امسند واما ان يكون  
جامعا لان المواد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كان موجود في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون  
قوله المقول على واحد انما يشترط ان النوع الغير المتعدد الاشياء في الخارج مقول على كثيرين  
في الذهن ان كان المواد بالكثيرين موجود في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج  
اصلا كالتعريف فذلك يكون جامعا والصواب ان يفرض التعريف قوله على واحد بل بلفظ الكل  
ايضا فان المقول على كثيرين يفرضه يقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقبة في جواب  
ما هو ذلك يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا لانه لما اعتبر في قوله  
في جواب ما هو بحسب قسمه ما يقال بحسب الشراكة والخصوصية والى ما يقال بحسب صفة المحضة  
وهو خرج عن هذا الفن من جهتين اما اولا فلا فان نظرا للفن عام يشمل المواد كلها فانما انحصر  
بالنوع الخارج في بناء ذلك واما ثانيا فلا فان المقول فجزا ما هو بحسب الخصوصية المحضة هو عند هذا  
الى الحد ودد قد جعله من قسم النوع قال ان كان الثاني فان كان تمام الجواب مشترك بينهما

انواع من خواصه في شخص واحد كالشخص كان مقولا في جواب ما هو بحسب صفة المحضة السائل بان هو  
ذلك الشخص يطلب ان تمام الماهية المحضة به اذ لا في داخله في الخارج حتى يتبين  
ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالبا لتمام الماهية المشتركة واذا علمت النوم ان هذا الشخص  
في الخارج كان مقولا على كثيرين في جواب ما هو كالا انسان ان لم يتعد كان مقولا على واحد في  
جواب ما هو فهو اذن كل مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكل  
جنس قولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشياء قولنا او على كثيرين  
ليدخل النوع المتعدد الاشياء قولنا متفقين بالحقائق ليجرح الجنس مقول على كثيرين مختلفين  
بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليجرح الثلاثة الباقية اعني الفصل الخاصة والعرض العام لانها يقال  
جواب ما هو هناك ونظروا ان احد الامرين لازم اما اشتراك التعريف على امسند واما ان يكون  
جامعا لان المواد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كان موجود في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون  
قوله المقول على واحد انما يشترط ان النوع الغير المتعدد الاشياء في الخارج مقول على كثيرين  
في الذهن ان كان المواد بالكثيرين موجود في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج  
اصلا كالتعريف فذلك يكون جامعا والصواب ان يفرض التعريف قوله على واحد بل بلفظ الكل  
ايضا فان المقول على كثيرين يفرضه يقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقبة في جواب  
ما هو ذلك يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا لانه لما اعتبر في قوله  
في جواب ما هو بحسب قسمه ما يقال بحسب الشراكة والخصوصية والى ما يقال بحسب صفة المحضة  
وهو خرج عن هذا الفن من جهتين اما اولا فلا فان نظرا للفن عام يشمل المواد كلها فانما انحصر  
بالنوع الخارج في بناء ذلك واما ثانيا فلا فان المقول فجزا ما هو بحسب الخصوصية المحضة هو عند هذا  
الى الحد ودد قد جعله من قسم النوع قال ان كان الثاني فان كان تمام الجواب مشترك بينهما

انواع من خواصه في شخص واحد كالشخص كان مقولا في جواب ما هو بحسب صفة المحضة السائل بان هو  
ذلك الشخص يطلب ان تمام الماهية المحضة به اذ لا في داخله في الخارج حتى يتبين  
ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالبا لتمام الماهية المشتركة واذا علمت النوم ان هذا الشخص  
في الخارج كان مقولا على كثيرين في جواب ما هو كالا انسان ان لم يتعد كان مقولا على واحد في  
جواب ما هو فهو اذن كل مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكل  
جنس قولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشياء قولنا او على كثيرين  
ليدخل النوع المتعدد الاشياء قولنا متفقين بالحقائق ليجرح الجنس مقول على كثيرين مختلفين  
بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليجرح الثلاثة الباقية اعني الفصل الخاصة والعرض العام لانها يقال  
جواب ما هو هناك ونظروا ان احد الامرين لازم اما اشتراك التعريف على امسند واما ان يكون  
جامعا لان المواد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كان موجود في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون  
قوله المقول على واحد انما يشترط ان النوع الغير المتعدد الاشياء في الخارج مقول على كثيرين  
في الذهن ان كان المواد بالكثيرين موجود في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج  
اصلا كالتعريف فذلك يكون جامعا والصواب ان يفرض التعريف قوله على واحد بل بلفظ الكل  
ايضا فان المقول على كثيرين يفرضه يقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقبة في جواب  
ما هو ذلك يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا لانه لما اعتبر في قوله  
في جواب ما هو بحسب قسمه ما يقال بحسب الشراكة والخصوصية والى ما يقال بحسب صفة المحضة  
وهو خرج عن هذا الفن من جهتين اما اولا فلا فان نظرا للفن عام يشمل المواد كلها فانما انحصر  
بالنوع الخارج في بناء ذلك واما ثانيا فلا فان المقول فجزا ما هو بحسب الخصوصية المحضة هو عند هذا  
الى الحد ودد قد جعله من قسم النوع قال ان كان الثاني فان كان تمام الجواب مشترك بينهما





[illegible]



تمام الشكوك ووجوب الحجاب بيننا  
المتفق تمام الشكوك ان تمام الشكوك  
فان ذلك النوع من مملوكي عبد الجليل  
قول لان المتقدرات ان  
جوابك

اعلم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك حقيقة المعنى العدمي مشترك كما  
 الماهية وذلك النوع الذي هو باراء تمام المشترك لوجوده فيها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما  
 وهو محال لان المقدار ان الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما ولا في نوع واما ان يكون تمام  
 المشترك ببعضهما فليكن الماهية تمامًا للمشارك احداهما تمام المشترك بين الماهية ونوع النوع الذي  
 هو باراء والثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الذي هو باراء تمام المشترك الاول وهو لو كان بعض  
 تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعلم منه بان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون  
 مشترك بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو باراء تمام المشترك الثاني ليس تمام المشترك بينهما بل  
 بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث دهم جوا فاما ان يوجد تمام المشترك في غير النفاية او في غير  
 البعض تمام مشترك مساو له والاول محال والاولى لا تكتب الماهية من اجزاء غير متناهية فقول  
 ولا يتسلسل ليس ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امر غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء  
 الماهية واما يلزم لو كان تمام المشترك الثاني جزء من تمام المشترك الاول وهو غير لازم لعله  
 او اد بالتمس وجود امر غير متناهية في الماهية لكنه خلا المتعارف اذ ابطال الاقسام الثلاثة  
 ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الاول الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير  
 كل واحد من الامرين فلهذا ان لم يكن مشترك كما اصلا يكون مختصا بها فيكون غير الماهية  
 عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له فيكون فصلا لتمام المشترك لاختصاصه به  
 وتمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا لماهية لانه لما ميز الجنس عن جميع اغياره جميع  
 اغيار الجنس غير الماهية فيكون ميز الماهية عن بعض اغيارها ولا ينفص بالفصل الا صميم  
 في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف ما كان في سواء لم يكن الجزء مشترك كما اصلا او يكون بعضا من  
 المشترك مساويا له فهو غير الماهية عن مشاركتها في جنس لها اذ وجود فيكون فصلا

[illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible]





مفتی مولانا ابوالرحمن محمد بن ابی نصر تحصیل انجم باطنیہ و صوفیہ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

في قوله  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد

الاستشاق وهو حمل هو ذو وهو النطق والعنق لا يصح على الفرد ان يكون له نفس بل هو نفس واحد  
 نطق بل ونطق او فاطق واذقا سمعت ماثلونا عليك ظهورك ان تلك الكلمات مختصة في جنس  
 وخصي فصل وخاصة وعرض عام لان الكلي اما ان يكون نفسا هوية مآخذه من جنس واحد داخله  
 فيها او خارجا عنها فان كان نفسا هوية مآخذه من جنس واحد فهو النوع وان كان خلقا فيها اما ان  
 تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر فهو الجنس لا يكون في الفصل الثاني ما عفا فان اخص  
 تعقيد واحدة فهو الخاصة والنوع هو العرض العام واعلم ان المصنوع الكلي الخارج عن الماهية  
 اللانتم والمخارج وتسم كل شيئا الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج عن الماهية منقسما  
 الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلي اذن سبعة على مقياس تقسيمه لاحد من قوله  
 ذلك فالكلمات اذن خمس **قال** الفصل الثالث في مباحث الكلي والجمل وهو خمسة  
 الكلي قد يكون متمم الوجود في الخارج كالنفس مفهوم اللفظ كشرائك الباري عز اسمه وقد يكون  
 ممكن الوجود ولكن لا يوجد كالانقضاء وقد يكون الوجود منه واحدا فقط مع امتناع شيء كالبار  
 عز اسمه او مع امكانه كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيرا اما متناهيًا كالكوكبة السبعية  
 او غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم **اقول** قد عرفت في اول الفصل الثاني  
 حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من اشتراكه بين كثيرين فهو  
 الكلي وان كان مانعا من الاشتراك فهو الجولي فنسأط الكلية والحرية اما هو الوجود العقلي وما  
 ان يكون الكلي متمم الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فامر خارج عن مفهومه والى هذا اشاروا  
 والكلي قد يكون متمم الوجود في الخارج كالنفس مفهوم اللفظ فيقتضي امتناع وجود الكلي او امتناع  
 شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا جرد العقل النظر اليه امكن عنده ان يكون متمم  
 الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلي اذا نسبنا الى الوجود الخارجي اما

في قوله  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد

في قوله  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد  
 لا يشق وهو حمل هو ذو  
 وهو النطق والعنق  
 لا يصح على الفرد  
 ان يكون له نفس  
 بل هو نفس واحد



[illegible][illegible]

۷۷۷

[illegible]



قوله لا بد من كونها متساوية في وجهها فاما ما صدق على شي ولم يصدق  
 احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدها ما يجتمعان فيها على الصدق  
 والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحجر والابيض  
 فانهما يصدقان معا على الحجر الابيض يصدق الحجران بدون الابيض على الحجر الاسود والعكس  
 في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغير شاملا للآخر شاملا بالصدق غير الابيض  
 والابيض شامل للحجران غير الحجران فباعتبار كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه  
 وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فوجه التباين الى سالتين كليتين من الطرفين كقولنا  
 لاشي ما هو انسان فهو فرس لاشي ما هو فرس فهو انسان التساوي الى سوجبتين كليتين  
 كقولنا كل ما هو انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان العم المطلق الى جهة كلية من  
 الطرفين وسالبة خريئة من الطرف الآخر كقولنا كل ما هو انسان فهو حيوان وليس بعض  
 ما هو حيوان فهو انسان والعموم من جهة الى سالتين جزئيتين موجبة خريئة كقولنا  
 بعض ما هو حيوان هو ابيض ليس بعض ما هو حيوان هو ابيض وليس بعض ما هو حيوان هو غير ابيض  
 النسب الكليتين ون المفهومين لان المفهومين اما كليان او جزئيان وكل جزئي النسب  
 لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيان فلا نعم لا يكونان لامتنابيتي ما المجرى والكل  
 فاذن الجزئان ان كان جزئيا لاذلك الكل يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له يكون مساويا له  
**قال** ونقيضا للتساوي بين متساويان ولا الصدق قاهما على بعض ما كذب عليه الاخر  
 نقيضا احد النساء وبين على ما كذب عليه الاخر هو م ونقيض اعم من شئ مطلقا اخص  
 نقيض الاخص مطلقا الصدق نقيض الاخص على ما يصدق عليه نقيض اعم من غير على الاول  
 لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض اعم وذلك مستلزم

قوله لا بد من كونها متساوية في وجهها فاما ما صدق على شي ولم يصدق  
 احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدها ما يجتمعان فيها على الصدق  
 والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحجر والابيض  
 فانهما يصدقان معا على الحجر الابيض يصدق الحجران بدون الابيض على الحجر الاسود والعكس  
 في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغير شاملا للآخر شاملا بالصدق غير الابيض  
 والابيض شامل للحجران غير الحجران فباعتبار كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه  
 وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فوجه التباين الى سالتين كليتين من الطرفين كقولنا  
 لاشي ما هو انسان فهو فرس لاشي ما هو فرس فهو انسان التساوي الى سوجبتين كليتين  
 كقولنا كل ما هو انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان العم المطلق الى جهة كلية من  
 الطرفين وسالبة خريئة من الطرف الآخر كقولنا كل ما هو انسان فهو حيوان وليس بعض  
 ما هو حيوان فهو انسان والعموم من جهة الى سالتين جزئيتين موجبة خريئة كقولنا  
 بعض ما هو حيوان هو ابيض ليس بعض ما هو حيوان هو ابيض وليس بعض ما هو حيوان هو غير ابيض  
 النسب الكليتين ون المفهومين لان المفهومين اما كليان او جزئيان وكل جزئي النسب  
 لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيان فلا نعم لا يكونان لامتنابيتي ما المجرى والكل  
 فاذن الجزئان ان كان جزئيا لاذلك الكل يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له يكون مساويا له  
**قال** ونقيضا للتساوي بين متساويان ولا الصدق قاهما على بعض ما كذب عليه الاخر  
 نقيضا احد النساء وبين على ما كذب عليه الاخر هو م ونقيض اعم من شئ مطلقا اخص  
 نقيض الاخص مطلقا الصدق نقيض الاخص على ما يصدق عليه نقيض اعم من غير على الاول  
 لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض اعم وذلك مستلزم

قوله لا بد من كونها متساوية في وجهها فاما ما صدق على شي ولم يصدق  
 احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدها ما يجتمعان فيها على الصدق  
 والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحجر والابيض  
 فانهما يصدقان معا على الحجر الابيض يصدق الحجران بدون الابيض على الحجر الاسود والعكس  
 في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغير شاملا للآخر شاملا بالصدق غير الابيض  
 والابيض شامل للحجران غير الحجران فباعتبار كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه  
 وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فوجه التباين الى سالتين كليتين من الطرفين كقولنا  
 لاشي ما هو انسان فهو فرس لاشي ما هو فرس فهو انسان التساوي الى سوجبتين كليتين  
 كقولنا كل ما هو انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان العم المطلق الى جهة كلية من  
 الطرفين وسالبة خريئة من الطرف الآخر كقولنا كل ما هو انسان فهو حيوان وليس بعض  
 ما هو حيوان فهو انسان والعموم من جهة الى سالتين جزئيتين موجبة خريئة كقولنا  
 بعض ما هو حيوان هو ابيض ليس بعض ما هو حيوان هو ابيض وليس بعض ما هو حيوان هو غير ابيض  
 النسب الكليتين ون المفهومين لان المفهومين اما كليان او جزئيان وكل جزئي النسب  
 لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيان فلا نعم لا يكونان لامتنابيتي ما المجرى والكل  
 فاذن الجزئان ان كان جزئيا لاذلك الكل يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له يكون مساويا له  
**قال** ونقيضا للتساوي بين متساويان ولا الصدق قاهما على بعض ما كذب عليه الاخر  
 نقيضا احد النساء وبين على ما كذب عليه الاخر هو م ونقيض اعم من شئ مطلقا اخص  
 نقيض الاخص مطلقا الصدق نقيض الاخص على ما يصدق عليه نقيض اعم من غير على الاول  
 لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض اعم وذلك مستلزم

لصدق الاخص بدون الام وانه مح واما الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق نقيض الام على  
 كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل الام وهو مح ولام من  
 مح من ليس نقيضه اعم واصل لا تحقق هذا الوجه من غير الام مطلقا ونقيض الاخص مع التباين  
 بين نقيض الام مطلقا وعين الاخص نقيضا للتباينين بنا جريا لانه ان لم يصدق قاء اصاده كالا  
 والاه عدم كان بينهما تباين كما وان صاد قاء كالا انسان لانه كان بينهما تباين جريا  
 صدق الحد الثاني مع نقيض الاخص فقط فالتباين الجزئي لا يجرى ما اقول اما في بيان النسبة  
 بين العينين شرع في بيان النسبة بين نقيضات المتساويين متساويان لصدق كل واحد  
 من نقيضات المتساويين على ما يصدق عليه نقيض الاخر والا لكانت احد النقيضتين على بعض ما يصدق عليه  
 الاخر لكن ما يصدق عليه احد النقيضتين لصدق عليه غيره والا لكانت النقيضتان في صدق عين احد  
 المتساويين على بعض نقيض الاخر هو مستلزم صدق احد المتساويين بل هو هذا خلافه  
 يصدق كل الانسان لانا طو وكل لانا طو لا انسان ولا كان بعض الانسان ليس لانا طو فكون  
 بعض الانسان لانا طو وبعض الناطق لا انسانا وهو مح ونقيض الام من نقيض الام مطلقا  
 نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الام وليس صدق عليه  
 نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الام اما الاول فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق  
 عليه نقيض الام لصدق على الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الام فيصدق الاخص بدون الام وهو  
 كما نقول يصدق كل لاجون لا انسان ولا كان بعض اللاجوان انسانا فبعض الانسان  
 لاجون هذا خلاف واما الثاني فلانه لو لم يصدق قولنا ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص يصدق  
 نقيض الام لصدق نقيض الام على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص فيصدق على الاخص على كل الام  
 بعكس النقيض وهو مح فليس كل لانسكن لاجون ولا كان كل الانسان لاجونا وبالعكس

اقبال و نصیب و وفا  
 دامنِ کعبہ کا دار  
 قلمِ حیدر  
 صدارت  
 سنانِ کوس  
 آوازِ سحر و  
 فن کے راجا  
 الطرحِ معارف  
 العلم بسے  
 قلمِ حیدر و وفا

كالحيوان انسان نقول بضم قد ثبت ان كل نقبض لاعم نقبض الاخضر فلنكان كانه نقبض الاخضر  
 الاعم لكان المقبضان متساويين فيكون العينان متساويين هذا خلفا ونقول العام صادقا  
 على بعض نقبض الاخضر حقيقة للعموم فليس بعض نقبض الاخضر نقبض لاعم بل عبده وفي قوله لصد  
 نقبض الاخضر كذا ما يصدق عليه نقبض الاعم من غير عكس تسامح جعل الوجود من الدليل هو مسا  
 على المظهر والافان للذات ان بينهما عموم من وجه ليس بين نقبضيهما عموم اصلا ولا مطلقا لان  
 لان هذا العموم العزمي وجه متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقبض الاخضر ليس بين نقبضيهما عموم  
 ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلا يصادق ان اخضر واحد ونقبض الاعم بين نقبض  
 في ذلك الاخضر فالحكم في نقبض الاعم كالحياة والادب انسان فاما جملتان في الفرس والحيوان  
 يصدق بينهما الادب انسان في الانسان والادب انسان بكون الحيوان في الحيوان فاما ان يكون بين  
 نقبضيهما عموم اصلا فلا يتبين الكلي بين نقبض الاعم وعين الاخضر متساويين فلا يتبين  
 فاما يكون بينهما عموم اصلا فاما يتبين التباين بالكل لان التباين قد اكد في خبرها وهو صدق  
 كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة فزجعا في سالبين خريسين كمال في خبر  
 بالكل سالبان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه او تباين كلي لان المفهومين  
 يتصادقان في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة اصلا فهو التباين الكلي والا فعموم  
 من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي يلزم من تحقق  
 التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس  
 بين نقبضيهما عموم اصلا بطر لان الحيوان اعلم من الابيض من وجه و بين  
 نقبضيهما عموم من وجه فنقول المواد منه انه ليس يلزم ان يكون  
 بين نقبضيهما عموم فيندفع الاشكال ونقول لو قال بين نقبضيهما

[illegible]

254

[illegible]

[illegible]

فلنحوز كون الجزئى الاضافيا وامننا كون الجزئى الحقيقى كذلك **اقول** الجزئى مقول بالاضافة على  
المحصل المذكور يسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيه بالنظر الحقيقى المانعة من الشك بانه الجزئى الحقيقى  
وعلى كل اخص تحت الاسم كالا انسان بالنسبة الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى شئ اخر  
بارائه الكلى الاضافى وهو الاسم من شئ اخر وفى تعريف الجزئى الاضافى نظر لانه والكلى الاضافى متصف بالثبات  
لان معنى الجزئى الاضافى معنى الكلى الاضافى العام كما ان الخاص خاص بالنسبة العام كذلك  
العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايفين يجوز ان يذكر فى تعريف ايضا والاخر لا كما  
نقله فى نسخة لاهوتيه وايضا نقله كل انما هو للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائزا الاول ان يقال  
والاخر من شئ وهو الجزئى الاضافى اعلم من الجزئى الحقيقى يعنى ان الجزئى حقيقى جزئى اضافى  
العكس الاول لا يورن كل جزئى حقيقى فهو مندرج تحت ماهية المعرأة عن الشخص كما اذا جردنا زيد  
عن الشخص الذى يثبت ان شخصا معينا آتيت للماهية الانسانية وهى لم منه فيكون كل جزئى  
حقيقى مندرجا تحت اسم سيكون جزئيا اضافيا وهذا منقوض لوجوب وجود ذاته كشخص معين معتبر  
ان يكون له ماهية كائنه ولا يمتثل ان كان مجرد تلك الماهية الكلية بلزم ان يكون افرادا كليتها  
وجزئيا وهو محال وان كان تلك الماهية مع شئ اخر يلزم ان يكون والوجوب مع ما للتشخيص  
وهو محال فنقر فى قولنا ان تشخيصا لوجوبه واما الثانى يجوز ان يكون الجزئى  
الاضافى كلياً لانه لا يمتنع من شئ الاخر من شئ يجوز ان يكون كالاخر على اخر بخلاف  
الجزئى الحقيقى فانه يمتنع ان يكون كلياً **قال** الخامس كما يقال على ما ذكرناه ويقال  
النوع الحقيقى فلا بد ان يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها المحقق جوابا هو توكلا  
اوليا ويسمى النوع الاضافى **اقول** النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول  
على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب ما هو ويقال للنوع الحقيقى لان نوعيته

[illegible][illegible]

ان دکل ان کلمه  
استغفار لم یغفر لک  
الا حق سطر جوت الافر  
میده و الا البستر  
الفر و الا سطر جوت الافر  
ای ایوان سطر جوت الافر  
ای ایوان سطر جوت الافر





فيها الجسم النامي ومثال المفرد العقل ان فلانا ان الجوهر ليس بجنس له **اقول** كما ان  
الانواع الاضافية قد تقرب متنازلة كذلك الاجناس ايضا قد تقرب متصاعدة  
حتى يكون جنس فوقه جنس اخر كما ان مراتب الانواع اربع فكل ذلك مراتب الاجناس  
ايضا تلك الاربعة لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر  
وان كان اخصر فهو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص فهو الجنس المتوسط  
كالجسم النامي والجسم ادمي مثلا للكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس  
يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع  
الا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما  
يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما  
يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع  
الانواع والجنس المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا لانه  
ليس اعم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي انواع الاجناس  
ولا اخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له لا يقال احد  
التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية  
الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير برؤية الجوهر لان العقل  
ان كان جنسا يكون تحته النوع فلا يكون نوعا مفردا بل كان غالبا فلا يصح  
التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان لا يكون جنسا لا يكون  
جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على  
تقدير اننا تختلف فيه والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع ولم يطابقه **قال** النوع







[illegible][illegible]



لا  
 قد ناهى ان تصدق قولنا  
 لما صدق قولنا ان  
 المعرفة انما هي معرفة  
 الثانية من قبل  
 على ان لا يكون  
 قد يكون  
 نظام  
 ولا يجوز  
 ما صحت  
 باوجهان  
 لم ينفى  
 ونفصل  
 صلاحيته  
 استقلوه  
 فان  
 فلا يمكن  
 كما يقال  
 رسال  
 الاجزاء  
 بحيث  
 غير  
 على  
 على  
 وذلك  
 جميع

للمعرفة في العموم والخصوص لكل ما صدق عليه **قوله** صدق عليه المعرفة بالعكس وما وقع في عبارة القوم  
 من انه كبدان يكون جامعا وما نفاذ مشروط او منعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجموع يكون  
 المعرفة متنا ولا لكل واحد من افراد المعرفة بحيث لا يشهد منه فرد هذه المعرفة ملاك  
 الثانية الفائلة كما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل  
 فيه شئ من اجزاء المعرفة وهو ما فهم للكلية الاولى والاطراف المتروكة في الثبوت الى متى  
 وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكلية الاولى ولا انعكاس الثاني في الاستثناء الى متى  
 انتفى المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا لكل ما صدق عليه  
 صدق عليه المعرفة وكلما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس **قال** يسمى  
 حدا ما ان كان بالجنس الفصل الذي يبين وحدنا ناقصا ان كان بالفصل القريب حده  
 اوبه وبالجنس البعيد ورساما تاما ان كان بالجنس القريب الخاصة ورساما ناقصا  
 ان كان بالخاصة وحدنا اوبه وبالجنس البعيد **اقول** المعرفة اما حد ورساما  
 تاما او ناقصا فهذه اقسام اربعة فالحدا تمام ما يتوكل من الجنس الفصل القريب كترتيب  
 الانسان بالحيوان الناطق اما تسمية حد فانه في اللغة المنع وهو لا شتماله على الذاتيات  
 وانهم عن دخول الاختيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلذلك الذاتيات فيه تماميا  
 والحد الناقص ما يكون بانفصال القرب وحدنا اوبه وبالجنس البعيد كترتيب الانسان بالناطق  
 او بالجسم الناطق اما انه حد فلما ذكرنا واما انه ناقص فلأن بعض الذاتيات عنه والرسام  
 ما يتوكل من الجنس القريب الخاصة كترتيبه بالحيوان الناطق اما انه رسم فلأن رسم الذاتيات  
 ولما كان تعريفها بالخاصة الا لازم الذي هو ان من نال الشيء يكون تعريفها بالانواع واما انه  
 تام فلسبة الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب قيد بما هو مختص

لا يمكن ان يكون  
 كما يقال  
 رسال  
 الاجزاء  
 بحيث  
 غير  
 على  
 على  
 وذلك  
 جميع  
 لا يمكن ان يكون  
 كما يقال  
 رسال  
 الاجزاء  
 بحيث  
 غير  
 على  
 على  
 وذلك  
 جميع

بالشيء

لا يمكن ان يكون  
 كما يقال  
 رسال  
 الاجزاء  
 بحيث  
 غير  
 على  
 على  
 وذلك  
 جميع

بالشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بهما بالجنس العييد كتعريف الضاحك  
أو بالجنس الضاحك أما كونه دسما فلما لم<sup>ي</sup> وأما كونه ناقصا فلخبره ببعض أجزاء الرسم التام  
عنه لا يقال ههنا أناسا<sup>م</sup> أخرى التعريف بالعرض العام مع الفصل أو مع الخاصة أو  
بالفصل مع الخاصة لا نأقول<sup>ل</sup> إنما لم يعبروا بهذه الأقسام لأن الغرض من التعريف  
التعميد والإطلاع على الذاتيات العرض العام لا يفيد شيئا منها ولا فائدة في فهمه مع  
والخاصة وأما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد التعميد والإطلاع على الذاتيات  
فلا حاجة إلى ضم الخاصة إليه وإن كانت مفيدة للتمييز لأن الفصل أفاده مع شيء آخر  
وطريق المحصول في الأقسام الأربعة أن يقال التعريف إما مجرد الذاتيات أو بالذاتيات  
مجرد الذاتيات فاما أن يكون بجميع الذاتيات هو الحد التام أو ببعضها هو الحد الناقص  
لم يكن مجرد الذاتيات فاما أن يكون بالجنس القريب الخاصة وهو الرسم التام وبغيره<sup>ل</sup>  
وهو الرسم الناقص قال<sup>ل</sup> يجب الاختراع عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة  
كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرء وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به  
سواء كان بحرية واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع التشابه ثم يقال التشابه  
اتفان في الكيفية أو بما نسب كما يقال الإنسان ذرء أول ثم يقال الزوج الأول هو النقص  
بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر ثم يقال  
الشيئان هما الإنسان ومحيبان مجتزوع عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة  
الدلالة بالقياس إلى السامع لكونه مفقوتا للغير عن<sup>ل</sup> أقول اخذان سبيلين<sup>ل</sup> أحدهما<sup>ل</sup>  
ليجوز عنها وهي إما معنوية أو لفظية أما المعنوية فمنها تعريف الشيء بما يساويه في<sup>ل</sup>  
والجهالة أي يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف

五

سرخ فیلانیو

with

五

3



...

2

4.

تاریخ

مجلس

مجلس

الاسم

الحمد لله

6

الناصف

الفصل

کاملاً محفوظ ہے۔

والله اعلم

لا تفتني يا بحيفة

الجنة

۱۲

५१



[illegible][illegible]

وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان  
 يكون مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقول ان يقال هذا ذلك  
 او هو هو الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها  
 بالفاظ مفردة فلو يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية

تلك القضية وامان تحقق هذه القضية وتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة  
 نعم في ههنا شئ وهو ان الشرطية كانت قضية اذا حلتها ها كان يكون طرفاها مفردين  
 ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين اقله ان يقال هذا ملزوم لذلك  
 وذلك معان ذلك فلو كان للمواد باللفظ اما المفرد بالفعل وبالفرد دخلت الشرطية تحت  
 التحليل فالا دلي ان يخلف قيد لا يخالف في التبعيض يقال المحكوم عليه في القضية ان كان مفرد  
 سميت جلية ولا شرطية هذا هو المطابق لما ذكر الشيخ الشفاء قيل سوابه ان يقال القضية  
 التحليل قضيتين في شدة ولا خفية لثاويده عليه مثل قولنا زيد ابود قائم فانه جلية نعم  
 لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصيرل من وجهين اما او لا فلو زود  
 النقض المذكورة عليه داما ثانيا فلو ان الخلال القضية كما منه تركيزا والشرطية لا ترك  
 من قضيتين فان احداث الشرط والعناد اخرجت اطرافها عن كونها قضايا الاكر ان اذ قلنا  
 الشفعية كانت قضية محتملة للصدق والكذب ثم اذا اوجرت اعادة الشرط عليه وقلنا ان كانت  
 الشفعية خرم عن ان يكون قضية بحتم الصدق ولكن بعد بما يقال ان ان الشرطية تكون  
 من قضيتين نحو ا من شئت طرفيها اذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين في انهما ليسا  
 قضيتين كانهما التركيبا عند التحليل قال الشرطية امانته وهي التي يحكم فيها بصدق قضية  
 او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فقولنا ان كان هذا السانافو حيوان

وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان  
 يكون مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقول ان يقال هذا ذلك  
 او هو هو الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها  
 بالفاظ مفردة فلو يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية

في

وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان  
 يكون مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقول ان يقال هذا ذلك  
 او هو هو الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها  
 بالفاظ مفردة فلو يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية

تلك القضية وامان تحقق هذه القضية وتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة

[illegible]

५५

[illegible]







ولقد اجمعت هذه الفاعلية  
على اطلاقها للشعوب

فانما البتة اذن

لعل علیہ الامتداد و ما وقع  
لہا من طوفان

پیشانی پر لکھا ہوا ہے

الشيخ الفاضل

ان كان تاجه

قال وبنو علي بن الحسين

قال اشتملت عليه الجارية  
قال لوضعت في يدي  
قال فليس وزني

اشتملت  
على ان يقال  
للغزو من شئ  
فيها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

النسبة القليلة

من القصة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

میں نے فی سالیہ

الانسان  
مخلوق  
الانسان

دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم  
ديود واما بحركة كقولهم ديد وديريا **قال** هذه النسبة ان كانت بنسبة بها يصح  
يقال ان الموضوع محمول بالقضية موجبة لقولنا الانسان حيوان وان كانت بنسبة بها  
يصح ان يقال ان الموضوع ليس محمول بالقضية سالبة لقولنا الانسان ليس بحمار **اقول**  
هذا تقسيم فان العملية باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة  
ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان  
الى الانسان فانها نسبة بثبوتية صحيحة لان يقيم الانسان حيوان وان كانت نسبة  
يصح ان يقيم الموضوع ليس محمول بالقضية سالبة كنسبة الحمار الى الانسان فانها نسبة  
سلبية بها يصح ان يقيم الانسان ليس محمول وهذا لا يستعمل القضايا الكاذبة فاننا اذا قلنا  
الانسان حمار كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها لا يصح بيان يقيم الانسان  
حمار وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحمار كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها  
نسبة بحيث يصح ان يقيم الانسان ليس بحمار فالصواب ان يقيم الحكم في القضية اما  
بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس محمول او يقيم الحكم فيها اما بايقاع النسبة  
او بانقراضها وذلك **قال** وموضوع العملية ان كان شخصا معينا سميت  
وشخصية وان كان كلياً فان بين فيهما كمية افراد ما صدق عليه الحكم وليس للفظ  
الدال عليه اسما سميت محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيهما ان الحكم على كل  
الافراد فهي الكلية وهي اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة  
وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء كذا واحد من الناس مجاهد وان بين فيهما  
ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي اما موجبة وسورها بعض وواحد

[illegible]

فمنعوا من الدنيا والآخرة

[illegible]

انما قد يرمى  
 فيقول انما قد يرمى  
 انما قد يرمى  
 انما قد يرمى  
 انما قد يرمى

100

[illegible]

٥٩

محدود في شغلها على كل من كان له  
 عيب في خلقه **قوله** ان ليس الا  
 على بعض من لا يوجب له ذلك الا  
 على نفسه اذا اراد به ليس الا  
 ح لا يكون موجباً لغيره ان  
 الحقيقة لا تكون له على كل من  
 ولا يوجب له ذلك الا على كل من  
 بين ان الحق على كل من ليس  
**قوله** ان ليس الا على كل من  
 كل قول على كل من

الاعمال الجارية في  
الاعمال الجارية في  
الاعمال الجارية في

عبد الحليم رحمه الله  
 يدل على الشبهة السابعة ١١  
 قوله وعلى السبيل الذي في الآية  
 الرائدة على ١١ عبد الحليم  
 في قوله وعلى السبيل الذي في الآية  
 وضع السبيل الذي في الآية  
 الخبير كما هو واضح من الآية  
 المنية على الوجه

واما ان يكون المولى  
 فذلك لان رافع عا  
 اطلق ما يلقى القيد  
 اعني كايدي وارجاع  
 القيد اعني الى الجارب  
 واما ان لا يلقى القيد  
 فذلك لان رافع عا  
 اطلق ما يلقى القيد  
 اعني كايدي وارجاع  
 القيد اعني الى الجارب

يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد من افراد الحيوان وهو لايجاب الكل واذا قلنا ليس كل حيوان  
الانسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع  
لايجاب الكل واما انه دل على السلب الجزئي بالا التزام فانه اذا ارتفع لايجاب الكل فاما ان يكون  
المجمل مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكل او يكون مسلوبا عن البعض ثابتا البعض  
انفقد بين يدي السلب الجزئي خروفا فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل رفع لايجاب  
الكل ومن لوازمه فيكون دلالة عليه بالا التزام لا ينفك مفهوم ليس كل وهو رفع لايجاب الكل اعم من  
عن الكل السلب الكل والسلب البعض السلب الجزئي فلا يكون الاعمال السلب الجزئي بالا التزام لان العام  
لا دلالة له على الخاص يا هذا الدلالات الثلاث اذا افترقا رفع لايجاب الكل ليس اعم من السلب الجزئي  
بل اعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع لايجاب البعض السلب الجزئي هو السلب عن البعض  
سواء كان مع لايجاب البعض او خارا لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسمين السلب الكل  
فيكون لازما لها واذا انحصر اعم في قسمين كل منهما يكون ملزوما لهما وكان ذلك لا محالة لان  
للعام ايضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع لايجاب الكل وبعبارة اخرى ليس كل يلزمه  
السلب الجزئي فانه متى ارتفع لايجاب الكل احد السلبات عن البعض لا يشك ان يكون المجمل مسلوبا  
عن شيء من الافراد لكان ثابتا لكل والمنقذ خلافة هذا خلف واما ان ليس بعض بعض ليس  
يدل على السلب الجزئي بالمطابقة قط لاننا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بالانسان او ليس بعض الحيوان  
انسانا يكون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان للتصريح بالبعض او خالف  
السلب عليه وهو السلب الجزئي واما اهمها يدلان على رفع لايجاب الكل بالا التزام فانه المجمل  
اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون لايجاب الكل مرفوعا  
هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين واما الفرق بين الاخيرين فانه ليس بعض قد

[illegible]

23

الاسم في اللغة معناه  
الاسم هو الذي يميز كل واحد من الاشياء عن الآخر  
فكل ما له صفة مميزة فهو اسم  
والاسماء تنقسم الى اسماء علمية واسماء فنية  
والاسماء العلمية هي التي تدل على حقيقة او كيان  
واقعي كالقمر والارض والحجر والماء  
والاسماء الفنية هي التي تدل على صفة او سمة  
او هيئة كالحسن والقبح والجمادى والربيع





[illegible]

فان الحكم على نفس الطبيعة في الطبيعة وان كان ما صدق عليه من الافراد فاما ان بين  
فيها كمية الافراد وهي المحصورة والافراد في الماهية والشيء في الشفاء ثلث القسمه فقال الموضوع  
ان كان جزئياً فهي الشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية الافراد فهي المحصورة والافراد في الماهية  
وشرح عليه المتأخرين عدم الاختصاص فيها نحو وجع الطبيعة والوجع الكلي في القضية  
العبرة في العلوم والطبيعة الاعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه  
الموضوع وهي الافراد والطبيعة ليست منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالاختصاص لان  
عدم الاختصاص بان يتناول القسم شيئاً ولا يتناول له الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول  
الطبيعة فلا يخل بالاختصاص فخرجها **قال** وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق  
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر بالعكس **اقول** المهملة في قوة الجزئية  
بمعناها متناهية زمان فانه متى صدقت المهملة صدقت الجزئية وبالعكس فانه اذا صدق  
قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر بالعكس اما انه كلما صدقت المهملة صدقت  
الجزئية فلا ان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما  
ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا النقطتين يصدق  
الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلا انه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق  
الحكم على الافراد مطلقاً هو المهملة **قال** البحث الثاني في تحقيق المحصور الاردم قولنا  
كل ج ب يستعمل بارة محسبة حقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو  
بحيث لو وجد كان ب اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب تارة بحسب ج ومعناه كل  
ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو في الخارج **اقول** ندعرت  
ان المحلية طرفين احدهما هو المحكوم عليه يسمى موضوعاً والثانيهما هو المحكوم به

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن  
مفتی محمد رفیع الرحمن  
مفتی محمد رفیع الرحمن

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُكْرَهُ وَبِمَا تُرَى  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُكْرَهُ وَبِمَا تُرَى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحفظ والاحتياط في كل شأن

والله اعلم بالصواب

فقط خطا در نوشتن است

جاسیطانان مبین  
مستحقان السعوان  
مستحقان السعوان  
مستحقان السعوان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 إذا قلنا كل جرب فكل ما كان موضوعاً له من الموضوعات  
 فان قولنا كل جرب اخص من قولنا كل انسان حيوان مثله هو ظاهر وثانيه اذ قد تم توهم  
 الاخصار فانهم لو وضعوا للكلمة مثله قولنا كل انسان حيوان لجراد عليه الامكان ما كان  
 يذهب اليه ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموضوعات الكليات الاخره فتصوروا مفهوم  
 القضية جرداً وهاعن المواد وعبر عن طرفيها بـ جـ وبـ تبينها على ان الاحكام التجارية عليها  
 شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما انهم في قسم النصوص اخذوا مفهوم  
 الكليات من غير شارة الى مادة من المواد ونحوها عن احوالها اجتماعاً ومتناً ولا جميع طبائهم الاشياء  
 ولهذا صارت مباحث هذه الفنون كلياته منطبقة على جميع الجزئيات فاذا قلنا كل جرب  
 فكل ما كان موضوعاً له من الموضوعات وحقيقة والاخر ما صدق عليه جـ من افراد فليس  
 ان مفهوم جـ هو مفهوم بـ والا لكان جـ وبـ لفظين مترادفين فليس يكون كل اللفظ  
 بل معناه ان كل ما صدق عليه جـ من الافراد فهو بـ فان قلت كما ان لم اعتبار من ذلك لـ  
 اعتبار مفهوم حقيقة وما صدق عليه من افراد فلم لا يجوز ان يكون المحول ما صدق عليه بـ  
 الافراد لا مفهومه كما ان الموضوع كذلك فقول ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما  
 صدق عليه المحول فلو كان المحول ما صدق عليه بـ لكان المحول اخص من الموضوع  
 ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فيقوم القضاء في الضرورية فلم يصب فيمكنه خاصة اصلاً فقلنا  
 نظيران معنى القضية كل ما صدق عليه جـ من الافراد فهو مفهوم بـ لا ما صدق عليه بـ  
 لا يقال اذا قلنا كل جرب فكل ما كان موضوعاً له من الموضوعات مفهوم بـ غير ما كان عليه بـ  
 ما ذكرتم من ان المحل لا يكون مفيداً وان كان غيره امتنع ان يقال احدها هو الآخر لا سيما

[illegible][illegible]

عنه قوله لي ذاق الموت  
والارواح الذاة استقبلت  
بالوصف لا يستقبل بها  
او ضاها والاضواء الملائكة  
الذات الذاة هي الموضوع  
الاولية كالموضوع في قوله  
الذكر كذا وكذا في قوله  
وصف كذا في قوله  
في قوله كذا في قوله  
عنه قوله كذا في قوله

ان يكون الشيء نفسا ليس هو لانه يجب عنه بان كل المحل محال ليشتمل على المحل فيكون  
ابطال الشيء بنفسه وانه محال والساثل ان يعجز ويقول لانه يجب بل ندعى اما ان  
المحل ليس عقيد او انه ليس يمكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الوجبات فالحق  
الجواب اننا نختار ان مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله استحالة محل ب عاج هو هو قلنا  
لا نسلم وانما يكون حملا عليه محالا لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما بين  
ان المراد ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب <sup>المفهوم</sup>  
ذات واحدة فاصدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى صف الموضوع  
وعنوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو الحكم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب  
بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان  
عين ماهية زيد وعمره بغيره من افرادة وقد يكون جزأها كقولنا كل حيوان  
حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمره وغيرهما من الافراد وحقيقة الحيوان اما هي جزؤها  
وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمره وغيرهما  
من افرادة ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتهما فحصل مفهوم القضية ب رجم العقد عين  
الموضوع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد حمل وهو اتصاف ذات الموضوع  
بوصف المحمول والاول تركيب تقييد والثاني تركيب جبر فلهذا ثلثة اشياء ذات  
الموضوع وصدق بوصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع  
فليس المراد به اذارج مطلقا بل المراد الشخصية ان كان ج نوعا او ما يساويه  
من الفصل والخاصة والمراد الشخصية والنوعية معا ان كان ج جنسا او ما يشابهه  
من العرض العام فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل صفة حادثة

[illegible]

يزيد من دفعه لضم الموضوع والمجهول والجملة ونحوها

५

[illegible]



على قولنا ليس مقصودا  
 اذ قيل ليس كقولنا  
 لا يجوز ان يكون  
 على قولنا ليس مقصودا  
 اذ قيل ليس كقولنا  
 لا يجوز ان يكون

ليس مقصودا  
 اذ قيل ليس كقولنا  
 لا يجوز ان يكون  
 على قولنا ليس مقصودا  
 اذ قيل ليس كقولنا  
 لا يجوز ان يكون  
 على قولنا ليس مقصودا  
 اذ قيل ليس كقولنا  
 لا يجوز ان يكون  
 على قولنا ليس مقصودا  
 اذ قيل ليس كقولنا  
 لا يجوز ان يكون

على افراد المقدرة الوجود كقولنا كل غنقل طائر وان كان موجودا فالحكم ليس مقصودا  
 على افراد الوجود بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود ايضا كقولنا كل انسان حيوان  
 واما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصح كلياته اصلا واما الموجبة فلا  
 اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج الذي ليس ب  
 لو وجد كان ج وليس ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب  
 وانه يناقض كل ج ب بهذا الاعتبار لا يقال هب ان ج الذي ليس ب لو وجد كان  
 ج وليس ب ولكن لان انه يصح ج بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج  
 وليس ب فان الحكم في القضية اما هو على افراد ج ومن الجائز ان يكون ج الذي ليس ب  
 من افراد ج فاما اذا قلنا كل انسان حيوان فلا انسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد  
 الانسان لان الكل يصح على افراد الانسان وليس بصادق على الانسان ان ليس بحيوان  
 لانهما قول قد سبق في الاشارة في مطلق باب الكليات لان صدق الكل على افراد ليس  
 بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض فاذا فرض ان انسان ليس بحيوان فقد فرض  
 انسان فيكون من افراد واما السالبة فلا نه اذا قيل لا شئ من ج ب فنقول انه  
 كاذب لان ج الذي هو ب لو وجد كان ج وب فبعض ما لو وجد كان ج فهو  
 بحيث لو وجد كان ب وهو يناقض قولنا لا شئ مما لو وجد كان ج  
 فهو بحيث لو وجد كان ب ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض  
 لان ج الذي ليس ب في الايجاب وج الذي ب في السلب ان كان فردا لم يكن  
 يجوز ان يكون متمنع الوجود في الخارج فلا يصح بعض ما لو وجد كان ج من  
 الافراد لمكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس ب ولا بعض ما لو وجد كان ج من الافراد

بحيث لو وجد كان ب فلا يلزم كذا في الحقيقة لما اعتبر في عقد الوضع الاتصال فهو قولنا  
 لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون  
 بطريق اللزوم كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق  
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فمحتاج للكشف من تابعه اللزوم فقولنا  
 قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو ملزوم ج فهو  
 ملزوم ب ليت شعرك لم يكن فوا بطلان الاتصال حتى لو لم يخرج اكثر القضايا عن  
 تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها فلا يمكن  
 لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفيهما او كلاهما غير لازم فحاجة عن ذلك  
 ولزومهم ايضا حصرا القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول  
 لغات الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم  
 القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد يقع في بعض النسخ كل ما لو وجد  
 وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ فاحتاج ان كان ج لازم لوجود الموضوع على  
 ما شرط به ولا معنى للواو العاطفة بين اللزوم والملزوم على ان ذلك ليس بمشبهة  
 ايضا على اهل العربية فان لو حرف الشرط ولا بد له من جواب ليس قولنا فهو بحيث  
 لانه خبر مبتدأ بل كان ج وجواب الشرط لا يحطف عليه اما التاني فادبه كل ج في الخارج  
 ب في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان تصادف ج حال الحكم وقبله او بعد  
 لان ما لم يوجد في الخارج انما وابد يستحيل ان يكون ب في الخارج واما قال  
 سواء كان حال الحكم او قبله او بعده دفعا لثوبهم من ظن ان معنى ج ب هو  
 التصا الجيم بالباءية حال كونه موضوعا بالجممية فان الحكم ليس على وصف الجيم

في قوله لو وجد كان ب فلا يلزم كذا في الحقيقة لما اعتبر في عقد الوضع الاتصال فهو قولنا  
 لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون  
 بطريق اللزوم كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق  
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فمحتاج للكشف من تابعه اللزوم فقولنا  
 قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو ملزوم ج فهو  
 ملزوم ب ليت شعرك لم يكن فوا بطلان الاتصال حتى لو لم يخرج اكثر القضايا عن  
 تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها فلا يمكن  
 لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفيهما او كلاهما غير لازم فحاجة عن ذلك  
 ولزومهم ايضا حصرا القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول  
 لغات الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم  
 القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد يقع في بعض النسخ كل ما لو وجد  
 وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ فاحتاج ان كان ج لازم لوجود الموضوع على  
 ما شرط به ولا معنى للواو العاطفة بين اللزوم والملزوم على ان ذلك ليس بمشبهة  
 ايضا على اهل العربية فان لو حرف الشرط ولا بد له من جواب ليس قولنا فهو بحيث  
 لانه خبر مبتدأ بل كان ج وجواب الشرط لا يحطف عليه اما التاني فادبه كل ج في الخارج  
 ب في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان تصادف ج حال الحكم وقبله او بعد  
 لان ما لم يوجد في الخارج انما وابد يستحيل ان يكون ب في الخارج واما قال  
 سواء كان حال الحكم او قبله او بعده دفعا لثوبهم من ظن ان معنى ج ب هو  
 التصا الجيم بالباءية حال كونه موضوعا بالجممية فان الحكم ليس على وصف الجيم

في قوله لو وجد كان ب فلا يلزم كذا في الحقيقة لما اعتبر في عقد الوضع الاتصال فهو قولنا  
 لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون  
 بطريق اللزوم كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق  
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فمحتاج للكشف من تابعه اللزوم فقولنا  
 قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو ملزوم ج فهو  
 ملزوم ب ليت شعرك لم يكن فوا بطلان الاتصال حتى لو لم يخرج اكثر القضايا عن  
 تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها فلا يمكن  
 لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفيهما او كلاهما غير لازم فحاجة عن ذلك  
 ولزومهم ايضا حصرا القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول  
 لغات الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم  
 القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد يقع في بعض النسخ كل ما لو وجد  
 وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ فاحتاج ان كان ج لازم لوجود الموضوع على  
 ما شرط به ولا معنى للواو العاطفة بين اللزوم والملزوم على ان ذلك ليس بمشبهة  
 ايضا على اهل العربية فان لو حرف الشرط ولا بد له من جواب ليس قولنا فهو بحيث  
 لانه خبر مبتدأ بل كان ج وجواب الشرط لا يحطف عليه اما التاني فادبه كل ج في الخارج  
 ب في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان تصادف ج حال الحكم وقبله او بعد  
 لان ما لم يوجد في الخارج انما وابد يستحيل ان يكون ب في الخارج واما قال  
 سواء كان حال الحكم او قبله او بعده دفعا لثوبهم من ظن ان معنى ج ب هو  
 التصا الجيم بالباءية حال كونه موضوعا بالجممية فان الحكم ليس على وصف الجيم

في قوله لو وجد كان ب فلا يلزم كذا في الحقيقة لما اعتبر في عقد الوضع الاتصال فهو قولنا

لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والاتصال قد يكون

بطريق اللزوم كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق

كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فمحتاج للكشف من تابعه اللزوم فقولنا

قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو ملزوم ج فهو

ملزوم ب ليت شعرك لم يكن فوا بطلان الاتصال حتى لو لم يخرج اكثر القضايا عن

تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها فلا يمكن

لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفيهما او كلاهما غير لازم فحاجة عن ذلك

ولزومهم ايضا حصرا القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول

لغات الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم





[illegible]

كما اذا لم يكن شئ من الموبات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل موبع شكل اي كل  
ما لو وجد كان موبعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود  
الموبع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا في المراتب اما ان يكون الحكم  
مقصودا على الافراد الخارجية او متنادلا لها وللأفراد المقدرة فان كان مقصودا على الافراد  
الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصرت اشكال في الخارج  
في الموبع فيصدق كل شكل موبع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو  
كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان موبعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان  
شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بموبع وان كان الحكم متنادلا لجميع الافراد المحققة  
والمقدرة فتصدق الكليتان معا لقولنا كل انسان حيوان فاذا ن يكون بينهما خصوص  
وعموم من وجه **قال** وعلى هذا فنفس المحصورات الباقية **اقول** لما عرفت  
مفهوم الموجبة الكلية امكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه فان  
الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المعتبرة  
شبه بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد  
والسالبة الجزئية رفع الايجاب عن بعض الاحاد فكذا اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة  
والخارجية كذلك تعتبر المحصورات الاخرى بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين  
الكليتين والفرق بين الجزئيتين فهو ان الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من  
الخارجية لان الايجاب على بعض الافراد الخارجية ايجاب على بعض الافراد الحقيقية  
مطلقا دون العكس على هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية  
الحقيقية لان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم مطلقا وبين السالبتين الجزئيتين

هذا الذي جاء به من  
 الساتية ولا حاجة  
 ما قالوا في شيخ  
 شيخ الملاح من  
 هذا الذي جاء به من  
 مقدم المسكين  
 ان لا يكون غفلة  
 منها فاسب و  
 ويسر في الزمان  
 كما ان العزير  
 من مدم  
 ويسر في الزمان  
 والازم اجتناب  
 الشيخ والعصر  
 في الاسبوع  
 بعد الحرام  
 على قلوبنا  
 على قلوبنا  
 مطلقا في الزمان  
 لان عينه مضمومة  
 ان الاسباب  
 المقصود على الزمان  
 انما هي في الزمان  
 لا في الزمان  
 لان الزمان مطلق

١٩٦٥

فقرت کلین الیوم  
الیزبتہ العجیزہ  
۱۶ اگست  
محکم قوام علی  
"فرہین اوسا"  
الحیفۃ والخابزہ  
ای الیزبتہ علیہ  
علیہ علی  
عبد الحکیم ریدہ جو  
واللقدرۃ ۱۶  
اسے انشاں الحیفۃ  
الافراد حلقہ  
بیا بیٹے

اعلم مطلقا ان خارجہ الاموی محمد بن اروی سلمہ الدنقائے

اعلم مطلقاً ان خارجہ ۱۲ مادی محمد بن اربوبی سلمہ اللہ تعالیٰ

مبانية جزمية وذلك ظاهر **قال المجت** الثالث في العدول والتحصيل في السلب ان كان  
جزء من الموضوع كقولنا اللادحي جماد ومن المحمول كقولنا الجماد داء عالم او منها جميعا سميت  
القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشيء منها سميت **محصلة** ان كانت  
موجبة وبسيطة ان كانت سالبة **اقول** لقضية اما معدولة او محصلة لان حرف  
السلب اما ان يكون جزء الشيء من الموضوع والمحمول ولا يكون فان كان جزءا اما من  
الموضوع كقولنا اللادحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد داء عالم او منها جميعا كقولنا اللادحي  
داء عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة اما الاول فنعدل لانه الموضوع  
داما الثانية فنعدل له المحمول دامما الثالثة فنعدل له الطرفين انما سميت معدولة  
لان حرف السلب **كلي** وغيره لانما وضع في الامر من السلب الرفع فاذا جعل مع غيره  
كشيء واحد ثبت له شيء او هو شيء اخر او ليس به او هو عين في اخر فنعدل عدل به عن  
موضوعه الاصل الى غيره دامما اور دلالة الى والثانية متا لا دون الثالثة لانه قد علم  
من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحمول المعدول فدون علم مثال  
معدولة الطرفين يجمعهما معا وان لم يكن حرف السلب في الشيء من الموضوع والمحمول  
سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب وليس بكاتب  
ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن جزء من طرفيهما فكل واحد من الطرفين وجود  
محصوله وبما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان البسيطة  
ملا جزء له وحرف السلب ان كان موجودا فيها الا انه ليس جزء من طرفيهما دامما لم  
يذكر لها مثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المباحث السابقة تعبر ان يكون  
مثالا لها **قال** للاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الشبوتية

مخلص و دو عالم کی طرف اشارہ ہے۔  
 افسوس کہ ان کی تعلیم و تہذیب و تمدن  
 میں جو ترقی ہوئی ہے وہ ان کی تعلیم و تہذیب و تمدن  
 کے مقابلے میں بے شمار ہے۔  
 افسوس کہ ان کی تعلیم و تہذیب و تمدن  
 کے مقابلے میں بے شمار ہے۔

١٢ سيد العالم حرم :-  
 الصواب ترك كذا كذا  
 الله الله بانه رباني  
 انك بعد ولد ١٢ عبد الحليم  
 شرن للطالع بان ونبأ زيد  
 كيف قد صرح ان شرن من  
 من العدد ان شرن من



المحصله واما بين السالبة المحصله والسالبة المعدله فليوجود في السلب السالبة  
للمعدله وحرف واحد في السالبة المحصله واما بين الموجبه المعدله والسالبة المعدله  
فليوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في السلب اما السالبة المحصله والموجهه  
المعدله المحول فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب الموجود فيها واحد  
فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انما موجبيه معدله او سالبه بسيطه فلهذا  
خصصها بالذكر من بين القضايا بالفرق بينهما معنوي فقط اما المعنويان السالبة  
البسيطه اعم من الموجبه المعدله المحول لانه متى صدق الموجبه المعدله المحول صدق السالبة  
البسيطه ولا ينحس اما الاول فلا نه متى ثبت الباء لم يصدق سلب الباء عنه فاذنه  
لانه يصدق سلب الباء عنه ثبت له الباء فيكون الباء والاباء ثابتين له وهو اجتماع  
التقيضين واما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطه صدق الموجبه  
المعدله المحول فانه لا يجاب كايصح على المعدوم ضرورة ان ايجاب الشيء يعبر عن  
وجوده مثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعدوم ما هم السلب عنه  
بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما وحين يصدق السلب البسيط ولا يصدق  
لايجاب المعدوم وكما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس بصديق لا يصدق شريك الباري  
غير بصديق مع انه لا دل سلب البصير عن شريك الباري ولما كان الموضوع معدوما صدق  
سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد ان يكون  
موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو متع الجرد لا يقال لو صدق السلب  
عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبه الكلية والسالبة الجزئية تنافض لانها  
قد يجتمعان على الصدق فان من الجائز اثبات المحمول لجميع افراد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعنوية لا ينافي الحكم في السالبة على الافراد الوجودية  
كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الوجودية لا ان صدق السلب يتوقف على وجود الافراد وصدق  
الايجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان جميع افراد الموجود تثبت له كاشك  
انها انما يصدق اذا كانت افراد موجود ومغنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد  
من الافراد الوجودية لم يثبت له ب ويصدق في هذا المعنى تارة بان يكون شئ  
من الافراد موجودا واخرى بان يكون موجودا ويثبت للثبوت لها وعند ذلك  
يتحقق التناقض جرمًا واما قوله لان الايجاب لا يعم الاعلى موجود  
محتق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع فانه دخل له  
في بيان الفرق اذ يكفي فيه ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب والى  
ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مقدر انا بحاجة اليه فكانه جواب سؤال  
هنا وبما ان عديم بقوله لا يوجب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي  
وجود الموضوع في الخارج فانه يصدق الموجبة الحقيقية اصلا لان الحكم فيها ليس  
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عديم به ان الايجاب يستدعي  
مطلق الوجود فالمسألة ايضاً تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا يد  
ان يكون متصوً به ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في  
ذلك فاجاب بان كلاهما ليس الا في القضية الخارجية والحقيقة لا في مشق القضية  
على ما سبق لا شأنا اليه فالمراد بقولنا الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان  
الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت  
حقيقية يجب ان يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة

[illegible]

۱۳۰۰  
 ۱۳۰۱  
 ۱۳۰۲  
 ۱۳۰۳  
 ۱۳۰۴  
 ۱۳۰۵  
 ۱۳۰۶  
 ۱۳۰۷  
 ۱۳۰۸  
 ۱۳۰۹  
 ۱۳۱۰  
 ۱۳۱۱  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۵  
 ۱۳۲۶  
 ۱۳۲۷  
 ۱۳۲۸  
 ۱۳۲۹  
 ۱۳۳۰  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۲  
 ۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰

فان كل من هذا القبيل  
لا بد ان يكون من جنس  
من الذين اذا فسرهم  
واقفتم بغيره فليس  
الفرق بين الاقرب والابعد  
فان كل من هذا القبيل  
لا بد ان يكون من جنس  
من الذين اذا فسرهم  
واقفتم بغيره فليس  
الفرق بين الاقرب والابعد

الحيوان الى الانسان اذا قلنا كل انسان كائنا كان بالضرورة كان لا ضرورية هي كيفية نسبة الكتابة  
 الى الانسان تلك كيفية الثانية في نفس الامر مستمدة القضية واللفظ الدال عليها في القضية  
 الملفوظة او حكم العقل بان النسبة كيفية بكيفية كذا في القضية العقلية تسمى جهة القضية  
 ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذا دل على كيفية النسبة في نفس الامر  
 هي كيفية كذا او حكم العقاب بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها  
 العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثله  
 اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة دل اللفظ ضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان  
 الى الانسان في نفس الامر هي اللفظ ضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت  
 القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحول الى الموضوع المجاهية كانت  
 النسبة اوسلية بحيث يكون لها وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود  
 في اللفظ كالموضوع والمحول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر وجود  
 عند العقل وجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان تكون  
 كيفية بكيفية ما اذا حصلت عند العقل اعتبرها كيفية هي اما عين تلك الكيفية  
 الثابتة في نفس الامر او غير هائم اذا وجدت في اللفظ اذ عتبت عبارة تدل على  
 تلك الكيفية المعبرة عند العقل اذا لفظا انما هي بالبراهن العقلية فكما ان  
 للموضوع والمحول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل بهذا الاعتبار  
 صادرت اجزاء للقضية العقلية وفي اللفظ خذ صادرت اجزاء للقضية الملفوظة  
 كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ  
 فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية

[illegible]

لقولنا ان اختيار الالفاظ في التصورات وهو الظاهر كما قالوا  
 في التصورات والالفاظ في التصورات  
 من ان التصورات والالفاظ هما في الحكم العقل  
 في التصورات والالفاظ هما في الحكم العقل  
 في التصورات والالفاظ هما في الحكم العقل  
 في التصورات والالفاظ هما في الحكم العقل

والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية  
 الملقوفة ولما كانت الصورة العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للمعنى  
 في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسان احسننا من  
 بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ح يعبر عنه بالانسان وربما  
 يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فليس في وجود في نفس الامر  
 ووجود في العقل اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة  
 فذلك لا يفتية نسبة الحيوان الى الانسان لما ثبت في نفس الامر وهي الفردية وفي العقل  
 هي حكم العقل في اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها للكيفية المعقولة او العبارة الملقوفة  
 كانت القضية صادقة ولا كاذبة لا محالة قال القضايا الموجهة التي خرجت العامة  
 بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها  
 ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها  
 تركبت من ايجاب وسلب معا اما البسيطة فستلاد في الضرورية المطلقة وهي التي يحكم  
 فيها بضوء ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا  
 بالضرورة كل انسان حيوان وبالضوء لا شيء من الانسان يجر الثانية الدائمة المطلقة  
 وهي التي يحكم فيها بان وام ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع  
 موجودة فيها ايجابا وسلبا ما هو الثالثة المشتركة العامة وهي التي يحكم فيها  
 بضوء ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة  
 كل كاتب متحرك الاصابه مادام كاتبه بالضرورة لا شيء من الكتابين  
 بساكن الاصابه مادام كاتبه الواجبة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بام ثبوت

انما يكون في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية  
 الملقوفة ولما كانت الصورة العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للمعنى  
 في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسان احسننا من  
 بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ح يعبر عنه بالانسان وربما  
 يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فليس في وجود في نفس الامر  
 ووجود في العقل اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة  
 فذلك لا يفتية نسبة الحيوان الى الانسان لما ثبت في نفس الامر وهي الفردية وفي العقل  
 هي حكم العقل في اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها للكيفية المعقولة او العبارة الملقوفة  
 كانت القضية صادقة ولا كاذبة لا محالة قال القضايا الموجهة التي خرجت العامة  
 بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها  
 ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها  
 تركبت من ايجاب وسلب معا اما البسيطة فستلاد في الضرورية المطلقة وهي التي يحكم  
 فيها بضوء ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا  
 بالضرورة كل انسان حيوان وبالضوء لا شيء من الانسان يجر الثانية الدائمة المطلقة  
 وهي التي يحكم فيها بان وام ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع  
 موجودة فيها ايجابا وسلبا ما هو الثالثة المشتركة العامة وهي التي يحكم فيها  
 بضوء ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة  
 كل كاتب متحرك الاصابه مادام كاتبه بالضرورة لا شيء من الكتابين  
 بساكن الاصابه مادام كاتبه الواجبة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بام ثبوت

انما يكون في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية  
 الملقوفة ولما كانت الصورة العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للمعنى  
 في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسان احسننا من  
 بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ح يعبر عنه بالانسان وربما  
 يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فليس في وجود في نفس الامر  
 ووجود في العقل اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة  
 فذلك لا يفتية نسبة الحيوان الى الانسان لما ثبت في نفس الامر وهي الفردية وفي العقل  
 هي حكم العقل في اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها للكيفية المعقولة او العبارة الملقوفة  
 كانت القضية صادقة ولا كاذبة لا محالة قال القضايا الموجهة التي خرجت العامة  
 بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها  
 ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها  
 تركبت من ايجاب وسلب معا اما البسيطة فستلاد في الضرورية المطلقة وهي التي يحكم  
 فيها بضوء ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا  
 بالضرورة كل انسان حيوان وبالضوء لا شيء من الانسان يجر الثانية الدائمة المطلقة  
 وهي التي يحكم فيها بان وام ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع  
 موجودة فيها ايجابا وسلبا ما هو الثالثة المشتركة العامة وهي التي يحكم فيها  
 بضوء ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة  
 كل كاتب متحرك الاصابه مادام كاتبه بالضرورة لا شيء من الكتابين  
 بساكن الاصابه مادام كاتبه الواجبة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بام ثبوت

قوله القيد في  
 الموصوف في  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام  
 فيتم على التام  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام

المحول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثاله ايجابا وسلبا ما هو الحكم  
 المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بلبثات المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا  
 بالاطلاق العام كل انسان متنفذ بالاطلاق العام لا شئ من الانسان متنفذ بالسلب  
 الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها باارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب الخالف للحكم كقولنا بالا  
 العام كل نار حارة وبلا مكان العام لا شئ من الحار ياردا **اقول** القضية اما بسيطة  
 او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب السلب فهي مركبة والا فبسيطة  
 فالقضية البسيطة هي التي يتيقنها أي معناها اما ايجاب فقط لقولنا كل انسان حيوان  
 بالضرورة فان معناها ليس الايجاب المجردة لا انسان اما سلب فقط لقولنا لا شئ من  
 الانسان يحرق بالضرورة فان حقيقة ليست الا سلب المجردة عن الانسان القضية المركبة  
 هي التي حقيقتها تكون ملتزمة من الايجاب السلب كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائما فان  
 معناها ايجاب الكتابة لا انسان وسلبه عند بالفعل دائما فالحقيقة أي معناها ولم يقل  
 لفظها لانه رعا تكون قضية مركبة لا تركيب اللفظ من الايجاب السلب كقولنا كل  
 انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب لان معناها ان  
 ايجاب الكتابة لا انسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالك ان سلب الكتابة  
 عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب ان لم  
 يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادوام والضرورة  
 فان التركيب في القضية بحسب اللفظ ايضا ثم ان القضايا البسيطة والمركبة  
 غير محصورة في عدد لان التي جوت العادة بالبحث عنها وعن احكامها  
 من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلثة عشر

قوله القيد في  
 الموصوف في  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام

قوله

قوله القيد في  
 الموصوف في  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام  
 والمركب على اعتبار  
 فيتم على التام

٥٠

[illegible]





الحق قوله  
 كل ما كان كائن حيوان بالضرورة او دائماً بالضرورة ما دام كاتب فان وصف الكتابية لا دخل  
 له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب ان لم يكن المادة مادة الضرورية الذاتية والذات  
 الذي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف عند المشروطة دون الضرورية والدائمة  
 كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضرورة ولا دائماً لذات الكاتب بشرط  
 الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقاً لانه متى ثبت الضرورية  
 في جميع اوقات الذات يثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن  
 الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدونها  
 حيث نخلو الدوام عن الضرورية وبالعكس حيث يكون الضرورية في جميع اوقات  
 الوصف ولا يدوم في جميع اوقات الذات الواجبة العرفية العامة وهي التي  
 حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع متصفاً  
 بالعنوان ومثاله ايجاباً وسلباً ما هو في المشروطة العامة من قولنا دائماً كل  
 كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً دائماً لا شئ من الكاتب يساكن الاصابع  
 ما دام كاتباً وانما سميت عرفية لان العرف انما يفهم هذا المعنى من السالبة اذا  
 اطلقت حتى اذا قيل لا شئ من النائم بمسقط بفهم منه العرفان المستيقظ  
 مسلوب عن النائم ما دام نائماً فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه وعمامة  
 لانها اعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم مطلقاً من المشروطة  
 العامة فانه متى تحققت الضرورية بحسب الوصف يتحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس كذا  
 من الضرورية والدائمة لانه متى صدقت الضرورية والدوام في جميع اوقات الذات

لوصف دخل في تحقق الضرورية صدقت الضرورية والدائمة دون المشروطة لكونها  
 كل كاتب حيوان بالضرورة او دائماً بالضرورة ما دام كاتب فان وصف الكتابية لا دخل  
 له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب ان لم يكن المادة مادة الضرورية الذاتية والذات  
 الذي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف عند المشروطة دون الضرورية والدائمة  
 كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضرورة ولا دائماً لذات الكاتب بشرط  
 الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقاً لانه متى ثبت الضرورية  
 في جميع اوقات الذات يثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن  
 الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدونها  
 حيث نخلو الدوام عن الضرورية وبالعكس حيث يكون الضرورية في جميع اوقات  
 الوصف ولا يدوم في جميع اوقات الذات الواجبة العرفية العامة وهي التي  
 حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع متصفاً  
 بالعنوان ومثاله ايجاباً وسلباً ما هو في المشروطة العامة من قولنا دائماً كل  
 كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً دائماً لا شئ من الكاتب يساكن الاصابع  
 ما دام كاتباً وانما سميت عرفية لان العرف انما يفهم هذا المعنى من السالبة اذا  
 اطلقت حتى اذا قيل لا شئ من النائم بمسقط بفهم منه العرفان المستيقظ  
 مسلوب عن النائم ما دام نائماً فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه وعمامة  
 لانها اعم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم مطلقاً من المشروطة  
 العامة فانه متى تحققت الضرورية بحسب الوصف يتحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس كذا  
 من الضرورية والدائمة لانه متى صدقت الضرورية والدوام في جميع اوقات الذات

٩٠

الحق قوله ان العرف  
 هو الذي يعرف من السالبة  
 المعنى من السالبة العرفية  
 بقوله ما دام كاتباً  
 يكون من السالبة  
 فلو ثبت في قولنا  
 من السالبة العرفية  
 لان السالبة العرفية  
 ولا يجب ان يكون  
 جميع السالبة في القسم  
 فان السالبة في القسم  
 في السالبة العرفية

ليس الانسان مجرد  
 مثال ذلك  
 بل هو كائن  
 في الدنيا  
 في الدنيا  
 في الدنيا  
 في الدنيا  
 في الدنيا  
 في الدنيا  
 في الدنيا

[illegible]



الاصول المتفق عليها  
والركب من  
البيان والبيان  
يكون انما  
ولا يجوز انما  
ولا نالها فاعلموا  
لا يكون من غير  
والسبب ايضا  
يشتمل على قول  
الاصول المتفق عليها  
والركب من  
البيان والبيان  
يكون انما  
ولا يجوز انما  
ولا نالها فاعلموا  
لا يكون من غير  
والسبب ايضا  
يشتمل على قول

جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهي معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة  
لقولنا بالضرورة لا شئ من الكائن بساكن الاصابه مادام كاتبه لا داءا فتركيبها من  
مشترطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن  
الاصابه بالفعل وهو مفهوم اللاه وادام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في  
جميع الاوقات اذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة هو لا يجاب  
المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب السلب فيكون موجبة  
او سالبة فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبها  
فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني  
موافق له في اللفظ ومخالف له في الكيف والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة اما بينها  
وبين الذاتيتين فمبائنة كلية لانها مقيدة باللاه وادام بحسب الذات وهو مبائن للذات بحسب الذات  
وذلك ظاهرا للضرورة بحسب الذات لان الضرر بحسب الذات اخص من الراه بحسب الذات لقض  
الاعم مبائن لعين الاخص مبائنة كلية وهي اخص من المشروط العامة مطلقا لانها المشروط  
العامة المقيدة باللاه وادام المقيد اخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية  
لانها اعم من المشروط العامة **قال** الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية  
العامة مع قيد اللاه وادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من  
موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية  
عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مرقول العرفية  
الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللاه وادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة  
كما هو من قولنا كل كاتب متحرك الاصابه مادام كاتبه لا داءا **أمّا**

في قوله ٩٢

الاصول المتفق عليها  
والركب من  
البيان والبيان  
يكون انما  
ولا يجوز انما  
ولا نالها فاعلموا  
لا يكون من غير  
والسبب ايضا  
يشتمل على قول













وقت فيكون منشأ في الاوقات ومطلقة لانها في قيد بالاهتمام والاهتمام  
 ولهذا اذا قيدت بما يحذف الاطلاق من اسميهما فكانت وقتية ومنشأ في  
 حوزة التمتع فيكون مطلقة وقتية ومطلقة منشأ في حوزة التمتع  
 المطلقة من المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالنعمة والنعمة  
 المطلقة المنشأ في التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين في  
 والمنع من ضرورة ان لا ينشأ في السابعة فمكة الخاصة هي التي حكم  
 فيها بالرفع النعوتية المطلقة عن جاني الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت  
 موجبة لقولنا ان لا يمكن ان تكون كل انسان كاتب وسالبة لقولنا ان لا  
 لا شيء من الانسان بكاتب فتركيبها من المتكئين عامتين احدهما موجبة والاخرى  
 سالبة والضابطة في ان ذلك هو ام اشار الى المطلقة عامة واللازمة في  
 عامة في الحق الكيفية موافقة للممكنة للضرورة المفيدة في قول الممكنة الخاصة  
 حكم فيها بالسلب ضرورة المطلقة عن جاني الوجود والعدم كل انسان كاتب  
 بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص كان معناه او الحجاب  
 الكتابة لان الانسان وسالبة عامة ليسا بضروريين لكن سلب ضرورة الوجود  
 عام سالبة سلب ضرورة السلب امكن عام موجب فمكة الخاصة سواء كانت  
 او سالبة يكون تركيبها من المتكئين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة  
 فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى لان معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة  
 عن الطرفين سواء كانت موجبة او سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت  
 بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت

[illegible]

ان يكون الاستماع الى ما نزل من الوحي في كل وقت  
 من احوال الدنيا وتصلب به الى نفسيته فممنوع  
 من اجتهاد في الحكم على ما يلقى من الوحي  
 في كل وقت من احوال الدنيا وتصلب به الى نفسيته  
 فممنوع من اجتهاد في الحكم على ما يلقى من الوحي  
 في كل وقت من احوال الدنيا وتصلب به الى نفسيته  
 فممنوع من اجتهاد في الحكم على ما يلقى من الوحي



[illegible]

مقدّمات والثاني قال يا وهي اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي  
يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم بعلاقة بينهما يوجب ذلك كالعالية  
والتضاييف واما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد اتفاق الجزئين على الصدق  
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي  
يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا امان يكون هذا العدو  
زوجا او فردا واما مانعة التجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق  
فقط كقولنا امان يكون هذا الشيء حرا او شجر او مانعة التباين وهي التي يحكم فيها  
بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا امان يكون بين البحر والارض اقرب  
لما وقع الفراغ من الحيات واقسام الشرع في اقسام الشروطيات وقد سمعت  
ان الشرطية ما يتركب من قسمين وهي ما متصلة او اجزئية واسلمت حصول  
احد الطرفين لا ينافي او متصلة ان اجزئية واسلمت اتصال الطرفين لا ينافي  
والقضبة الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة او اجزئية هي مفيدة  
لصدقها في الذكركم القضية الثانية في بابها قالوا يا امامنا ان المتصلة  
اما لزومية واما اتفاقية اما اللزومية هي التي يحكم بسببها التالي فيها على  
تقدير صدق المقدم بعلاقة بينهما توحيث ذلك والموافق لعلاقة شيء بسببه  
نستصحب الاول في الثانية كالعالية والتضاييف اما العالية فما ان يكون المقدم  
عللة للتالي كقولنا ان كانت الشمس ظاهرة فالنهار موجود او معلول لانه كقولنا  
ان كان النهار موجودا فالشمس ظاهرة او يكونان معلول عللة واحدة كقولنا ان كان  
النهار موجودا فالعالم مضيئا فان وجود النهار وانما هو العالم معلولان بطول الشمس

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

فی شرح الاموال  
من كلام الحق العزیز  
توفیق الطریقین علی الخیر  
علی نور الدین فی الفلاح  
والتقویۃ والاسقام  
فی شرح الاموال

[illegible]

[illegible]

والداعي إلى تفصيل القوانين  
بما هو عليه من القوانين  
والتفصيل في القوانين  
والتفصيل في القوانين  
والتفصيل في القوانين

ولو قلنا امان يكون هذا الاسود او كاتباً كانت مانعة للرجوع لهما لا يصح فان لكن  
بكن بان لا شقاء للاسود والكتابة معاً في الواقع ولو قلنا امان يكون هذا السواد كاتباً  
كانت مانعة للخلو لهما لا يكن بان ولكن يصدق ان يحقق السواد والكتابة في الواقع  
**قال** وسالبة كل واحد من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها ما حكمه في موجداتها  
فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة  
الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية **اقول** قد عرفت ثمان قضايا متصلة بالزومية  
واتفاقية ومنفصلات ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها اتفاقيات  
وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا ينطبق الاعلى الموجبات فلا بد من  
تعريف سوابها فالبالغة كل منها هي التي يرفع فيها ما حكمه في موجبتها فلما  
كانت الموجبة اللزومية ما حكم فيها بالزوم التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية  
سالبة اللزوم اي ما حكم فيها بالزوم السلب فان التي حكم فيها بالزوم السلب موجبة  
لزومية لاسالبة مثلاً اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود  
سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس واذا قلنا  
اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بالزوم  
سلب وجود الليل لطلوع الشمس فلما كانت الموجبة المتصلة بالاتفاقية ما حكم  
فيها بموافقة التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة بالاتفاقية سالبة الاتفاق  
اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها  
اتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقاً فالحملة ناطقة كانت سالبة  
الاتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناطقة الجملة لناطق الانسان لا قلنا

[illegible]

1-4-20

[illegible]

الحقوله في  
سنة بيانها من قبله

النفوس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

عندما كنت في مكة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وَمَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ لِمَ لَا يَفْقَهُ لِقَاءَ رَبِّهِ  
وَمَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ لِمَ لَا يَفْقَهُ لِقَاءَ رَبِّهِ

سید محمد علی

میں نے ان کا جواب دیا کہ میں نے ان کو

۱۰۰

اذا كان الانسان ناطقا غلبت الحمارنا هقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة  
 سلب ناهقية الحمار لنا طقية الانسان وعلى هذا يكون التسالبة العنصرية سالبة  
 العناد وهي ملحمة فيها برغم العناد اما دفع العناد الذي هو في الصدق والكذب  
 السالبة العنادية الحقيقية واما دفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة الجمع  
 واما دفع العناد الذي هو في الكذب هي مانعة التخلو ما حكم فيها بعناد السلب  
 والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب النفاق المتألفه فيها على احدا لا نفا  
 لا ما يحكم فيها باتفاق السلب **قال** والمتصلة الموجبة تصدق على صادقين  
 وعن كاذبين عن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق  
 دون عكسه لا متناع استلزام الصادق الكاذب ذلك بعين جريئ كاذبين  
 وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية  
 واما اذا كانت اتفاقية فكل بهما عن صادقين **اقول** صدق الشرطية وكذا  
 انما هو بمطابقة الحكم بالانصال والانفصال لنفس الامر بعد موافقة جريئها  
 ولكن بهما فان طابق الحكم في نفس الامر في موافقة ولا في كاذبة كيف كان جريئها  
 ثم اذ نسبنا جريئها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكونا صادقين  
 او كاذبين او يكون مقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس فلتبين ان كل واحد من  
 الشرطيات من اى هذه الاقسام تتركب والمتصلة الموجبة الصادقة تتركب  
 عن صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا  
 ان كان زيد حجرا فهو حماد وعن مجهول الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد  
 يكتب فهو يتركب يداه وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا ان كان زيد حمارا

[illegible][illegible]



كان حيوانا دون عكسه لا يتركب من مقدم صادق وتال كاذب فتنازع المستنظم  
الصداق الكاذب لا نرم كن ب الصداق وصدق الكاذب ما كن ب الصادق فلا  
اللازم كاذب كذب اللازم يستلزم كذب المزوم واما صدق الكاذب فلا ان الملازم  
فيها صادق وصدق المزوم مستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المتصلة  
من مقدم كاذب تال صادق وعند هم ان كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية  
تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب نأقول ذلك في الكلية لا في الجزئية فان قلت  
اعتبر في جزئي المتصلة الجمل بالصدق والكذب اذ الاقسام على الاربعة فنقول  
تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس المروعي داخله فيجوز الموجبة الكاذبة تتركب  
الاقسام الاربعة لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا الم يكن مطابقا للواقع  
جازا ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم قد يما ان يكون

للمقدم كاذبا والتالي صادق كقولنا ان كان الحلاء موجودا فلا انسان ناطق وبالعكس  
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحلاء موجودة وان يكونا صادقين كقولنا ان كان  
الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المستقلة لزومية واما اذا كانت تقيدية  
فكذلكهما عن صادقين ثم لانه اذا صدق الطرفان اتفق احداهما الاخرى ايضا ودره في  
الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخوارق فهي تصدق عن صادقين و  
تكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين او كان التالى كاذبا  
والمقدم صادقا فكذلكها ظولان الكاذب لا يوافق شيئا ان كان المقدم كاذبا والتالي  
صادقا فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين اما اذا كلفنا مجرد صدق التالى يكون صدقا  
عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذلكهما عن القسمين الباقيين فهنا

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



2

میں نے کہا کہ یہ سب کچھ  
 میری زبان سے نکلے گا  
 اور میں ان کے دل میں  
 طرح طرح کے  
 رنگ دکھاؤں گا۔  
 ان کے دل میں  
 کتنے  
 لالہ رنگ  
 دکھائے گئے۔  
 ان کے دل میں  
 کتنے  
 لالہ رنگ  
 دکھائے گئے۔

۱۱۱

[illegible]

على  
 الخاضعين على مجلس المحققين  
 القاضي صادق على تقدير صدق التوقيع  
 واما الاشارة الى امانة خلاصة الاوراق  
 فهذا لا يتم لان امانة خلاصة الاوراق  
 لا تخفى لا على المحققين ولا على المجلس  
 ولا تقتضي الاشارة الى قوله ليست  
 قوله لا لا تشارك في قوله  
 الادعاء المحكمه - الاجتماع الى قوله  
 بل الادعاء المحكمه - الاجتماع الى قوله  
 بيان وجه الخصم في قوله والوجه  
 لما وقع من قبله على كون التماس  
 نتيجة المحكمه في قوله على كون التماس  
 انه لا يملك لهم على  
 المحكمه في قوله

المعتبر في الاتفاقية ليست هي من الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع  
الكامنة بحسب نفس الامر لا نه كولا ذلك لم يصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين  
طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم فممكن اجتماع عدم  
مع المقدم والا لكان بينهما ملازمة والتالي ليس متحققا على تقدير صدق المقدم  
على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون  
التالي صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق  
المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا تصد الكلية الاتفاقية  
واذا عرفت مفهوم الكلية فكل ذلك جزئية التصلة والمنفصلة ليست بجزئية  
المقدم والتالي بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالانفصال والانفصال  
في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء  
حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الاشائية للحيوان انما هو على وضع كونه  
ناطقا وكقولنا قد يكون امانا ان يكون هذا الشيء ناميا او جمادا فان العناد  
بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرات واما خصوصية الشرطية  
فيتعين بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك واما اهلها  
فباها لالازمان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة  
الافراد في الجملة فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن  
فان بين كمية الحكم بانه على كل الافراد وعلى بعضها فهي المحصورة والاف في الجملة  
كل ذلك الشرطية ان كان الحكم بالانفصال والانفصال فيها على وضع معين في  
المخصوصة والا فان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها في محصورة

الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 أما بعد  
 فبسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله





هم حصول لان ذلك ينتج بانما هو مجرد اعتبار الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك  
 لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك  
 لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك

اما مثله فعليك بالاستخراج عن نفسك **اقول** لما كانت الشرطية مركبة  
 من قسمتين والقضية اما محلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حيلتين  
 متصلتين او منفصلتين او من محلية ومتصلة او محلية ومنفصلة او منفصلة  
 ومنفصلة لا يزيد على هذا الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تقسم  
 في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة يتميز عن تاليها بحسب الطبع او بحسب  
 فان مفهوم المقدم فيها الملزوم وفهوم التالى للارزوم وتحتل ان يكون الشيء ملزوما  
 لاخر ولا يكون لازما له فالمقدم في المتصلة متعين بان يكون مقدما والتالى  
 متعين بان يكون تاليا بخلاف المتصلة فان مفهوم التالى فيها المعاند و  
 مفهوم المقدم المعاند والمعاذ لا بد ان يكون معاكضا لغيره لان معاد احد التبيين  
 لاخر في قوة عناد الاخر اياه فحال كل واحد من جزئيهما عند الاخر حال واحد  
 وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدما ولاخر حال يكون تاليا بحسب الوضع لا بطبع  
 ففرق ما بين المتصلة المركبة من المحلية والمتصلة والمقدم فيها المحلية متبعا  
 والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما فلا فرق بينهما  
 اذا كان المقدم فيها المحلية او المتصلة فكل ذلك في المركبة من المحلية  
 والمتصلة ومن المتصلة والمتصلة فلا جرم انقسمت الاقسام الثلاثة في  
 المتصلة الى القسمين دون المتصلة قاسما المتصلة تسعة واقسام المتصلة  
 ستة اما امثلة المتصلة فالاولى من المحليتين كقولك كلما كان الشيء انسانا  
 فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان  
 فكلاهما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من متصلتين كقولنا

لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك  
 لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك  
 لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك

لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك  
 لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك  
 لان ذلك لا يقتضي حصول الوصفين فيها ولا بالنظر في ذاتهما فليس بينهما الاشتراك بوجه واحد وانما في ذلك

2

۵۰  
مذہب و ایمان کا کلیہ  
افاضل

مجلس

المجلس الأعلى للثقافة  
مركز البحوث والدراسات  
مكتبة المخطوطات

100

طرح کتب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

11

...

فانما هي

كلما كان دائماً ما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً دائماً ما ان يكون منقسماً  
بتسدينين او غير منقسم والرابع من حملية ومنصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس  
لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس عكسه كقولنا  
ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار  
والسادس من حملية ومنصلة كقولنا ان كان هذا عدداً فهو دائماً ما زوج او فرد  
والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا اماً زوجاً او فرداً كان هذا عدداً والثامن  
من متصلة ومنصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
فدائماً ما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود او العاشر عكس  
ذلك كقولنا كلما كان دائماً ما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود  
فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما امثلة المنفصلة الاول من حمليتين  
كقولنا ما ان يكون العدد زوجاً او فرداً والثاني من متصلتين كقولنا دائماً ما  
ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن  
النهار موجوداً والثالث من منفصلتين كقولنا دائماً ما ان يكون هذا العدد  
زوجاً او فرداً واما ان يكون هذا العدد لا زوجاً ولا فرداً والرابع من حملية  
ومنصلة كقولنا دائماً ما ان لا يكون طلوع الشمس علّة لوجود النهار واما  
ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً والخامس من حملية و  
منفصلة كقولنا دائماً ما ان يكون هذا الشيء ليس عدداً واما ان يكون اماً زوجاً  
او فرداً والسادس من متصلة ومنصلة كقولنا دائماً ما ان يكون كلما  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا تكون

۱۵۱

نہیں کہیں گے کہ وہ

ہذا الطیۃ ان علی  
کان ہذا اذ

اؤنسر دواکان

١٨  
مسودة واجب ان  
مؤيد الواب

المصنف في

قالوا يا رسول الله انزلنا من السماء ماء فلهذا نخرج البقول

مجلسه فیلسوفین

۱۰۰

الحق  
اقول رب انفس عليا ربو نبيا  
الاول في النفي والبرهان  
الثاني في النفي والبرهان  
البرهان والبرهان  
بعض المسائل في الجبر  
عليه والبرهان  
القبضات والقبضات  
بعض المسائل في الجبر  
عليه والبرهان  
القبضات والقبضات  
بعض المسائل في الجبر  
عليه والبرهان

الانها موجودة **قال** الفصل الثالث في احكام القضاة باذخيرته مما يجب في الاجل  
التناقض وحده بانه اختلاف القضايتين بالاجابات السلب بحيث يقتضيه لئلا  
يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة **اقول** لما فرغ من تعريف القضية واقتضاها  
شرع في نواحيها واحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف معرفة غيره على احكام عليه  
وهو اختلاف قضيتين بالاجابات السلب بحيث يقتضيه لذاته صدق احدهما وكذب  
الآخر **لقولنا** زيد انسان وزيد ليس انسان فانهما مختلفان بالاجابات  
السلب اختلافهما يقتضيه لذاته ان يكون الاول صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف  
جنسي بعيد لانه قد يكون بين قضيتين قد يكون بين مفردين كالسماء والارض  
وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعم زيد انسانا فنشئ الى غير ذلك  
قوله قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين بالاجابات السلب نوعان احدهما  
بان يكون احدهما حتمية والاخر شرطية او متصلة او منفصلة او معدلة ومحصلة  
فقوله بالاجابات السلب اخرج الاختلاف بغير الاجابات السلب والاختلاف بالاجابات  
والسلب قد يكون بحيث يقتضيه ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد  
يكون بحيث لا يقتضيه ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمجروح فانهما  
قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضيه صدق احدهما  
وكذب الاخرى بل هما صادقان فقيده بقوله بحيث يقتضيه ليجزى الاختلاف  
الغير المقتضى والاختلاف المقتضى اما ان يكون مقتضيا لذاته وموضوعا  
لن لا يكون بل بواسطة او مخصوصا للمادة اما بواسطة فكما في ايجاب قضية  
وسلبا زعمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بشايطان فلاون الاختلاف

[illegible][illegible]



[illegible]

لأن المعاملة لكونها في قوة الجزئية من المحصولات في الحقيقة فإن كانتا مخصوصتين  
فالتناقض لا يتحقق بينهما إلا بعد تحقق ثمانى وحدتين الأولى وحدة الموضوع إذا لو  
الموضوع فيه لم يتناقضا لجواز صدقهما وكنهما معا كقولنا زيد قائم وعمد وليس بقائم  
الثانية وحدة المحمول فإنه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس  
الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق للبصر  
بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفروق للبصر بشرط كونه أسود الرابعة وحدة الكل والجزء فإنه  
إذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الرجل أبيض والرجل ليس بأبيض كل واحد منهما  
الزمان إذا لا تناقض إذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم أي لزيد ليس قائم أي لهارا  
السادسة وحدة المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس أي  
الدار زيد ليس بجالس أي في السوق السابعة وحدة الإضافة فإنه إذا اختلف الإضافة  
لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أبيض أي لعمد و زيد ليس بأبيض أي لبلو الثامنة وحدة  
القوة الفعل فإن النسبة كانت في أحد القضييتين بالفعل وفي الأخرى  
بالقوة لم يتناقضا كقولنا الخمر في الدن مسكورة بالقوة والحر في الدن ليس  
بمسكورة بالفعل فهذا ثمانية شروط ذكرها الفد مأ لتتحقق التناقض في  
المتأخرون إلى وحدتين وحدة الموضوع و وحدة المحمول فإن وحدة الموضوع  
يتركب من اثنين وحدة الشرط و وحدة الكل والجزء أما اندراج وحدة الشرط فلا في  
في قولنا الجسم مفروق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه أبيض والموضوع قولنا الجسم  
ليس بمفروق للبصر هو الجسم بل بشرط كونه أسود فالخلاف الشرطي يستتبع اختلاف الموضوع  
فلا اتحاد الموضوع للحد الشرط وأما اندراج وحدة الكل والجزء فلا في الموضوع قولنا الرجل أبيض والرجل ليس بأبيض

وہ کہتے ہیں کہ یہ سب کچھ

[illegible][illegible]









لا  
 قولكم ان البيان من ان  
 نقض المطلق العامة اذا  
 انقضت جهة الاطلاق وجوباً  
 يكون نقض السلب الاطلاق  
 وهو ليس بمرادهم الدوام الزاكن  
 بل هو الحكم بمرادهم  
 الذي فيها سلب الضرورة بحسب  
 الوصف ليس من شرط الضرورة  
 بل هو ما دام سلب الضرورة  
 شرط الوصف لا ان شرط الوصف  
 شرط الوصف لا ان شرط الوصف  
 الوصف قبل السلب فلا يشترط الوصف

دوام لا يجانبياً قصده رفع دوام لا يجانب اذا ارتفع دوام لا يجانب فاما ان يدوم السلب  
 او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب  
 لا يلزم جزم ما دهنك البيان ان نقض المطلق العامة الدائمة المطلقة فانت  
 اذا لم يكن لا يجانب المحلة يلزم السلب ثم اذا لم يكن السلب المحلة يلزم لا يجانب  
 ونقيض المشروطة العامة المحيية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب  
 الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف لقولنا كل من به ذات المحجب يمكن  
 ان يسعل في بعض اوقات كونه محجوباً وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة  
 كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الذات  
 تناقض سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف تناقض سلب الضرورية  
 بحسب الوصف ونقيض العرفية العامة المحيية المطلقة وهي التي يحكم فيها بانقضاء  
 او انسلب الفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثاله ما مر من قولنا كل  
 من به ذات المحجب يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه محجوباً ونسبته الى  
 العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب  
 الذات يتناقض الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يتناقض الاطلاق  
**قال** اما المركبات فان كانت كلية فتنقضها احد نقيض جزئها وذلك  
 جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت  
 ان الوجودية الدائمة تركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى  
 وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائمة المخالفة  
 او الدائمة الموافقة **اقول** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين

ان لا يكون وصف دخل فيها نحو ان  
 ان كان كاتبا ما دام ان لا ليس  
 في غير ضرورة فلا ان لا ليس  
 الا ان شرط الوصف سلب الضرورة  
 من غير اوقات الوصف يجوز ان يكون  
 ليس في غير اوقات الوصف لان السلب  
 هو كونه لا يوجب ان الوصف مشمول  
 لغيره لا يوجب ان الوصف مشمول  
 فيصير ان لا يكون مشمول  
 ان لا يكون كاتبا ليس من شرط  
 الاصلح ما دام كاتبا بالفعل بل  
 في بعض اوقات الوصف كالتسمية  
 ان كان كاتبا ليس من شرط  
 في شرح المطلق من ان لا يكون  
 الحينية المكتملة في بعض اوقات الوصف  
 بشرط ان الوصف في بعض اوقات  
 ان لا يكون كاتبا ليس من شرط  
 فلا يكون كاتبا في بعض اوقات الوصف  
 وصف في بعض اوقات الوصف  
 ان لا يكون كاتبا ليس من شرط  
 وصف في بعض اوقات الوصف

١٢٢

لا يجانباً قصده رفع دوام لا يجانب اذا ارتفع دوام لا يجانب فاما ان يدوم السلب  
 او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب  
 لا يلزم جزم ما دهنك البيان ان نقض المطلق العامة الدائمة المطلقة فانت  
 اذا لم يكن لا يجانب المحلة يلزم السلب ثم اذا لم يكن السلب المحلة يلزم لا يجانب  
 ونقيض المشروطة العامة المحيية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب  
 الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف لقولنا كل من به ذات المحجب يمكن  
 ان يسعل في بعض اوقات كونه محجوباً وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة  
 كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الذات  
 تناقض سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف تناقض سلب الضرورية  
 بحسب الوصف ونقيض العرفية العامة المحيية المطلقة وهي التي يحكم فيها بانقضاء  
 او انسلب الفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثاله ما مر من قولنا كل  
 من به ذات المحجب يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه محجوباً ونسبته الى  
 العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب  
 الذات يتناقض الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يتناقض الاطلاق

Q

[illegible]

مختلفتين بالاحتياج السلب فقيضهما رفع ذلك المجموع لكن رفع المجموع انما يكون رفع  
 احد جزئيه لا على التعيين فان جزئيه اذا تحققا تحقق المجموع ورفع احد الجزئين  
 هو احد تقيض الجزئين لا على التعيين فيكون لازما مساويا لنقيض المركبة وهو المفهوم  
 المرددين تقيض الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مردد بينهما فيقام هذا النقيض  
 واما ذلك النقيض بالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من تقيض الجزئين فيكون  
 طريق اخذ نقيض المركبة ان تحلل الى بسيطتين او يؤخذ اكل منهما نقيض وتركتب منفصلة  
 مانعة الخلو من النقيضين ففي مساوية لنقيضهما لانه متى صدق الاصل كذبت  
 المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزاءه ومنه صدق الجزان كذب نقيضاهما  
 فتكذب المنفصلة المانعة الخلو لكن جزئيهما متى كذب الاصل صدقت المنفصلة  
 لانه متى كذب الاصل ذاهبين ان يكذب احد جزئيه ومتى كذب احد جزئيه  
 صدق تقيضه فتصدق المنفصلة لصدق احد جزئيهما وذلك اي اخذ نقيض  
 المركبة جاعلا بعد الاحاطة بحقائق الركبان ونقائض البسائط فانه اذا تحقق  
 ان الوجودية للادائة مركبة من مطلقتين عامتين او هما من فقه لا اصل  
 في الكيف واخرها مخالفة له في الكيف وتحققت ان نقيض المطلقة العامة  
 الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة علمت  
 ان نقيض الوجودية للادائة اما الدائمة المخالفة الدائمة الموافقة  
 فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما يكتفى نقيضه  
 انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما او بعض الانسان  
 ضاحك دائما فقولنا ليس كذلك وهو رفع للمجموع نقيضه الصريح وقولنا بل

6-17-68

[illegible]

لا يمكن ان يكون سلبا  
 كذا في قوله لا بد من  
 انما هو في قوله لا بد  
 مفهوم من قوله لا بد  
 المفهوم من قوله لا بد  
 لا يمكن ان يكون سلبا  
 لا يمكن ان يكون سلبا

انما هو في قوله لا بد من  
 مفهوم من قوله لا بد  
 المفهوم من قوله لا بد  
 لا يمكن ان يكون سلبا  
 لا يمكن ان يكون سلبا

قطبي

اما كن او اما كن المنفصلة المسادية للنقيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات  
 وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان  
 لادائها مع كذب كل واحد من نقيض جزئها بل الحق في نقيضها ان يرد دبين  
 نقيض الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضيهما  
 فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوانا اما ليس بحيوانا اما قول ما مكن  
 حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم  
 بين نقيض الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المودود فان لم يكن  
 يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما عن افراد الباقية فتلك  
 الجزئية الدائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث ثبت للمحمل  
 تارة ويسلب عنه اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة كذلك لا يمكن ان يثبت  
 كل واحد من نقيض جزئها اي كليتين اما الكلية الموجبة فلدام سلب المحمول  
 عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلدام ايجاب المحمول لبعض الافراد كقولنا  
 بعض الجسم حيوان لادائها فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما مسلوب  
 عن افراد الباقية دائما فتلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان  
 دائما ولا شيء من الجسم حيوان دائما بل الحق في نقيضها ان يرد دبين نقيض الجزئين  
 لكل واحد واحد لانا اذا قلنا لبعض ج ب لادائها كان معناها ان بعض ج بحيث  
 يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت اخر فنقيضه انه ليس كذلك فاذا  
 لم يكن بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر يكون  
 كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما وهو الذي بين نقيض

انما هو في قوله لا بد من  
 مفهوم من قوله لا بد  
 المفهوم من قوله لا بد  
 لا يمكن ان يكون سلبا  
 لا يمكن ان يكون سلبا

لا يمكن ان يكون سلبا  
 لا يمكن ان يكون سلبا

الجزئين ككل واحد وأي ككل واحد لا يتخلو عن نصيبهما شيئاً في ملك الملك  
كل جسم اما حيوان دائماً وليس حيوان دائماً ويشتمل على ثلثة مفهومات كونه كلاً  
واحد من افراد الموضوع لا يتخلو اما ان يثبت له المخرج أما ان لا يثبت له دائماً  
واذا لم يثبت له فإن يتخلو اما ان يكون مسلوباً فهو كلاً دائماً او مساوياً للقطعة  
وقابلة للموضوع أما ان الجزء الثاني يشتمل على مفهومات **ثلاثة** هي مفهومات  
ما نفعه الكلوم من هذه المفهومات الثلثة كانت مساوية ايضاً لمفهوم  
كل واحد اما ان يثبت دائماً ولا يثبت من جزئ دائماً او بعض جزئ دائماً او بعض  
ليس بـ دائماً فهو طريق ثالث اخذ الفيلسوفين بأن قلت كما ان المركبة الكلية عبارة  
عن مجموع قضيتين فكل المركبة الجزئية وزعم المجموع انما هو جزء من الجزئين  
احد نقض الجزئين **الآن** هو المفهوم المردف كما يكفي في تبيين انك لا تقضي في  
نقيض الجزئية **ولانما** الفرق قلت معنى من الكلمة المركبة هو بعينه مفهوم  
المتألفين بالاجزاء السلب فاذا اخذت أيضاً كما يكون احد نقيضيهما مساوياً  
لنقيضها واما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس مفهوماً من الجزئيتين المختلفتين  
وسلباً لان موضوع الاستجاب في المركبة الكلية بعينه موضوع السلب موضوع  
الجزئية الواحدة لا يجب ان يكون موضوع الجزئية السالبة مجازاً فغيرها بل مفهوم  
الجزئيتين اعم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صحت الجزئيتان المختلفتان  
بالاجزاء السلب مع اتحاد الموضوع صحت الجزئيتان المختلفتان بالاجزاء  
والسلب مطلقاً بدون العكس فيكون احد نقيضيهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية  
لان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فلا يكون مساوياً لنقيضه وهذا

محرم الحرام ١٢٨٥



قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور

قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور

جاز اجتماع المركبة الجزئية مع احد الكليتين على الكذب فان احد الكليتين لما كان الخاص  
 من نقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز ان يكذب بدون لاعلم فربما يصدق  
 نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احد الكليتين وحيثما كان الكذب كما في المثال  
 المضروب فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كاذب فيصدق نقيضه مع كذب  
 احد الكليتين الاخص من نقيضه **قال** واما الشرطية فنقيض الكلية ههنا  
 الجزئية الموافقة في الجنس والنوع والمخالفة الكيف والكيف بالعكس **اقول** اما الشرطية  
 فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس في  
 الاتصال والانفصال والنوع في اللزوم والعناد والاتفاق وبالعكس فنقيض الموجبة  
 الكلية اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعنادية الكلية العنادية الجزئية  
 والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في باقي الشرطيات فاذا قلنا كان آ ب ج  
 دلزومية كان نقيضه ليس كلما كان آ ب ج دلزومية واذا قلنا آ دائما  
 ان يكون آ ب اوج وحقيقة فنقيضه ليس دائما اما ان يكون آ ب اوج وحقيقة  
 وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء  
 الاول من القضية تانيا والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف مجاهلها **اقول**  
 من احكام القضايا بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية  
 تانيا والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف مجاهلها كما اذا اردنا عكس قولنا  
 كل انسان حيوان بدلنا جزئية وقلنا بعض الحيوان انسان وعكس قولنا لا شيء  
 من الانسان يحرق قلنا لا شيء من الحجر بانسان فالمواد بالجزء الاول والثاني الجزئان في ذلك  
 لا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة وهذان الموضوعان

قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور

قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور

قلت ان مقتضى نقيض من  
 يكون لا يقتضيه نقيض من  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور  
 الحيات لا لا يشترط الا في النور

المحول والعكس لا يصلي ذات الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع  
 العكس هو ذات المحول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس  
 للاق التخرين في الذكرى في الوصف العنوان ووصف المحول لا في التخرين  
 الحقيقيين لا يقع فعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان خريتها متميزان  
 في الذكود الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً  
 لها لصد التبريف عليه لكنهم مراحوا بانها لا عكس لها لان قولهم ان المنفصلة  
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً الحكم  
 على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او  
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة  
 هذا لذل غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها  
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس  
 للمنفصلات الا ذلك دائماً قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل  
 الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم ليستعمل عكس المحليات والشرطيات وليس المراد بيقاً  
 الصد ان العكس لا يصل يكونان صادقون في الواقع بل المراد ان الاصل يكون  
 بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصد لان العكس  
 لازم من لوازم القضية وليست قيل صدق اللزوم بدون صدق اللازم ولم يعتبر نقاء  
 الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان  
 كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمواد يتقار الكيف ان  
 لو كان موجبا كان العكس ايضاً موجبا وان كان سالبا فسالبا دائماً فاصطفاهم

فان قيل لا بد من ان يكون المحول موضوعاً بل موضوعاً  
 فالتبديل ليس هو ذات المحول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس  
 للاق التخرين في الذكرى في الوصف العنوان ووصف المحول لا في التخرين  
 الحقيقيين لا يقع فعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان خريتها متميزان  
 في الذكود الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً  
 لها لصد التبريف عليه لكنهم مراحوا بانها لا عكس لها لان قولهم ان المنفصلة  
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً الحكم  
 على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او  
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة  
 هذا لذل غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها  
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس  
 للمنفصلات الا ذلك دائماً قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل  
 الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم ليستعمل عكس المحليات والشرطيات وليس المراد بيقاً

فان قيل لا بد من ان يكون المحول موضوعاً بل موضوعاً  
 فالتبديل ليس هو ذات المحول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس  
 للاق التخرين في الذكرى في الوصف العنوان ووصف المحول لا في التخرين  
 الحقيقيين لا يقع فعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان خريتها متميزان  
 في الذكود الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً  
 لها لصد التبريف عليه لكنهم مراحوا بانها لا عكس لها لان قولهم ان المنفصلة  
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً الحكم  
 على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او  
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة  
 هذا لذل غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها  
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس  
 للمنفصلات الا ذلك دائماً قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل  
 الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم ليستعمل عكس المحليات والشرطيات وليس المراد بيقاً

فان قيل لا بد من ان يكون المحول موضوعاً بل موضوعاً  
 فالتبديل ليس هو ذات المحول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس  
 للاق التخرين في الذكرى في الوصف العنوان ووصف المحول لا في التخرين  
 الحقيقيين لا يقع فعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان خريتها متميزان  
 في الذكود الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً  
 لها لصد التبريف عليه لكنهم مراحوا بانها لا عكس لها لان قولهم ان المنفصلة  
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً الحكم  
 على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او  
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة  
 هذا لذل غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها  
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس  
 للمنفصلات الا ذلك دائماً قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل  
 الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم ليستعمل عكس المحليات والشرطيات وليس المراد بيقاً

2

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المؤمنين الذين آمنوا بالكتاب العظيم في اليوم العظيم

الف

**عبدالحليم عبد الوكيل**

2

منع من التداول

مفتی محمد رفیع

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُوهُ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ وَلَا تَعْلَمُوا إِلَّا بِأَقْوَامٍ أَعْلَمُوا بِهِ

مستوفى

لأنه لا يخفى في عبار  
عبد المولى  
أه وحق لا

لا يتم بتبطل القضاء وان لم يوجد هـا في الاكثر بعد التبدل صادقة لازمة الاموافقة  
لها في الكيف **قال** ما السوالب فان كانت كلية فسيب منها وهـا الوقتيتان والوجوديتان  
وامكننا في المطلقة العامة لا تنعكس لا متناع العكس في اخصها وهـا الوقتية لصق  
قولنا بالضرورة الاشئ من اتمر فيخص وقت التوحيب لادامها وكذب قولنا بعض المتخفف  
ليس بقرى بالامكان العام الذي هو عام اجتهات لان كل مختص فهو قوب بالضرورة  
واذا لم تنعكس لاخص انه تنعكس لازم اذا وانعكس لازم فانعكس لاخص لان لازم  
الاعم لازم لاخص ضرورة **اقول** قد اشرت الى اعادة بتقدم عكس السوالب  
لان منها تنعكس كلية واليد والكسب واليد من الجزئية واليد انما  
لان اريد في العلم واضبطنا سائر السامات كلية واليد في فان كانت كلية فليس  
منها وهـا الوقتيتان والوجوديتان والمكان في العامة لا تنعكس لان  
اخصها وهـا الوقتية لا ينعكس متى لم ينعكس في اخص لم ينكس لازم اما في الوقتية  
لا تنعكس فلصد قولنا الاشئ من اتمر فيخص وقت التوحيب لادامها  
كذب قولنا بعض المتخفف ليس بقرى بالامكان العام الذي هو عام اجتهات لان كل مختص  
فهو قوب بالضرورة واما انه متى لم ينعكس لاخص لم ينكس لازم فلا بد لو  
انعكس لازم لا تنعكس لاخص لان العكس لازم لازم ولا اعم لازم لازم لازم لازم  
واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوما كلياً فلا يتعين ذلك  
بصدق العكس معها في ما في واحد بل يلزمها في جميعها الى ابدان ينطبق على جميع المواد ومعنى  
انعكاسها ان ليس يلزمها العكس لزوما كلياً فيتضم ذلك بالتحلف في مادة  
واحدة فانه لو يلزمها لزوما كلياً لم يتحلف في شئ من المواد فلهذا اكتفى في

[illegible][illegible]

Q.

[illegible]

مجلس علماء الهند  
مجلس علماء الهند  
مجلس علماء الهند

مفتاح السرائر

مجلس شورای اسلامی

از این رو

از بین ملاقات

جانب الجنوب

پیش رو

۹

مجلس القضاء

بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة ولحقا دون الانعكاس قال اما الضرورية والدائمة  
المطلقة فتعكسان ائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كاشي من جرب  
فيصدق دائما كاشي من جرب ولا ينعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل بل  
بعض ب ليس ب بالضرورة الضرورية ودائما كاشي الدائمة وهو **اقول** من السوال  
الكلية الضرورية المطلقة والائمة المطلقة وهما تعكسان سالبة دائمة  
كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كاشي من جرب وجب ان يصدق دائما كاشي  
من جرب والا صدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق العام وينضم الى الاصل  
هكذا بعض ب ج بالاطلاق كاشي من جرب بالضرورة او دائما كاشي بعض ليس ب  
بالضرورة في الضرورية وبالذم في الدائمة وهو مع هذا المحال ليس بالذم من تركيب  
المقدولين لصحة كل من الاصل لان مفروض الصدق فنعين ان يكون لازما من نقيض  
العكس فيكون محم فيكون العكس حقا لا يقال لانه كذب قولنا بعض ب ليس ب لجواز  
ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة  
اما لعدم الموضوع او لوجوده مع عدم المحمول عنه لكن الاول ههنا منقذ  
لوجود بعض ب حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن  
بالعدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كنفسيها  
وهو فاسد لجواز امكان صفة لتوعين ثبتت لاحدهما فقط بالفعل دون الآخر  
فيكون النوع الآخر مسلوبا بعمالة تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الحقيقة  
له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرد للحمار  
وثابت للفرد بالفعل دون الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بخارج بالضرورة

٥١٢٩

[illegible][illegible]







قوله لا يتعكس لان  
 فاعلم ان لا يمكن ان يكون  
 وهذا هو الصدق في الاول  
 وصدق كل من الصدق في الاول  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات

الكلية سبع منها لا تنعكس ست منها تنعكس في السوالب الجزئية لا تنعكس  
 الا المشروطة والعرفية الخاصتان فانها تنعكس اعرفية خاصة لانه اذا صدق  
 بالضرورة او دائما ليس بعض ج ب مادام ج لا دائما صدق دائما ليس بعض ج  
 ج مادام ب لا دائما لان فرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لا دائما  
 قد ج بالفعل وهو ظاهر د ب بحكمه الاول واما و ليس ج مادام ب  
 ولا لكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات كونه ج لان  
 الوصفين اذا تقارنا على ذات يثبت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ليس  
 مادام ج هذا خلف واذا قد صدق ج وب على ذاتهما فيه امكنه كان ج لم يكن  
 ب متى كان ب لم يكن ج صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما فانه لما  
 صدق على د ب وصدق ليس ج مادام ب صدق بعض ب ليس ج مادام ب  
 وهو الجزء الاول من العكس لما صدق عليه انه ج وب صدق عليه بعض ب ج  
 بالفعل وهو لا دام العكس فيصدق العكس الجزئية معاداما السوالب الجزئية  
 الباقية فلا تنعكس لانها اما لسوالب الاربع التي هي الدائمتان والعامتان اما  
 السوالب السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وهي  
 منحصلا لا ينعكس اما الضرورية فلصدقا قولنا بعض الحيوان ليس انسان بالضرورة  
 مع كذب بعض الانسان ليس يحيطون بالامكان العام اذ كل انسان حيوان  
 بالضرورة واما الوقتية فلصدقا بعض الوقتية فقت التبريم لا دائما وكذب  
 بعض المتخسف ليس تقهر بالامكان العام لان كل متخسف تقهر بالضرورة واذا كان  
 الاخص لا ينعكس الا عام لان النكاس لا عام مستلزم لا انعكاس الاخص لا يقال

قوله لا يتعكس لان  
 فاعلم ان لا يمكن ان يكون  
 وهذا هو الصدق في الاول  
 وصدق كل من الصدق في الاول  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 قوله لا يتعكس لان  
 فاعلم ان لا يمكن ان يكون  
 وهذا هو الصدق في الاول  
 وصدق كل من الصدق في الاول  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 قوله لا يتعكس لان  
 فاعلم ان لا يمكن ان يكون  
 وهذا هو الصدق في الاول  
 وصدق كل من الصدق في الاول  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات

قوله لا يتعكس لان  
 فاعلم ان لا يمكن ان يكون  
 وهذا هو الصدق في الاول  
 وصدق كل من الصدق في الاول  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات  
 لان ذات الموضوع ذات

السؤال السابع في انعكاس الكلية لا تنعكس يلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها  
السؤال الثامن في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال التاسع في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها

قد تبين ان السؤال السابع الكلية لا تنعكس يلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها  
الكلية انفس من الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق اخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات  
وتعيين الطريق ليس من باب المناظرة **قال** اما الموجبة كلية كانت او جزئية  
فلا تنعكس كلية صدق الاحتمال كون المحول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان  
واما في الجزئية في الضرورية والدائمة والعامة تنعكس جزئية مالم تكن مالم تكن  
كل ج ب باحد الجهات الاربع المذكورة فبعض ج ح حين هو ب لافلا شئ من ج هـ  
ب هو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ح بالضرورة او دائما في الضرورية و  
الدائمة وما دام ج في العامين وهو محال اما الخاصتان فتعكسا جزئية  
مطلقة مقيدة باللا ودام اما الجزئية المطلقة فيكونها لازمة لعاميتها واما  
اللا ودام في الاصل الكلي فلا بد لو كذب بعض ج ليس ج بالفعل لصدق كل ج ح  
فتضمه الى الجزئ الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب ما دام ج ينتج  
كل ج ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني ايضا هو قولنا لا شئ من ج ح بالاطلاق العام ينتج  
لا شئ من ج ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئية  
فتفرض الموضوع فهو ليس ج بالفعل ولا كان ج دائما في امثاله ام الباء ودام  
الجيم لكن اللازم باطل لفيه الاصل باللا ودام واما الوقتين فالوجودتيان  
والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحد  
الجهات الخمس المذكورة فبعض ج ح بالاطلاق العام ولا يصدق لا شئ  
من ج ح دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ح دائما وهو محال **اقول** اما

السؤال العاشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الحادي عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثاني عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثالث عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الرابع عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الخامس عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال السادس عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال السابع عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثامن عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال التاسع عشر في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال العشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الحادي والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثاني والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثالث والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الرابع والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الخامس والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال السادس والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال السابع والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثامن والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال التاسع والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال العشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها

مجموع

السؤال الحادي والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثاني والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثالث والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الرابع والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الخامس والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال السادس والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال السابع والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال الثامن والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال التاسع والعشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها  
السؤال العشرون في الجزئية وعدم انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها لا يلزم من ذلك انعكاسها

لا بد من العلم بالاعتقادات والاعتقادات لا بد من العلم بالاعتقادات

كان حكمه السوابك اما الموجبات فهي لا تنعكس في الكم كلية سوء كانت كلية او  
جزئية مجاز ان يكون المحول فيها اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد  
العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كلية كاذب لما في الجعفة بالضرورة والارثمة  
والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالخلف فانه اذا صدق كل ج ب او بعضه  
ب باحد الجهات الاربع بالضرورة او دائما او مادام ج وجب ان يصدق بعض ج  
حين هو ب الا ان ينقضه وهو لا شيء من ج مادام ب وهو مع الاصل  
يتم لا شيء من ج بالضرورة او دائما كان الاصل ضروريا او دائما او مادام  
ج ان كان احد العامتين وهو محتمل لاحد ان ينعكس استعماله بناء على جواز  
سلب شيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجودا اما الحما  
فتنعكس حينية مطلقة لارثمة فانه اذا صدق بالضرورة او دائما  
كل ج ب او بعضه ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ج حين هو ب  
لادائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فلكنها لازمة  
لعامتيهما واما الالادام وهو بعض ب لبس ج بلاطلاق العام فلازم لو كذب  
لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما وبالضرورة  
او دائما كل ج ب مادام ج لينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني الذي  
هو الالادام ونقول كل ب ج دائما ولا شيء من ج ب بلاطلاق العام لينتج لا شيء  
من ب ب بلاطلاق فلو صدق كل ب ج دائما لزم صدق كل ب ب  
دائما ولا شيء من ب ب بلاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محتمل اذا كان  
الاصل كلية واما اذا كان جزئيا فلازم فيه هذا البيا لان جزئية جزء بيتان

[illegible]

३.

[illegible]

جنتی و انجمن

[illegible]

البغى لان قوت  
 منيا لانها كهيبة الاصلا  
 ابيات لطريق الافاضة  
 اوفى لان الخبر في علم  
 اعلام يتقدم في علم  
 عظيم في الروايات  
 معجزة في كفاية  
 قوله والوفيقان اه قبل  
 بيان وامر ان كل  
 المصلحة العاقل في  
 ترك كل عيب في  
 القامه

١٣٥ هـ  
الزوار

بل نغزو البعد واللام  
 عامة لا محالة واللام صدقها حقيقة مطلقة  
 بخصوصية من خصوصيات صدقها حقيقة  
 ان المقدمة الاخيرة متميزة عن الاخيرة  
 عدم العلم بعدم صدقها حقيقة انما هي  
 لا العلم بعدم صدقها حقيقة بخصوصية  
 لا العلم بعدم الصدق والصدق بخصوصية  
 ١٧ قوله في الاصل الى ان  
 الحقن الاصل الى ان  
 انعكوس به ان الفرض  
 فمواثبات المطلوب  
 على المطلوب

[illegible]

الحق

عکس اولیای عالم و اولاد ایشان  
عکس دوم الدور و اولاد ایشان  
عکس سوم اعیان و اولاد ایشان  
عکس چهارم اعیان و اولاد ایشان  
عکس پنجم اعیان و اولاد ایشان  
عکس ششم اعیان و اولاد ایشان  
عکس هفتم اعیان و اولاد ایشان  
عکس هشتم اعیان و اولاد ایشان  
عکس نهم اعیان و اولاد ایشان  
عکس دهم اعیان و اولاد ایشان

القضايا الباقية العكس نفويض عكسها الى ما هو اخص من لقائنها اما في الدائرتين  
والعامتين والخاصتين فلو ان نفويض علوهما سالبة عرفية عامة وهي تنعكس الى  
العرفية العامة التي هي اخص من نقائضها واما في الوقتيتين الوجوديتين فلو ان نفويض  
عكسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقائضها مثلاً اذا صدق بعض ج ب بالاطلاق  
صدق بعض ج ب بالاطلاق والا فلا شيء من ج ب ج د دائماً وتنعكس الى شيء من ج ب  
دائماً هو نفويض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق بعض  
ج ب بالضرورة فبعض ج ب حين هو ب د لا فلا شيء من ج ب ج د دائماً  
ب د دائماً فلا شيء من ج ب ج د دائماً وهو اخص من نفويض بعض ج ب بالضرورة  
اعني قوله لا شيء من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس انما اخصص هذا الطريق  
بالموجبات لان بيان انعكاس السوالب موقوف على عكوس الموجبات كما توقف بيان  
انعكاسها على عكوس السوالب فلما قدمها امكن ان يبين به عكوس الموجبات بخلاف  
السوالب **قال** وانه الممكنة ان نقائضها في انعكاسها عن عدمه غير معلوم لتوقف  
البرهان المذكور للانعكاس فيسبهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على  
الصعق الممكنة مع الكبر في الضرورية في الشكل الاول والثالث الذين كل واحد  
منهما غير متحقق ولعدم الظفر بدليل يوجب ان انعكاسها في التطبيقين  
ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجه واحد بالخلاف  
اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان العام والا فلا شيء  
من ج ب بالضرورة ونضمه مع الاصل ونقول بعض ج ب بالامكان لا شيء من ج ب  
بالضرورة ينتج بعض ج ب ليس ج بالضرورة وانه محال وثانيتها الافتراض هو ان

[illegible]

لا تفرق بين  
 بلادى لنا انما خاضع  
 انك بالفرقة : فم يهوى بالاراض  
 العام لان سلب الناس من غير  
 من الخائب وبما كان لهم من  
 ما هو من ان السائق الوقيت  
 من الكثرة خاصة لانها نفس من  
 الخاصة السالبة بالوجوب والساكن  
 لا فرق بينا على الكثرة الى الاسم  
 وانه لم يفسد النفس ان يفسد الاسم  
 فادركت عدم انما من الكثرة الخاصة  
 العوجية حيث عدم انما من العوجية  
 العامة فلا بد مما هو سبب  
 الى القدر او الى

اللائم كما كررتم  
فخلص الكثرة  
الخامسة الموشح بالزبد  
والخبر السليبي وقدر  
انما في مذهب الخرافة  
بالعقارب والزواجر  
وقد توقفت المعصية  
في العبد الكريم  
رسالة الطوبى

ذات جـ وبـ قد بـ بالامكان ودـ جـ فبعض بـ جـ بالامكان هو المظهر الثاني  
طريق العكس فانه لو كنـ بـ بعض بـ جـ بالامكان يصـ لاشئ من جـ بالضرورة  
فالعكس لاشئ من جـ بالضرورة وقد كان بعض جـ بـ بالامكان فيجتمع النقيضان وهذا  
الذي نلنا من اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغر الممكنة في الشكل الاول والثالث  
وسنرى انهما عقيمة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها  
وقد تبين انهما لا تنعكس الا دائما فلما لم يتم هذه الدلائل ولم ينظر المصير بدليل  
على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واشكرنا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل كما هو مبين  
الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل ان ما هو جـ بالفعل بـ بالامكان  
ومفهوم العكس ان ما هو بـ بالفعل جـ بالامكان يجوز ان يكون بـ بالامكان وان لا يجوز  
من القوة الى الفعل اصل فلا يصـ العكس مما يصـ المثال المذكور في السالبة  
الضرورية فانه يصـ كل حمار موكوب زيد بالامكان يكنـ بـ بعض ما هو موكوب زيد  
بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو موكوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شئ  
الفرس حمار بالضرورة فلا شئ مما هو موكوب زيد بحمار بالضرورة واما اذا اعتبرناه  
بالامكان كما هو ذهب الفارابي ننعكس الممكنة كنفسها لان مفهومها ان ما هو جـ  
بالامكان فهو بـ بالامكان فما هو بـ بالامكان جـ بالامكان لا محالة ويتضمـ لك  
من هذه المباحث ان انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس الموجبة  
الممكنة كنفسها وبالعكس وكل ذلك بطريق العكس قال اما الشروطة فالمستقلة  
الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس  
لا ننتظم مع الاصل قبا سامتجا للمـ واما السالبة الجزئية فلا تنعكس بصـ

[illegible]





قوله نقض في جواب الاول  
 نقض في جواب الثاني  
 نقض في جواب الثالث  
 نقض في جواب الرابع  
 نقض في جواب الخامس  
 نقض في جواب السادس  
 نقض في جواب السابع  
 نقض في جواب الثامن  
 نقض في جواب التاسع  
 نقض في جواب العاشر  
 نقض في جواب الحادي عشر  
 نقض في جواب الثاني عشر  
 نقض في جواب الثالث عشر  
 نقض في جواب الرابع عشر  
 نقض في جواب الخامس عشر  
 نقض في جواب السادس عشر  
 نقض في جواب السابع عشر  
 نقض في جواب الثامن عشر  
 نقض في جواب التاسع عشر  
 نقض في جواب العشرون

جزئياً بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صد البحث قال البحث الثالث في عكس  
 النقيض هو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثاني عكس الأول  
 مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدق **قوله** قال قدماء المنطقيين  
 النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً أولاً ونقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء  
 الكيف والصدق فيما هما فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان  
 ليس بالانسان وحكمه الموجبات فيه حكمه السوالب في العكس المستوي بالعكس حتى ان  
 الموجبة الكلية تنعكس لنفسها فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب  
 ليس ج ولا ننعكس ما ليس ب ج وتنعكس بالانعكس المستوي الى قولنا بعض ج  
 ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف وينضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس  
 ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب وانه مح والموجبة الجزئية لا تنعكس  
 لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكن بقولنا بعض الانسان لا حيوان السالبة  
 كلية كانت اوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب ليس  
 بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج  
 وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب وقد كان لا شيء اوليس بعض ج ب هذا  
 خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس لنفسها لانه اذا صدق قلنا  
 ا ب فـ جـ فـ كل ما لم يكن جـ د لم يكن ا ب لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزم  
 ولا يجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزم وهو مما يهدم الملازمة بينهما والموجبة  
 الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كل انسانا  
 وكذلك قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا والسالبة تنعكس الى سالبة جزئية

١٣٩

من قولنا لا شيء من ج ب ليس ب ج  
 نقض في جواب الاول  
 نقض في جواب الثاني  
 نقض في جواب الثالث  
 نقض في جواب الرابع  
 نقض في جواب الخامس  
 نقض في جواب السادس  
 نقض في جواب السابع  
 نقض في جواب الثامن  
 نقض في جواب التاسع  
 نقض في جواب العاشر  
 نقض في جواب الحادي عشر  
 نقض في جواب الثاني عشر  
 نقض في جواب الثالث عشر  
 نقض في جواب الرابع عشر  
 نقض في جواب الخامس عشر  
 نقض في جواب السادس عشر  
 نقض في جواب السابع عشر  
 نقض في جواب الثامن عشر  
 نقض في جواب التاسع عشر  
 نقض في جواب العشرون

اوليس معنى الاول  
 نقض في جواب الاول  
 نقض في جواب الثاني  
 نقض في جواب الثالث  
 نقض في جواب الرابع  
 نقض في جواب الخامس  
 نقض في جواب السادس  
 نقض في جواب السابع  
 نقض في جواب الثامن  
 نقض في جواب التاسع  
 نقض في جواب العاشر  
 نقض في جواب الحادي عشر  
 نقض في جواب الثاني عشر  
 نقض في جواب الثالث عشر  
 نقض في جواب الرابع عشر  
 نقض في جواب الخامس عشر  
 نقض في جواب السادس عشر  
 نقض في جواب السابع عشر  
 نقض في جواب الثامن عشر  
 نقض في جواب التاسع عشر  
 نقض في جواب العشرون

قلنا اما الموجهات او  
مناخين حكم الموجهات  
لحق

سنة ١٢٨٥ هـ  
 على راحة المستوفين  
 قائل انما الوجبات  
 انما كانت على الوجبات  
 انما كانت على الوجبات  
 انما كانت على الوجبات

المستوفى  
اعلى القسطنطينية والرجوع  
لما لا يتصل اصله بالدار  
المال

بشكل دائم والوصفيات  
من المكن مع قديم الأوامر

الجزء في الخاتمة  
نصرك

دانشگاه عرفیه خاقدی

بالفرقة بعض  
صدق ليس بعض  
ليس ب لا و

لانه اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آ ب فم د فقد لا يكون اذا لم يكن  
 ج د لم يكن آ ب ولا فكما لم يكن ج د لم يكن آ ب تنعكس الى كلما كان آ ب كان ج د و  
 قد كان ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آ ب فم د هذا اخذ وقال المتأخرون ولا نسلم  
 ان يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ب ج غاية ما في الباب انه يلزم منه صدق  
 قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس ب ج لان السامع  
 يعد دلة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعود لا يستلزم صدق الاخص فاما متبعوا  
 الطريقة غير التعريفية الى ما عرف به المص هو جعل الجزء الاول من القضية نقیض الثاني والثاني  
 من الاول سمعوا الفة الاصل في الكيف وموافقة في الصدق فالمواد بانقضیه ههنا  
 هي التي تحصل بعد هذا التبدیل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستولي  
 فانها هي الاصل بعينه فاخذ الجزء الثاني من الاصل وجعل الجزء الاول نقیضه وناخذ  
 الجزء الاول من الاصل وجعل الجزء الثاني عليه فاذا اخذنا عكس قولنا كل انسان  
 حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقیضه الا ان اخذنا الانسان  
 وجعلنا الجزء الثاني عینه فيحصل الاشياء ما ليس حيوانا با انسان هي القضية المم  
 من العكس ولا وضمان يقال انه جعل نقیض الجزء الثاني من الاصل ولا وعين الجزء الاول  
 ثانيا اعم المخالفة في الكيف وموافقة في الصدق في ال اما الموجبات فان كانت كلية  
 فسميع منها وهي التي لا تنعكس سوا البتة بالعكس المستولي تنعكس لانه يصدق بالضرورة  
 كل مرفوع وليس منخسف وقت التربع لاداء ما د وعكسها ماعرف وتنعكس بالضرورة  
 الدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فم د الاشياء ما ليس  
 د لا فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو م الاصل بته بعض ما ليس ب بالضرورة في

بالغزوة بعض من باب ما دام مع لا دار  
صدق ليس بعض باليس باب ما دام  
ليس باب لا دار ما لا تفرق ذات  
الموضوعة ما مع باب ما دام  
مع لا دار ما وقد ليس باب الفصل  
تفصيل الامم بالادام ليس باب الفصل  
جميع اوقات ليس باب ما دام  
مع بعض اوقات مع لا دار ليس باب  
مع بعض اوقات مع لا دار ليس باب  
وارا اوقات مع الفصل ودر ما دام  
وارا اوقات مع الفصل ودر ما دام  
ليس باب مع جميع اوقات ليس باب  
مع اوقات ليس باب ما دام ليس باب  
من ليس باب اوقات ليس باب

3.

[illegible]

3.

[illegible]

عكسه هو ليس بعض المحسف بقدر بلامكان العام لما عرفت ان كل محسف قمر بالضرر  
واذا انعكس التسمية لم تنعكس شئ من المعنى لان عدم انعكاس الاصل يستلزم عدم انعكاس  
الماور غير هوية والضرر ديد والدائمة تنعكس دائمة كلية لانه اذا اصل بالضرر اود اكل  
جرب فدا اكل شئ مما ليس بجرب ولا يفيض ما ليس بجرب والفعل ونضمة في الاصل ونقول بعض  
ليس بجرب بافعال بالضرورة اود اكل جرب ينتج بعض ما ليس بجرب بالضرورة ان كان الاصل ضروريا  
اود اكل ان كان اتحادا له محال الضرورية لا تنعكس كقوله لانه يصح في المثال المذكور  
بالضرورة كل موكوب زيد فرس مع كذا شئ مما ليس بفرس موكوب زيد بالضرورة  
قولنا بعض ما ليس بفرس موكوب زيد بلامكان العام وهو اتحاد المشروطة والعرفية العا  
تنعكس اعرفية عامة كلية لانا اذا قلنا بالضرورة اود اكل جرب ما دام جرب  
فان بعض ما ليس بفرس موكوب زيد بلامكان العام وهو اتحاد المشروطة والعرفية العا  
تنعكس اعرفية عامة كلية لانا اذا قلنا بالضرورة اود اكل جرب ما دام جرب









[illegible]



[illegible]

2

فذلكم المقصد الاقصى  
والطلب الاكبر من ان يكون  
المقصود منه ترفيع العلم  
على تعصيله وبذل السعير  
لحقائقه وفقد ولائحه  
الماضي حيث لا يمكن  
مباشرة ان يكون المقاصد  
المقصود ان لا يكون  
فذلكم المقصد الاقصى  
من الترفيع ان

وأما الثاني فذاته لو لم يجب بثبوت عينه لا خروجه على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز  
ثبوت النقيض لا خروجه على تقدير نقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزئيين فلا يكون  
بينهما انفصال حقيقي والمقدّر خلافه هذا خلف وكل واحد من غير الحقيقة أي من ما  
الجمع والخلو لا يمتدحون المركبة من نقيضيه جزئيهما في صدق منع الجمع  
بين المؤمنين صدق منع الخربين نقيضيهما فإنه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز  
اجتماع العنيين فلا يكون بينهما ما منع الجمع وكما صدق منع الخلو بين المؤمنين  
صدق منع الجمع بين نقيضيهما فإنه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العنيين  
فلا يكون بينهما ما منع الخلو قال المقالة الثالثة في القياس وفيها خمس فصول  
**الفصل الأول** في تعريف القياس واقسامه القياس قول هو من قضايا  
متى سلمت لزوم عندها لذلها قول آخر **قول** المقصد لا القيمة والمطلب لا المعنى من  
الفن الكلام في القياس لأنه العدة في استحصال المطالب لنفسه حقيقة واحدة  
أنه قول مؤلف من قضايه سلمت لزومها لذلها قول آخر نقولنا العالم  
متغير وكله تغير حادث فإنه قول مؤلف من قضيتين إذا سلمنا لزومهما لذلها  
أن العالم حادث فالقول هو المركب ما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس المعقول  
وأما المفطور وهو جنس للقياس المفطور والمراد من انقضايها ما فوق قضية  
واحدة لئلا يؤول القياس البسيط إلى مؤلف من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب  
من القضايا فوق اثنين كما سيأتي واحترز به عن القضية الواحدة المستنزمة  
لذلها تساهل المستنوز وعكس نقيضها فاتها لا تسمى قياسا وقوله متى سلمت  
شارة إلى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن تكون بحيث

[illegible]













[illegible]

هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان الهمة في ترك  
الجوئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكليات الجزئيتين مع  
في الصغر وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحد الكبريات الاربع  
بحصل فيه ستة عشر بالكن اشراط الامور اول اسقط ثمانية اضربا صغريان  
السالبتان مع الكبريات الاربع والاولى الثاني اربعة اضربا صغريان الموجبتين  
مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة اضربا الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة  
كلية كقولنا كل ج ب وكل ج آ فكل ج آ الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج  
سالبة كليتيه الثاني ج ب ولا شيء من ج آ فادنى من ج آ الثالث من موجبتين القطر  
جوية ينتج موجبة جوية كقولنا بعض ج ب وكل ب آ فبعض ج آ الرابع من  
موجبة جزئية صغرى سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب  
ولا شيء من ب آ فليس بعض ج آ وهذا هو الضرب بينة بذاتها لا يحتاج  
الى برهان واعلم ان ههنا كقيمتين اثبتت اثباتا شرفهما الكلية كبرى وجود  
والوجود اشرف وكسبتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانقم  
العلوم واحص من الجزئية والاحص لاشتمالها على امور اكثر اشرف فعلى هذا  
يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتمالها على اشرفين واحسنها لاشتمالها  
الجزئية لاحتوائها على احسنين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية  
لانه اشرف السلب الكلى باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئى بحسب الايجاب اشرف  
لايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقم من  
الافسية نتائجها وثبت باعتبار ترتيب نتائجها شرفنا فقدم المستخرج

[illegible]

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

**القول**  
 لا بد من تحقيق أحد الشرطين  
 لعدم اختلاف المومنين  
 العلم فلا بد من الاتفاق  
 حقيقة منسك بالاختلاف  
 بيان الاشتراط بالتحقق  
 المقدسات لما لا ينزاع  
 على الأوجب في تفسير الإيجاب  
 كونه أن الموضوع والحوادث  
 والآراء والعلوم

منذ جازان بموت  
تحت الشجرة فذبتا لسان وقد  
فينا ريان وتذكير احدا فاف  
من الاخر فلقا اربابا فغذا لعل  
جلا فذرا ان السارق السلب  
ارايوني او لا يجاب على ابي  
والان فزافا في السلب فغذا  
الارسطاسلوب فغذا الشجرة  
فالسلب فغذا السلب فغذا  
من اربابا فغذا اربابا فغذا  
من اربابا فغذا اربابا فغذا

[illegible][illegible]





**کفر** کفر کے لئے  
نیک اور بیکس  
کبر سے  
مذہبیتانی  
مناظر  
الاولیٰ غلط  
خیرا منکر  
انجمن خالص  
الاولیٰ کوکری  
الطرب الثانی

من سلكه

2

10

2

11

6-21-11

五

11-11-68



10/10/10

49

19

10

42

100

الحمد لله

انجمن

شماره

سے

کتابخانه

الحمد لله

10

سعدية الاول "مختار النسخ" وبعث في جريدة فقهية لاسلاموت



في بيان ما لا يخفى من صحة ما تقدم ذكره من صحة ما تقدم ذكره

جزئية لقولنا بعض بـ ج ولا شيء من بـ أ فبعض ج ليس بـ أ الخلف وبكسر الصغر والاولا  
 الخامس من موجبتين الصغر كلية ينتج موجبة جزئية لقولنا كل بـ ج وبعض بـ أ فبعض  
 جـ أ بالخلف بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافراض السادس من  
 موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا كل بـ ج و  
 بعض بـ ليس أ فبعض جـ ليس أ بالخلف والافراض ان كانت السالبة  
 مركبة **اقول** يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ليجاب  
 الصغر وبحسب الكمية كلية احد المقدمتين اما ايجاب الصغر فلا نهالو كانت  
 سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واما ما كان يحصل الاختلاف  
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فلقولنا لا شيء من الانسان يفرس  
 وكل انسان حيوان او ناطق فالحق في الاول الايجاب في الثاني السلب واما اذا  
 كانت سالبة فكما اذا بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الانسان يصهل الومار  
 الصادق في الاول الايجاب في الثاني السلب ما كلية احد المقدمتين فلا نهالو كانت  
 جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالكبر غير البعض من الاوسط  
 المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى  
 الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضرب  
 ستة لان اشتراط ايجاب الصغر حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشتراط  
 كلية احداهما حذف ضربين آخرين وهما الكبرى ان الجزئيتين مع الموجبة  
 الجزئية الاول من الموجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا

١٥٩

الاولا  
 كسوف  
 شغل  
 الاول ان  
 اشتراط  
 الامر الاول  
 وهو ايجاب  
 الصغر  
 اشتراط  
 ضرب  
 الصغر

منه من سلم "عنه" انما يلزم ان لا يلزم الا بـ ج



القول الثاني في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثالث في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الرابع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الخامس في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السادس في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السابع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثامن في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول التاسع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول العاشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود

فبعض ج ليس آ بالطرف الثالث والكل ظ الخامس من موجبتين الصغر كلية ينتج  
 موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب آ فبعض ج آ بالخلف الافتراض وهو  
 موضوع الكبرى فكل د ب كل د آ فيجعل المقدمة الاولى صغرى وصغرى الاصل كبرى  
 فكل د ب وكل ب ج ينتج من الشكل الاول كل د ج وتجعلها صغرى للمقدمة الثانية  
 هكذا كل د ج وكل د آ فبعض ج آ وهو المطلوب وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم  
 عكس النتيجة لا يعكس الصغر لان الكبرى جزئية والجزئية لا تقبل لكبرية الشكل  
 الاول السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
 كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس آ فبعض ج ليس آ بالخلف والافتراض  
 في الكبرى ان كانت السالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع لا يعكس الصغر لان  
 الجزئية لا تقبل في كبرى الشكل الاول ولا يعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس و  
 بتقدير انعكاسها لا تصغر دية الشكل الاول وانما وضعت هذه الضرب  
 في هذه المواضع لان الاول احصى الضرب المنتجة للايجاب والثاني احصى  
 الضرب المنتجة للسلب والاحصا شرف وقدم الثالث والرابع على الاخرين لاشتغالهما  
 بكبرى الشكل الاول قال واما الشكل الرابع فشرطه محسب الكمية والكيفية  
 ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافهما بالكياف مع كلية احداهما ولا  
 يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضووبه الناقصة ثمانية الاول من  
 موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ  
 بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج  
 موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج آ الما والثالث من كليتين

القول الثاني في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثالث في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الرابع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الخامس في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السادس في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السابع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثامن في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول التاسع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول العاشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الحادي عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثاني عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثالث عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الرابع عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الخامس عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السادس عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السابع عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثامن عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول التاسع عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول العشرون في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود

القول الثاني في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثالث في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الرابع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الخامس في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السادس في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السابع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثامن في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول التاسع في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول العاشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الحادي عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثاني عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثالث عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الرابع عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الخامس عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السادس عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول السابع عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول الثامن عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول التاسع عشر في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود  
 القول العشرون في اثبات كون الوجود متوقفا على الوجود



مستطرد علوم  
 انتاج الاموس  
 الخريتين  
 علوم المدرسا  
 الخريتين  
 آه سبي الاغوات  
 قومه ما اذا

1994

عبدالحق

مجلس الوزراء

والحق أسير

سید الشہداء

لفظہ بایں

مجلس

2

لم يلق

10

1

از انجیل

2

10

2

•

۱۰۰

والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل آ آ فلا شيء من ج آ  
الرابع من طبيعتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من آ  
فبعض ج ليس بـ ليس آ بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية  
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من آ فبعض ج ليس بـ  
السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة  
جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل آ ب فبعض ج ليس بـ بعكس الصغرى ليرتد  
إلى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا  
كل ب ج وبعض آ ليس بـ فبعض ج ليس بـ بعكس الكبرى ليرتد إلى الثالث الثامن من سالبة  
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض  
آ فبعض ج ليس بـ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة **أقول** شرط انتاج الشكل  
الرابع بحسب الكيفية والكمية احدا من بين وهو اما ايجاب المقدمتين مع  
كلية الصغرى او اختلافا لهما بالكييف مع كلية احد منهما وذلك لانه لو لا احدهما  
لزم احد الامور الثلاث اما سلب المقدمتين او ايجابيهما مع جزئية الصغرى  
او اختلافا لهما بالكييف مع جزئيهما وعلى التقادير يتحقق الاختلاف في الموجب لعدم  
الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لا شيء من الانسان بغرس ولا  
شيء من الخمار بالانسان والحق السلب لا شيء من الصاهل بالانسان والحق  
الايجاب واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا بد ان يصدق قولنا بعض  
الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب او كل فرس حيوان مع  
حقيقة السلب اما اذا كانتا مختلفتين بالكييف مع كونهما جزئيتين

ॐ

[illegible]





[illegible]



مقامه حضرت امام حسن مجتبیٰ علیه السلام  
بجانبین بیان  
الاعتماد  
بالکل الرابع  
در عبدالحق بن محمد  
رضا القاسمی  
۵۴  
فلا تفتنی  
والفقیر

في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبر الضرب الاول وصغر الضرب  
الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك من القانون الكلي **قال**  
والمتقدمون حصروا الضروب لثلاثة في الخمسة الاول وذكر العدم انتاج الثلاثة  
الاخرى للاختلاف في القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة  
فيها من احدى الخاصتين فليست ما ذكره من الاختلاف **اقول**  
المتقدمون كانوا يجسرون الضروب المتقدمة في هذا الشكل الخمسة الاول  
وكان عندهم ان الضروب الثلاثة لا خبره عقيمة لتحقيق الاختلاف فيها  
اما في القرب السادس فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بالإنسان وكل  
فرس حيوان والحق السلب وكان ناطق حيوان والحق لايجاب اما في السابع  
فلا بد يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بالإنسان والحق السلب  
او بعض الحيوان ليس بالإنسان والحق لايجاب واما في الثامن فكلواست لا شئ  
من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان او بعض الحيوان انسان فاشارة  
الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الضروب انما يتم اذا كان القياس  
من المقدمات البسيطة لكتا لشرط في انتاجها ان يكون السالبة المستعملة  
فيها من احد الخاصتين فلا تنهض تلك النقوض عليها واعلم ان انتاجها  
بناء على انعكاس السالبة الجبرئية الخاصة لنفسها لان السادس والسابع مما يرتد  
الى الثاني والثالث بعكسهما والثامن انما ينم لو كان بحيث اذا بدل مقدم مثله  
بمقدم من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس النتيجة اعطى ولم يظهر المتقدم  
انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين وان وقف عليه فيبين ذلك

[illegible]

5-14c

منہج محمد سلیم مولوی السید لادن مقالہ نگار کمالیہ الکریمی من ہذا الثالث عشر رجب المرجب













قوله يكون ان يكون  
 والاشياء بالاشياء  
 قوله في بيان بوجوب الاشياء كذا  
 عن الثاني بالاشياء كذا  
 قوله في بيان بوجوب الاشياء كذا  
 قوله في بيان بوجوب الاشياء كذا  
 قوله في بيان بوجوب الاشياء كذا

اختلاطها مع الدوام الثالث التي هي الدائمة والعرفية لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم  
 لجواز ان يكون الثابت لشيء بلامكان مسلوكا عنه دائما كقولنا كل رومي فهو اسود  
 بلامكان ولا شيء من الرومي اسود دائما مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بد لنا الكبر لم يبق لنا  
 لا شيء من الرومي اسود دائما مع امتناع لا يجازي يلزم من عدم هذا الاختلاط عدم احتياط الممكنة الصغرى  
 مع العرفيتين اما مع العرفية العامة فكون الدائمة اخض وعقم لا يخص بوجوب عدم  
 الاشم واما مع العرفية الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم  
 انتاج الاول واما ايضا لان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان الاول واما  
 موافقها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من المتفقين في الكيف ومقتى له  
 ينتج العرفية الخاصة مع الممكنة بخلافها يكون العرفية الخاصة معها عقيمة اذا  
 بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد جزئيا معها ومن ههنا  
 سمعهم يقولون القياس من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسبب  
 قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة فان كان المنهج منها قياسا واحدا كان  
 نتيجة القياس بسيطة ولا ركبت النتائج وجعلت نتيجة القياس واما الثاني  
 وهوان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الامم الضرورية المطلقة فانه قد تبين  
 من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم  
 صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست فلو استعملت  
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منجز  
 لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء بلامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي  
 ابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بلامكان مع امتناع السلب ووقلتنا

انتاج في شرح العلوم من  
 انتاج في شرح العلوم من  
 ان عدم انتاج كل واحد من جزئيه  
 الوقتية انتاجا لا يستلزم عدم  
 الممكنة الصغرى لا يستلزم عدم  
 انتاج مجموع فان بالاعتبار ربما  
 يكون له حكم لا يكون للافتراض في بناء  
 على ان لا يلازم ان لا يلازم  
 لعدم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية  
 الخاصة الكبرى لعدم تمام دليل  
 الحاشية على ان انتاج غير متصور  
 لا يمكن ان انتاج عدم  
 اذا اقبل الشيء على  
 عند عبد الرحمن سلم قوله  
 من القضايا الست اسئلة  
 السوال فان الكبرى ممكنة فلا  
 سالتنا فلم يبق الا اختلاط الممكنة  
 الكبرى مع الصغرى الضرورية او  
 الدائمة لكن اختلاط الممكنة الكبرى  
 مع الصغرى الضرورية هو المطلوب  
 قوله في شرح العلوم من  
 اسئلة انتاج السلب  
 لا يلازم من الرومي يروى  
 من تفسيره

حاشية

قوله في شرح العلوم من  
 قوله في شرح العلوم من  
 قوله في شرح العلوم من





والا فليخرج من تحتها  
وان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

يكون احد الطرفين ضروري السلب عن الاخر فكان بين الطرفين مبانة ضرورية فيكون  
نتيجة الطرفين ضرورية لانا ذلول الحكم في المقدس ليس بان لا وسط ضروري في الثبوت  
لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الاخر واللازم منه ان ذات الطرفين  
السلب عن ذات الاخر وهو ليس مطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري السلب  
عن ذات الاخر ولا يلزم من ضرورية سلب الذات ضرورية سلب الوصف لصدق قولنا  
في المثال المشهور لا شيء من اعمار يرفس بالضرورة وكل مركوب من يرفس بالضرورة  
مع كذب قولنا لا شيء من اعمار يرفس مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالضرورة  
واما حذف قيد الوجود من الصغرى فلا فها ان كانت مع كبري بسيطة كان قيد وجودها  
موافقا لها في الكيف وان كانت مع مركبة لم يتبع مع اصلها كما ذكرنا ولا مع قيد وجودها  
لان قيد الوجود اما مطلقا او ممكنا او مطلقة او ممكنة ولا انتاج في هذا  
الشكل منهما واما حذف الضرورية من الصغرى فلا ان المقول ان الدوام  
لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورية لكانت اما الضرورية المشروطة  
والضرورية الوقتية او الضرورية المنتزعة وخص الاختلافات من احدتها ومن  
مقدمة اخرى الاختلاف من مشروطتين او من وقتية ومشرطة والضرورية  
فيهما لم تتعد الى النتيجة اما في الاختلاف من المشروطتين فلا ان  
اللاوسط فيهما ضروري وهرى الثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه  
وضوئى السلب عن مجموع ذات الطرف الاخر ووصفه ولا يلزم منه الا  
المتناقضة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة متناقضة ووصف احد الطرفين  
لمجموع ذات الطرف الاخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاختلاف من الوقتية

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها  
فان كان تحتها من تحتها

والمشروطة فلا نال الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للاوصف بعض اوقات ذاته وهو في  
السلب عن الاكبر يشترط الوصف لم يلزم منه ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن  
الاصغر بعض الاوقات وامان وصف الاكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم  
مجاوزان يكون لزوم ضرورة السلب ناشياً من اقتران الذات بالوصف نعم  
لو ظهر انعكاس المشروطة كنفسها تعدت الضرورة من الصغرى لكنه لم يتبين  
دان حاولت تفصيل نتائج هذا التقسيم فعليك بتصفحه هذا الجداول

[illegible]

الکتابی

ان شجرتوں کے پھول لال ہوتے ہیں۔ ان کی جڑیں زمین میں گہری ہوتی ہیں۔ ان کے پتے سبز ہوتے ہیں۔ ان کے پھول لال ہوتے ہیں۔ ان کے پتے سبز ہوتے ہیں۔ ان کے پھول لال ہوتے ہیں۔ ان کے پتے سبز ہوتے ہیں۔



100

والله اعلم  
بشئكم  
والله اعلم  
بشئكم

اقول شرط  
ان لا يلبس  
حذاء بلا ساق

الموقف الأول  
هو الكائنات

المجلس  
العلمي  
البحري

لما كنا في مكة

بہانوں کا اس بار  
الانٹ موجب

مجلسی دارالافتاء  
علاء الدین علی بن ابی طالب

فقدان القربى

الادراك والاعمال

سابع و اعلیٰ

والخامس دوا

والباب  
في  
الادب  
والفنون

المسئول  
في الرابطة  
السابعة مع

من الثاني  
الخامس  
السادس

فلان عكس الصغر موجب فيكون لادوامه سالبه ولا مدخل لها في صغرى هذا  
الشكل واما فهم لادوام الكبرى فلهذا ينتج مع الصغرى لا دوام النتيجة  
وتفصيل نتائج اختلافات القسم الثاني في هذا الجدول

مهربان	الشرطة العامة	العرفية العامة	الشرطة الخاصة	العرفية الخاصة
وجودية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشرطة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية عامة	حينية مطابقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مشرطة خاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
عرفية خاصة	حينية مطلقة	حينية مطابقة	حينية لادائمة	حينية لادائمة
مطلقة عامة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لادائمة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
وجودية لادائمة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
مطلقة عامة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
مطلقة عامة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
مطلقة عامة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
مطلقة عامة	مطابقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة

قال الله الشك الوايح فشرط اننا جعنا الحجة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على صغر الضرب الثالث العرا في العام على كبر الوايح كون الكبر في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغر في الثامن من احد الخاصيتين الكبرى

۱۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۲۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۳۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۴۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۵۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۶۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۷۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۸۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۹۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔  
 ۱۰۔ یہ کہ جو کہ ایک شخص نے ایک اور شخص سے ایک چیز لے لی ہے اور اسے واپس نہ کر دیا ہے تو اسے ایک گناہ ہے۔

[illegible]

من الخامس «فتح ملاحم»  
الروابع الرنسا هو ارض  
في الغرب الثالث والاروب  
المتين هما ارض المركبات  
المسايط وشرق واهم الجايد  
الغنيمة هي لا تنج مع  
المسايط الجود النكسة  
في الغنيمة الا فيرة وارض  
استعملت فيها



مسألة القوم والقوم القدران الحق أو ثلث الأجزاء بعضها من قبل ثم لو كان

الجملة اختلاف صغر أحد السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الاختلاف الصغر أحد الوصفين  
 أراد به مع أحد السبع ونقص الصغريات المشتركة الخاصة والكبريات الوتية وهي لا ينتج  
 معنا فلم ينتج لبقا في ذلك لأنه يصدر لا شيء من المتخفف بمضي بلا ضائفة القوية  
 بالضرة مرة ما دام متخففا ملائما وكل قصر متخفف بالتوقيت لا دائما مع متنازع الست  
 عن المضي بلا ضائفة التمرية وأعلم أن البيان في الشرط الثاني والثالث أنما يتم لو بين  
 فيهما امتناع الإيجاب حتى يلزم للاختلاف لكن لا يظهر بغيره نقص بل عليه الشرط  
 الواجب كون اللب في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوال لا يثبت  
 الضرب الثامنتين اتجاها بعكس الصغر ليرتد إلى الشكل الثاني فلا بد فيه من  
 شرطين أحدهما أن يكون الصغر سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما  
 سبق وثانيهما أن يكون الكبرى الموجبة معينا على الشرط المعطاة بحسب الجهة في  
 الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه أنه إذا لم يصدرق الدوام على صغراه يكون  
 كبراه من الست المنعكسة السوال فيجب أن يكون كبراه ضرب السادس كذلك  
 الشرط الخامس كون صغر الضرب الثامن من أحد الخاصيتين وكبراه سما  
 بصدق عليه العرفي العام لأن اتجاها انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع إلى  
 الأول ثم عكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدمتا بحيث إذا بدلت أحدهما  
 بالآخرى اتجاها سالبة خاصة لتقبل الانعكاس إلى النتيجة المطلوبة والشكل الأول  
 انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراه أحد الخاصيتين صغراه أحد القضايا  
 الست التي يصدرق عليها العرفي العام أما إذا كانت صغراه أحد الوصفين  
 الأربع قط وأما إذا كانت إحدى الدائنتين فلا ن النتيجة

في قوله

استقرت في بعض الأجزاء بعضها من قبل ثم لو كان



والانفكس ۛ قوله ۛ غلبت ۛ حارسه ۛ معك ۛ اوسوسه ۛ اكلان ۛ طوفان ۛ قوله ۛ

الثالث ستة واربعون وهي الحاصلة من الضعفين الدائمتين مع  
الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المتشعبتين والعزائمتين  
مع الست المنعكسة السوابق في الرابع والخامس ستة وستون وهي التي  
تحصل من الصغريات الفعلية احدى عشرة مع الستة المنعكسة السوابق في  
السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الضعفين الخاصتين مع  
الستة المنعكسة السوابق في السابع اثنا عشر وعشرون تحصل من  
الكبريين الخاصتين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضربين  
الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان  
القياس من الستة المنعكسة السوابق والا فمطلقة عامة وفي الضرب  
الثالث دائمة ان كانت احدى المقدمتين ضرورية او دائمة  
والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى  
ضرورية او دائمة والافعكس الصغرى محذور فاعنه الله ودام  
وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وفي السادس  
كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في  
الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل  
الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجمله لما كانت هذه  
الضروب الثلاثة الاخيرة تورد الى الاشكال الثلاثة المذكورة  
لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس  
والسابع وبالعكس في الثامن وعليك بمطالعة هذه الجداول

۱۸۲۵

ان خطبہ: بوجوب الامور علی الخیار ای ضرر علیک طاعتی تو ایچا دیلی ایتمی شے الصغیر الذکر الامور الحسین

حدود نتائج الضربين ٥٥ ولين

[illegible]

جدول نتائج الضرب الثالث

كبير / صغير	نوردية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
مشروطة عامة	دائم	دائم	عرفية علمية	عرفية عامة	عرفية لادائمة لبعض	عرفية علمية لبعض
عرفية عامة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة لبعض	عرفية علمية لبعض
مشروطة خاصة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة لبعض	عرفية علمية لبعض
عرفية خاصة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لادائمة لبعض	عرفية علمية لبعض
مطلقة عامة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وجودية لادائمة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وجوبية لاضروية	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وقعية	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
منشورة	دائمة	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة

جدول نتائج الضرب الرابع والخامس

في القسم ١٨

ضربان / ضرب	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
دائمة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مطلقة عامة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجوبية لاضروية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقعية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
منشورة	دائمة	دائم	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است



١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤  
 ١٣١٥  
 ١٣١٦  
 ١٣١٧  
 ١٣١٨  
 ١٣١٩  
 ١٣٢٠  
 ١٣٢١  
 ١٣٢٢  
 ١٣٢٣  
 ١٣٢٤  
 ١٣٢٥  
 ١٣٢٦  
 ١٣٢٧  
 ١٣٢٨  
 ١٣٢٩  
 ١٣٣٠  
 ١٣٣١  
 ١٣٣٢  
 ١٣٣٣  
 ١٣٣٤  
 ١٣٣٥  
 ١٣٣٦  
 ١٣٣٧  
 ١٣٣٨  
 ١٣٣٩  
 ١٣٤٠  
 ١٣٤١  
 ١٣٤٢  
 ١٣٤٣  
 ١٣٤٤  
 ١٣٤٥  
 ١٣٤٦  
 ١٣٤٧  
 ١٣٤٨  
 ١٣٤٩  
 ١٣٥٠  
 ١٣٥١  
 ١٣٥٢  
 ١٣٥٣  
 ١٣٥٤  
 ١٣٥٥  
 ١٣٥٦  
 ١٣٥٧  
 ١٣٥٨  
 ١٣٥٩  
 ١٣٦٠  
 ١٣٦١  
 ١٣٦٢  
 ١٣٦٣  
 ١٣٦٤  
 ١٣٦٥  
 ١٣٦٦  
 ١٣٦٧  
 ١٣٦٨  
 ١٣٦٩  
 ١٣٧٠  
 ١٣٧١  
 ١٣٧٢  
 ١٣٧٣  
 ١٣٧٤  
 ١٣٧٥  
 ١٣٧٦  
 ١٣٧٧  
 ١٣٧٨  
 ١٣٧٩  
 ١٣٨٠  
 ١٣٨١  
 ١٣٨٢  
 ١٣٨٣  
 ١٣٨٤  
 ١٣٨٥  
 ١٣٨٦  
 ١٣٨٧  
 ١٣٨٨  
 ١٣٨٩  
 ١٣٩٠  
 ١٣٩١  
 ١٣٩٢  
 ١٣٩٣  
 ١٣٩٤  
 ١٣٩٥  
 ١٣٩٦  
 ١٣٩٧  
 ١٣٩٨  
 ١٣٩٩  
 ١٤٠٠  
 ١٤٠١  
 ١٤٠٢  
 ١٤٠٣  
 ١٤٠٤  
 ١٤٠٥  
 ١٤٠٦  
 ١٤٠٧  
 ١٤٠٨  
 ١٤٠٩  
 ١٤١٠  
 ١٤١١  
 ١٤١٢  
 ١٤١٣  
 ١٤١٤  
 ١٤١٥  
 ١٤١٦  
 ١٤١٧  
 ١٤١٨  
 ١٤١٩  
 ١٤٢٠  
 ١٤٢١  
 ١٤٢٢  
 ١٤٢٣  
 ١٤٢٤  
 ١٤٢٥  
 ١٤٢٦  
 ١٤٢٧  
 ١٤٢٨  
 ١٤٢٩  
 ١٤٣٠  
 ١٤٣١  
 ١٤٣٢  
 ١٤٣٣  
 ١٤٣٤  
 ١٤٣٥  
 ١٤٣٦  
 ١٤٣٧  
 ١٤٣٨  
 ١٤٣٩  
 ١٤٤٠  
 ١٤٤١  
 ١٤٤٢  
 ١٤٤٣  
 ١٤٤٤  
 ١٤٤٥  
 ١٤٤٦  
 ١٤٤٧  
 ١٤٤٨  
 ١٤٤٩  
 ١٤٥٠  
 ١٤٥١  
 ١٤٥٢  
 ١٤٥٣  
 ١٤٥٤  
 ١٤٥٥  
 ١٤٥٦  
 ١٤٥٧  
 ١٤٥٨  
 ١٤٥٩  
 ١٤٦٠  
 ١٤٦١  
 ١٤٦٢  
 ١٤٦٣  
 ١٤٦٤  
 ١٤٦٥  
 ١٤٦٦  
 ١٤٦٧  
 ١٤٦٨  
 ١٤٦٩  
 ١٤٧٠  
 ١٤٧١  
 ١٤٧٢  
 ١٤٧٣  
 ١٤٧٤  
 ١٤٧٥  
 ١٤٧٦  
 ١٤٧٧  
 ١٤٧٨  
 ١٤٧٩  
 ١٤٨٠  
 ١٤٨١  
 ١٤٨٢  
 ١٤٨٣  
 ١٤٨٤  
 ١٤٨٥  
 ١٤٨٦  
 ١٤٨٧  
 ١٤٨٨  
 ١٤٨٩  
 ١٤٩٠  
 ١٤٩١  
 ١٤٩٢  
 ١٤٩٣  
 ١٤٩٤  
 ١٤٩٥  
 ١٤٩٦  
 ١٤٩٧  
 ١٤٩٨  
 ١٤٩٩  
 ١٥٠٠  
 ١٥٠١  
 ١٥٠٢  
 ١٥٠٣  
 ١٥٠٤  
 ١٥٠٥  
 ١٥٠٦  
 ١٥٠٧  
 ١٥٠٨  
 ١٥٠٩  
 ١٥١٠  
 ١٥١١  
 ١٥١٢  
 ١٥١٣  
 ١٥١٤  
 ١٥١٥  
 ١٥١٦  
 ١٥١٧  
 ١٥١٨  
 ١٥١٩  
 ١٥٢٠  
 ١٥٢١  
 ١٥٢٢  
 ١٥٢٣  
 ١٥٢٤  
 ١٥٢٥  
 ١٥٢٦  
 ١٥٢٧  
 ١٥٢٨  
 ١٥٢٩  
 ١٥٣٠  
 ١٥٣١  
 ١٥٣٢  
 ١٥٣٣  
 ١٥٣٤  
 ١٥٣٥  
 ١٥٣٦  
 ١٥٣٧  
 ١٥٣٨  
 ١٥٣٩  
 ١٥٤٠  
 ١٥٤١  
 ١٥٤٢  
 ١٥٤٣  
 ١٥٤٤  
 ١٥٤٥  
 ١٥٤٦  
 ١٥٤٧  
 ١٥٤٨  
 ١٥٤٩  
 ١٥٥٠  
 ١٥٥١  
 ١٥٥٢  
 ١٥٥٣  
 ١٥٥٤  
 ١٥٥٥  
 ١٥٥٦  
 ١٥٥٧  
 ١٥٥٨  
 ١٥٥٩  
 ١٥٦٠  
 ١٥٦١  
 ١٥٦٢  
 ١٥٦٣  
 ١٥٦٤  
 ١٥٦٥  
 ١٥٦٦  
 ١٥٦٧  
 ١٥٦٨  
 ١٥٦٩  
 ١٥٧٠  
 ١٥٧١  
 ١٥٧٢  
 ١٥٧٣  
 ١٥٧٤  
 ١٥٧٥  
 ١٥٧٦  
 ١٥٧٧  
 ١٥٧٨  
 ١٥٧٩  
 ١٥٨٠  
 ١٥٨١  
 ١٥٨٢  
 ١٥٨٣  
 ١٥٨٤  
 ١٥٨٥  
 ١٥٨٦  
 ١٥٨٧  
 ١٥٨٨  
 ١٥٨٩  
 ١٥٩٠  
 ١٥٩١  
 ١٥٩٢  
 ١٥٩٣  
 ١٥٩٤  
 ١٥٩٥  
 ١٥٩٦  
 ١٥٩٧  
 ١٥٩٨  
 ١٥٩٩  
 ١٦٠٠  
 ١٦٠١  
 ١٦٠٢  
 ١٦٠٣  
 ١٦٠٤  
 ١٦٠٥  
 ١٦٠٦  
 ١٦٠٧  
 ١٦٠٨  
 ١٦٠٩  
 ١٦١٠  
 ١٦١١  
 ١٦١٢  
 ١٦١٣  
 ١٦١٤  
 ١٦١٥  
 ١٦١٦  
 ١٦١٧  
 ١٦١٨  
 ١٦١٩  
 ١٦٢٠  
 ١٦٢١  
 ١٦٢٢  
 ١٦٢٣  
 ١٦٢٤

فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضرب النتيجة في الكمية والكيفية  
في كل شكل كما في الحملات من غبروق مثال الضرب الاول من الشكل الاول  
كلما كان آ ب ف ج د وكلما كان ج د ف ه ز ينجم كلما كان آ ب ف ه ز اقول  
ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات بل هو ما لا يتوكل من  
الحملات المختصة سواء يتوكل من الشرطيات المختصة او من الشرطيات المجملات  
واقسامه خمسة لانه اما ان يتوكل من المتصلتين او منفصلتين او حملية ومنصلة  
او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتوكل من المتصلتين  
والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكماله والتالي  
بكماله واما في جزء غير تام من كل واحد من المقدم والتالي واما في جزء تام  
من احد لهما غير تام من الاخرى في هذه ثلاثة اقسام لكن القريب لطبع منها الاول  
وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة  
الاولى وهو المتوسط بينهما ان كان تاليا في الصغير ومقدما في الكبير فهو الشكل  
الاول نقولنا كلما كان آ ب ف ج د وكلما كان ج د ف ه ز ف ه ز و ان كان  
تاليا فيهما فهو الشكل الثاني نقولنا كلما كان آ ب ف ج د وليس البتة اذا كان ه  
ز ف ج د فليس البتة اذا كان آ ب ف ه ز و ان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث  
نقولنا كلما كان ج د ف آ ب وكلما كان ج د ف ه ز فقد يكون اذا كان آ ب  
فه ز و ان كان مقدما في الضعفى وتاليا في الكبير فهو الشكل الرابع نقولنا كلما  
كان ج د ف آ ب وكلما كان ه ز ف ج د فقد يكون اذا كان آ ب ف ه ز و شرائط انتاج  
هذه الاشكال كما في الحملات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب

[illegible][illegible]

الصغر وكلية الكبر وفي الثاني اختلاف مقدمية في الكيفية وكلية الكبر الى غير ذلك  
وكذلك عدد دهر وبعث الا في الشكل الرابع فان ضرورية ههنا خمسة لان انتاج الضرر  
الثلاثة الاخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال  
النتيجة في الكمية والكيفية فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية  
ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس قال القسم الثاني ما يتركب  
من الانفصالات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزئ غير تام من المقدمين كقولنا  
دائما اما كل آ ب او كل ج د و دائما اما كل دة او كل و و ز يتبع دائما او كل آ ب او  
كل ج د او كل و ز كما متناع خلوا واقم عن مقدم التاليف وعن احد الاخرين فينتقل  
الاشكال الاربعة والشرائط العبرة بين الحملتين معتبرة ههنا بين المتشاركين

5-11-62

**اقول** القسم الثاني من الاقترايات الشريعية ما يتوكل من منفصلتين والضم  
ينقسم الى ثلثة اقسام لان الشراكة بينهما اما في جوامع منهما او في جزء غير تام منهما  
او في جزء تام من احد لهما غير تام من الاخرى ان المطبوع من هذه الاقسام  
ما يكون الشراكة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط اتجاهاه ايجاب المقدمتين  
وكلية احد لهما وصدق من الخلو عليهما لقولنا دائما اما كل آباء وكل ج د و  
دائما اما كل د هـ او كل و ز ينجم دائما اما كل آباء او كل ج د او كل د هـ او كل و ز  
خلو الواقع عن مقدمتي التاليف وهما كل ج د وكل د هـ وعن احدى الاخرتين  
اي كل آباء وكل و ز فانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون  
احد طرفي كل واحد منهما واقعاً في الواقع والاخر غير واقع فالواقع  
من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك او الطرف المشترك

[illegible]



الحمد لله

[illegible]

نتيجة التاليف فكلما صدق المقدم صدق النتيجة التاليف وهو المطلوب ويتعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحلية والنشراط المعبرة بين المحلّيتين معتبرة ههنا بين التالي والحلية **قال** القسم الرابع ما يتوكل من الحلية والمنفصال وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الحليات بعد اجزاء الانفصال وليشارك كل واحد منهما واحد من اجزاء الانفصال امام اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و ا م ا هـ وكل ب ط د كل د ط وكل هـ ط ينتج كل ج ط لصدق واحد من الانفصال مما يشاركه من الحلية و امام اخذ التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و ا م ا هـ وكل ب ج وكل د ط وكل هـ د ينتج كل ج ا م ا ح و ا م ا ط و ا م ا ز كما مر الثاني ان يكون الحليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن الحلية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل آ أو كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل آ أو كل ج د لا متناع خلو الواقع عن مقد مني التاليف وعن الجزء الغير المشارك **اقول** رابع الانقسام ما يتوكل من الحلية والمنفصلة وهو قسمان لان الحليات امان تكون بعد اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسم ليست بمحاورة لجواز كونها اكثر عدد من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الحليات بعد اجزاء الانفصال ونفرض ان كل واحدة من الحليات تشارك جزء واحد من اجزاء الانفصال و **ج** ا م ا ن يكون التاليفات بين الحليات و اجزاء الانفصال متحدة في النتيجة ومختلفة فيها اما اذا كانت نتائج التاليفات واحدة فهو القياس المقسم بشرطه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو و حقيقية كقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و ا م ا هـ وكل ب ط د كل د ط

۱۸۹۶

فانما المفسر

از این کتاب

مختار الاول

فرضی ہو گا کہ

الفرق بين

وَقَدْ اَلَمَّ بِهِ

بجاءت اليك

الحسن بن علي بن محمد

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

فصلان

• • • • •

الانفصال عن اليونان    بعباس بن عبد الوهاب    الحليجات    ديميان يونان    علي الحاج    المظفر بن عبد الوهاب    الخوثرية    الخوثرية    اوشان    قوفاة الخوثرية    ح

وكل ما ينجم كل جزء طالانه لا بد من صدق احدى اجزاء الانفصال والمحلية صادقة  
في نفس الاوصاف جزء يفرض صدق من اجزاء المنفصلة يصدر مع ما يشترك من  
المحليات وينتج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة فليكن  
المنفصلة مانعة الخلو لقولنا كل جزء اما بـ واما د واما هـ وكل ذلك وكي لا  
ينجم كل جزء اما بـ واما ط واما ز اما هو من وجوب صدق احدى اجزاء المنفصلة مع ما يشترك  
من المحليات والثاني ان يكون المحليات اقل من اجزاء الانفصال لنفرض المحلية لعدة  
والمنفصلة ذات جزئين مانعة الخلو ومشاهدة المحلية مع احدهما لقولنا اما كل ا ط  
او كل ج ب وكل ب د فينتج اما كل ا ط او كل ج ب لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو  
صدق الحد جزئيا فالواقعه ما اما الجزء الغير المشترك وهو احد جزئي النتيجة  
او الجزء المشترك فيصدق مع المحليات وهما مفترقا التاليف فيصدق فنتيجة  
التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة فالواقعه لا يخلو عن جزئين **قال** القسم الخامس  
ما يتركب من المتصلة والمنفصلة ولا اشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير تام  
سواء اوكيف ما كان فالمطبوع منه ما يكون المتصلة ضعي والمنفصلة كبرى  
مثال الاول قولنا كلما كان آب جـ د داءها اما كل جـ د او هـ مانعة الجمع  
ينجم دائما اما ان يكون آب آ دـ لا يستلزام امتناع الاجتماع مع الاخر  
دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما او في الجملة ومانعة الخلو لينجم  
قد يكون اذا لم يكن آب فـ هـ لا يستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما  
كلييا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان آب جـ د داءها  
اما كل دـ آ او هـ مانعة الخلو ينجم كلما كان آب فاما كل جـ د او دـ آ **اقول**

والله اعلم بالصواب

مجلس

منزل

الانفصا  
ن الفصا

۱۷۹۸

2

21

10

ایک

*(Signature)*

五

تفصیلاً

د

19

一

—

19-3

میرزا محمد تقی میرزا محمد علی میرزا محمد حسن میرزا محمد باقر میرزا محمد رفیع میرزا محمد تقی میرزا محمد علی میرزا محمد حسن میرزا محمد باقر میرزا محمد رفیع







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

192

ॐ

مجلس الشيوخ التمييز على أساس الجنس عدم لزوم شغل نازحين قديمين اذ لم يتقدموا بطلبات الاعتراف باللاجئين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

[illegible][illegible]

194: 3

[illegible]

[illegible]





[illegible]



[illegible]



[illegible][illegible][illegible]





المغالطة هي عدم  
 سبب السبب في  
 القياس انما الصفة  
 فكل ما جازا الصفة  
 لان الخاتمة هي  
 واد الا في  
 على الطول والصرف  
 الدائرة حول كسي  
 ايمان او فريتن  
 يقال ما من على

كاذبه شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الخائط  
 هذا فرس وكل فرس صهيال ينتج ان تلك الصورة صهيالة او من جهة المعنى لعدم  
 مواعاة وجود الموضوع في الموجهة كقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان  
 وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس وضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الا  
 حيوان والحيتان حبس ينتج ان الانسان حبس اخذ الامور الذهنية مكان العينية  
 وبالعكس فعليك بمواعاة كل ذلك تلك تقع في الخلط والمستعمل للمغالطة يسمى  
 سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم ومشاعى ان قابل بها الجدل **اقول**  
 المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة اما من جهة  
 الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة لاختلاف شرط معتبر بحسب الكمية  
 او الكيفية او الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرى سالبة  
 او ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المظم وبعض مقدماته شيئا  
 واحدا وهو المصادقة على المظم كقولنا كل انسان بشرا كل بشر ضحك فكل انسان  
 ضحك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه  
 الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة  
 فنقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الخائط انها فرس وكل فرس صهيال  
 ينتج ان تلك الصورة صهيالة واما من حيث المعنى فعدم رعاية وجود الموضوع  
 في الموجهة كقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان فرس ينتج  
 ان بعض الانسان فرس الخلط في مكان موضوع للقد متين ليس بموجود اذ ليس  
 شئ موجود يصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية

كاذبة شبيهة  
 بالصادقة انما  
 شبيهة الكاذبة بالشيئية  
 بالصادقة لان الكاذبة  
 او لم تات بالصادق  
 لا التعيين بالخلط  
 ولا الحق بالمتل  
 ٢٠٥  
 من حيث الصورة  
 يكون مثلا الخلط  
 اللفظ يحيل الخلط  
 ليستند الخلط  
 الخلط الصورة  
 وتجانس ان يتقبل  
 منها انما هو الخلط  
 من الامور الفسوف  
 حيث قولهم انما من  
 رعاية وجود الموضوع  
 في الموجهة كقولنا  
 كل انسان وفرس  
 ينتج ان الانسان  
 فرس

صهيال  
 ينتج الانسان  
 فرس من جهة  
 كل انسان  
 بالمتل كقولنا  
 بالمتل كقولنا  
 والفرس كقولنا  
 مجموع الانسان  
 يجعل الزمان  
 فهو انسان او فرس



لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره

يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع عرض خالي كقولنا كل خط تام على خط فان لا يبقى  
 جنبه اما قائمتان او متساويتان لها وقد تكون عرضا ذاتا لا يقبلان كل مثلث زواياها  
 مثل قائمتين واما محولا فلها خارجة عن موضوعاتها كانه متناع ان يكون جزء الشيء مطو  
 لتوته له بالبرهان وليكن هذا آخر الكلام في هذه التوسا له والحق نرا حسب العقل  
 والهداية والصلوة على محمد وآله منجى الخلق من الفرية واصحابه الذين هم اهل البيت  
 والحمد لله اولاً و آخراً **اقول** اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل اما  
 الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب هو اما انه واحد كالمختار اما ان يكون متعلق  
 فلا بد من اشتراكها في امر واحد يرد في سائر مباحث العلم كالموضوعات في  
 النفس فانها مشتركة في الايضال الى المطلوب مجبول في الاجزاء ان يكون انما هو  
 المنفردة علماء واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما  
 تصورات او مقدمات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزاءها فثباتها  
 ولعروضها الذاتية واما المقدمات فاما بينة بنفسها ونفسها علومها متعارفة  
 كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية  
 واما غير بينة بنفسها فان اذعن المتعلم بها بحسن ظن سميت اصولا موضوعات  
 كقولنا ان تصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان سلفها بالاثبات  
 والشك سميت مصادرات كقولنا ان فعل باي بعد وعلى كل نقطة  
 شيئا اثرة وفي كون الموضوع جزء من العلم على حدة نظرا انه ان اريد به  
 التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف  
 العلم عليه بل هو من مقدمات الشرع فيه على ما مر وان

لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره

لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره

لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره  
 لا يجوز ان يقال ان العلم بغيره



[illegible]



قوله المبرور  
 المظهر من الادب المحي بالانوار  
 اسه اثبات البيان  
 بولاغته ان صانع البيان  
 المبرور في مهابته  
 انزه تركها انشراح على  
 القاداة اعطاه الله البيان  
 الوفاة لا بد عليها البيان  
 التفسير الامر على البيان  
 فاقول زهير العيون بالدر

فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر  
 فاقول زهير العيون بالدر

ان يكون جزء من جملة معينة بعدة مجمعة منه ومثاله فاقول زهير العيون بالدر  
 وفضل رجال اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة واما اذا حصل صفة  
 المضاف اليه وهو در صارت كأنها معينة فحصلت الفائدة بينان البيان البنان  
 الباء رؤى صابع والبيان الفصاحة يقال فلان ذوبان اي فصيح وهو يتبع  
 فلان اي اخص منه وادغم منه كلاما قال صاحب الكشاف البيان هو المنطوق  
 الفصيح المعرب عما في الضمير الباء المجارة للاستعانة نحو كتبت بالقلم واضافة  
 البنان الى البيان بمعنى الالام وتشبيه البيان باليد استعارة بالكداية وذكر  
 البنان تيميلية وذكر الدر والنظم ترشيم وار هو اسم تفضيل من هو زهير  
 بمعنى اشرف منصب سعطى على النبي زهير الزاهر وفيه الباء وسكون اسم جدير  
 الورد وقد صح بعضهم زهير بضم الزايع وقم الراء ليكون موافقا في الوردان للدر  
 وهو وان امكن تصحيحه بأنه جمع زهرة وهي البياض وقعدة بضم القاء وسكون  
 العين يحجم على فعل كالركبة والدرية لكن المسموع المشهور هو الاول مستند على  
 صيغة المجهول المضارع من التثنية وهو ضد النظم في اردان جمع ردت  
 بضم الراء وسكون الدال هو قدام الكد للشوب الاذهان جمع الذهن وهو  
 قوة مستعدة لاكتساب الحدود والدلائل وقد يعبر عنه ايضا تارة  
 بالعقل واخرى بالنفس حمد مبدع مرفوع على انه خبران وتقديم المسند اليه  
 للتشويق الى ذكر الخبر ليتمكن في الاذهان بعد وروده ولا يجوز ان يقال حمد  
 مبدع اسم ان والهي خبر مقدم على تقدير تجويز تاخير اسمها ولا دفعه كما في  
 في التخصيص وان كان في تقديره تشويق الاذهان ايضا محط الفائدة هو

قوله المبرور  
 المظهر من الادب المحي بالانوار  
 اسه اثبات البيان  
 بولاغته ان صانع البيان  
 المبرور في مهابته  
 انزه تركها انشراح على  
 القاداة اعطاه الله البيان  
 الوفاة لا بد عليها البيان  
 التفسير الامر على البيان  
 فاقول زهير العيون بالدر

قوله المبرور  
 المظهر من الادب المحي بالانوار  
 اسه اثبات البيان  
 بولاغته ان صانع البيان  
 المبرور في مهابته  
 انزه تركها انشراح على  
 القاداة اعطاه الله البيان  
 الوفاة لا بد عليها البيان  
 التفسير الامر على البيان  
 فاقول زهير العيون بالدر

حمد مبدع فان التكلم القى الكلام الى مخاطب عارفاً بالحي ورتنظم بينان البيان طالب  
 الحكم عليه فاعلم على ما هو اوضح عند الخاطب بحكمه واضمح عند البصر لكن وضوحه  
 دون وضوح المحكوم عليه ولا يلائم لغة عبارة عن عدم النظر وفي الاصل  
 اخراج الشيء من عدم الوجود بغير ما دلل على ان الوجودات من الافلاك  
 وما فيها والارض وما عليها اي جعلها ناطقة بلسان الحال والمقال او  
 بلسان المدركة بالآيات وجوب وجوده اي بالعلامات والدلائل الدالة  
 على ان واقعه واجب الوجود وما سواه من الكائنات ممكن وما نفى بانه  
 نظير ما اوتى به منكم والجارى في آيات على تقدير التعيين المنطق بجزان يكون  
 المنطق فيكون المنطق به والمدرك هو الآيات او السببية فيكون المفضل  
 الثاني بالواسطة لا ينطق محمد وفا واذ نزل منزلة الانوارم بالنسبة اليه وشكر من  
 مرفوع معطوف على حمد مبدع الشكر لغة فعل بئى عن تعظيم المنعم لكونه منعماً  
 واصطلاحاً صرف الحمد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق لاجله ولا تنص  
 بالنعيم اضافة الى منعم ولم يرد كمال المنعم به ولا المنعم عليه للاشعار بانه لا يلبثه  
 حد هو ولا يمكن عد هما ووصف منعم بجملة اغرق مخلوقات في بحار افضاله وجره  
 لا يوجب خصوص المنعم عليه لان المخلوقات وان كانت متناولة لكل ما هو  
 منعم عليه بالصدق عليه لكن المنعم عليه المقدر قصد المصداق بحسب المفهوم من  
 المخلوقات والمواد بالافضال والجود اما المعنى المصدق الى اغرق المخلوقات في بحار  
 ايتان فضله وبحار جوده وكرمه او الحاصل بالمصدق وبحار افضاله من اضافة  
 المشبه الى المشبه وذكر جمع بحار يفيد زيادة شيوع الافضال والجود وقدره المناسبة



عليه السلام  
في بعض النسخ من كتبها  
السلامة والنعمة  
بالحسن والجمال  
ليدرك اليقين في حقايقها  
والله اعلم بالصواب



[illegible]

سائلہ المزمع یکتی بـ "سائلہ المزمع یکتی بـ"



۱۲۔ قولہ کہ چون ویرودین

يتصورهم وضوح حجة اختلاف الحال الشرع فيما التمسوا من شرح الرسالة كما سألوا  
فلما ذكر انه ادفع فوما بعد قوم واسوف لاهو من يوم الى يوم كان محل ان يتوهم انهم  
تركوا اما طلبوا في استدراك بقوله الا انهم كلما اردت مطاوع تسويقا وكلاهما في التاخير  
ونصبهما على التميز ايرادا واحدا وتسويقا من الشوق وقد صرح في بعض النسخ تسويقا  
بالفاء من شاك بمعنى زين وهما ايضا منصوبان على التمييز فلم يجد بد لجزء شرط  
يحد دفاي اذا كان الا هو كك فلما وجد بداي حيلة من اسعاهم بما اقترحوا الى بقضائه  
ما اقترحوا الى طلبوا وايضا لم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر الى مقاصد  
مسائلها اي غرمت وتوجهت وسبغت اي حرمت مطارف البيان اي اردته  
واحد هامطوف في مسائلك دلائلها والدليل في اللغة الموشد في الاصطلاح ما يلزم  
من العلم به العلم بشي اخر وما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري في المراد  
بسبغت مطارف البيان في مسائلك الدلائل هو سوق البيان في مسائل لكها  
والتمامل في دلائلها والشرع في البحث والتفتيش عنها وشرحتها شرحا كاشفا  
اي زال الاصناف اي الخفاء عن وجوه فرائد فوائدها اي عن وجوه فوائدها  
التي كالافرائد جمع الفريد وهي الدوائر والكبير وناط الاهل اي عقد ها على  
معاقلة قواعد المعاهد جمع معقد وهو الخلق لانها هو معقد القواعد و  
ضمنت البقاء الى الرسالة او القواعد من الاجمات الشريفة جمع البحث والبحث  
عن الشيء حمل اموعديه والكلام الذي فيه المحل باعتبار انه يقع البحث فيه ليشتمل  
وباعتبار انه يسأل مسألة وباعتبار انه يطلب مطلوبا وباعتبار انه ليسفخر من  
المقد مات نتيجة فالله واحد واختلاف العبادات لا اختلاف في الاعتبار البحث هو هنا اما

فوزی

وَمِنْهُنَّ مَنْ

کائنات کا یہ منہ

منه ۱۲ مراق

فہم

المطبخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالتكليف والوضوح

الزكاة

برای

29 214

مجلس

والصالحين

بسم الله الرحمن الرحيم

bl. 100

50

١٠٠

١٠٠

22

2

سید بن طاووس

مفتی محمد رفیع



منه الاصل وكيف  
منه الاصل وكيف

[illegible]

قوله البياض في وجه النورس فوق صدره كبريتا في جحر التوضيح //

قوله البياض

[illegible]

خانقاہ

خاتمة الحج  
 الحجة الاكبرى من خلق السموات  
 فانطق الكلام من بين  
 مدرك الحكيم من خلق  
 سالوا عن خلقه فانطق  
 من كل ارض  
 ويا سلام على من اسرار  
 وقسط العباد على الخلق الى ان  
 بالانوار والصدق والفرح  
 الاسلام وحصل فيه الامانة  
 انما هو الله والى ما يقين  
 انما هو الله والى ما يقين  
 وعلى الاكرمين انما هو الله  
 الشرفان وقسموا اسم الجنة  
 وهي الجنة

الإجلال وحفظ أصح الفضل جناح الانفضال وقد بُعِيَ في الفقرتين حسن الترتيب  
فقدم الرُفْعُ ثم النصب ثم الخفض ثم المنصب إلى النصب والافتضال إلى الفضل مع جلب  
مغلَقٍ تجفّف أي أدنى خفض جناح الفضل إلى أن جلب جناح رفعته فليس ما بعد حتى نهاية الخفض  
بالمسبأ عنه لفضائهم العاوم بهم بضاعة بكسر الباء من كل موصي مقصود سيجي بعد وجدة تليق  
مدِين دولته مدِين قريته شعيب النبي من مدَن بالمكان إذا قام والمواضع هنا المجموع  
مطاييا الأمال جمع المطية وهي الأبل الموكوبة من كل لحى طريق واسم عبق كثيره المور واللهم  
كما أبدته أي قوته ودقيقته لأعلاء كلمتك وترويح امورك فائدة بالباء الموحدة من  
التأبيل الماخوذة من الأبد وكما نورت خلدك بفتح الخاء المعجمة واللام القلب لتظم  
مصالح خلقك فخلدك من الخلق والكان الحارة إذا دخل على ما الكافة فيكون  
للتشبيه نخورين صديقي كما عمر دأخي والمعنى أبد كما أبدته وخلد كما نورت  
خلدك من قال أمين ابني الله ممتجة بضم الميم وسكون الهاء الروح الذي يقوم به  
حيوة البشر فان هذا عاء يشتمل البشر فان وقع في حيز القبور فيقول فيقول أي  
وقوعه في محل القبول غاية المقصود ونفاية المأمول قدم المفعول في قوله والله أسأ  
أن يوفقني للصدق والصواب للتخصيص ويخرج عن الخطأ والخطأ والاضطراب  
أنه ولي التوفيق وبسبب هذه الحقيقة التحقيق جمع الزمام والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا  
وباعنا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله واصحابه أجمعين  
الحاشي المتعلقة على خطبة الكتاب السبع بالقطب للسيد الشريف غفر الله له وجميع المؤمنين

[illegible]

۱۳۷۳

[illegible]

# صیغہ نامہ ترکیبی

صفحہ	سطر	فعل	جمع	صفو	سطر	فعل	جمع
۳	۱	فعل	تقد	۴۹	۱۵	فیصدق	فیصدقین
۴	۳	تفصلا	تفصلا	۵۰	۱۳	بالکلی سابقان کلیان	بالکلی سابقین کلیتین
۵	۴	بقاء	ابقی	۵۱	۳	عموم	عموم وخصوص
۵	۲	الغیب	الغیب	۵۱	۱۹	المایات	المایات
۶	۳	ہو	ہو	۵۲	۲۰	بازاء	و بازاء
۷	۱۳	المعلوم	المعلوم	۵۳	۴	لکلی	لکلی
۸	۱۴	لافعال	افعال	۵۴	۲	فوتو نوع	فوتو نوع آخر
۹	۴	احصول	احصول	۵۵	۵	تیرب	تتریب
۱۰	۱۵	قسم الثانی قیما	قسم الثانی قیما	۵۶	۱۲	علی	و علی
۱۱	۱۱	والہینی	والہینی	۵۷	۱۸	العالی	الجنس العالی
۱۲	۶	وانظر وانظر	وانظر	۵۸	۶	الجسم	الجسم المطلق
۱۳	۴	ہو	صور	۵۹	۱۹	والناطق	ادانی حق
۱۴	۱۰	وحدود	وحدود	۶۰	۱۲	عکس	عکس کلی
۱۵	۳	لدار	لدار	۶۱	۶	مقدم	مقدم المقوم
۱۶	۱۱	کمانی	کمانی	۶۲	۱۵	العام	العامیہ
۱۷	۱۵	یل	یل	۶۳	۵	التمیز	التمیز اور
۱۸	۵	القياس	القياس	۶۴	۱۱	الغیر	لینہ
۱۹	۴	فی	متفقین بالتحقیق	۶۵	۱۴	لقول	القول
۲۰	۶	تمام	تمام الخیر	۶۶	۱۵	اذ	اذا
۲۱	۴	ویکون بعضہا	ویکون بعضہا	۶۷	۱۸	الا	لا
۲۲	۱۵	لان	لان مایہ	۶۸	۴	تقدیر	تقدیر صدق قضیہ
۲۳	۱۹	یتنوع انفکاک	لا یتنوع انفکاک	۶۹	۱۱	لیست	لیست
۲۴	۴	اما	فی الجملة اما	۷۰	۴	ولا بد	الذی ہوا لا یجاب واسیلا
۲۵	۱۳	اللزوم	اللزوم بینہما	۷۱	۱	الشیخ	الشیخ فی الشغار
۲۶	۱۶	علی	لما علی	۷۲	۴	والسلب عن	ومن السلب عن
۲۷	۱۰	یکو	یکون	۷۳	۵	ارید	اریدہ
۲۸	۴	بعض	بعض الکلمہ	۷۴	۱۱	علی	المتعلق فی العلم علی
۲۹	۱۱	أحوال	أحوال الثانی	۷۵	۶	الأفراد	أفراد الموضوع
۳۰	۱۰	کل	کل واحد	۷۶	۵	الموجبات	المواد
۳۱	۸	کلیتین	کلیتین من الطرفين	۷۷	۱۲	نحو	نحو مقوم
۳۲	۱۶	فلا الصدق	والا یصدق	۷۸	۱	بکث	نحو کث



معجم	حرف	صحيح	اسطر	تعداد	معجم	حرف	صحيح
١٠٠	١	ثبته	١٠٠	١٠٠	ثبته	١٠٠	١٠٠
١٠١	٢	وجوده	١٠١	١٠١	وجوده في الخارج	١٠١	١٠١
١٠٢	٣	مربوع	١٠٢	١٠٢	مربوع في الخارج	١٠٢	١٠٢
١٠٣	٤	شألا	١٠٣	١٠٣	شألا	١٠٣	١٠٣
١٠٤	٥	ربط	١٠٤	١٠٤	ربط	١٠٤	١٠٤
١٠٥	٦	بالنسبة	١٠٥	١٠٥	بالنسبة	١٠٥	١٠٥
١٠٦	٧	سألة او بالعكس	١٠٦	١٠٦	سألة او بالعكس	١٠٦	١٠٦
١٠٧	٨	تحقيقها	١٠٧	١٠٧	تحقيقها	١٠٧	١٠٧
١٠٨	٩	ثم اعلم	١٠٨	١٠٨	ثم اعلم	١٠٨	١٠٨
١٠٩	١٠	موجوده في الخارج	١٠٩	١٠٩	موجوده في الخارج	١٠٩	١٠٩
١١٠	١١	العرف	١١٠	١١٠	العرف	١١٠	١١٠
١١١	١٢	فكان	١١١	١١١	فكان	١١١	١١١
١١٢	١٣	التالي	١١٢	١١٢	التالي	١١٢	١١٢
١١٣	١٤	ناجية	١١٣	١١٣	ناجية	١١٣	١١٣
١١٤	١٥	مجموع	١١٤	١١٤	مجموع	١١٤	١١٤
١١٥	١٦	اللازم فيها	١١٥	١١٥	اللازم فيها	١١٥	١١٥
١١٦	١٧	وفي الشقعة	١١٦	١١٦	وفي الشقعة	١١٦	١١٦
١١٧	١٨	وسور السالبة	١١٧	١١٧	وسور السالبة	١١٧	١١٧
١١٨	١٩	وون الكواكب و	١١٨	١١٨	وون الكواكب و	١١٨	١١٨
١١٩	٢٠	تفصيلتين	١١٩	١١٩	تفصيلتين	١١٩	١١٩
١٢٠	٢١	اسودا في بعضه	١٢٠	١٢٠	اسودا في بعضه	١٢٠	١٢٠
١٢١	٢٢	القوة	١٢١	١٢١	القوة	١٢١	١٢١
١٢٢	٢٣	العامه	١٢٢	١٢٢	العامه	١٢٢	١٢٢
١٢٣	٢٤	نقيض	١٢٣	١٢٣	نقيض	١٢٣	١٢٣
١٢٤	٢٥	من افراد الموضع لانا	١٢٤	١٢٤	من افراد الموضع لانا	١٢٤	١٢٤
١٢٥	٢٦	هنا	١٢٥	١٢٥	هنا	١٢٥	١٢٥
١٢٦	٢٧	تلكا	١٢٦	١٢٦	تلكا	١٢٦	١٢٦
١٢٧	٢٨	لم يعتبرها	١٢٧	١٢٧	لم يعتبرها	١٢٧	١٢٧
١٢٨	٢٩	الكذب	١٢٨	١٢٨	الكذب	١٢٨	١٢٨
١٢٩	٣٠	لا علم ولا علم	١٢٩	١٢٩	لا علم ولا علم	١٢٩	١٢٩





